مقترحات حزب التقدم والاشتراكية
حول مسار إصلاح القضاء

ماي 2009

تمهيد عام

تعتبر العدالة نظاما لتسيير المجتمع على قاعدة الإنصاف والمبادئ الخلقية، تؤهل الفرد ليحترم الآخر، وتعني في مظهرها القانوني السلطة المكلفة داخل مجتمع معين بضبط الحق والحسم في النزاعات حوله.

فإذا كانت دراسة الأنظمة القانونية من اختصاص القانون المقارن، فإن دراسة العدالة كمؤسسة نابعة من سوسيولوجية قانونية تسمح بربط العلاقة بين المبادئ الروحية والسياسية والمجتمعية التي تتأسس عليها منظومة المجتمع والكيفية التي تترجم بها في حياة الناس.

وانطلاقا من هذا، فإن المجتمع المغربي عرف عدالة تعتمد على الفكر الشرعي الإسلامي في نظامه السياسي، وعدالة تعتمد كذلك على القانون العبري تطبق على المغاربة اليهود، وعرف في نفس الوقت عدالة تعتمد مفهوم القانون أو العرف. كلها تمارس باسم الملك، سواء كانت تستنبط معاييرها القانونية من الدين أو من القانون.

ومقابل هذا، فإن دولة القانون تعتبر مفهوما يحدد المعنى الحديث للدولة، والذي يدل على ضمان الحريات العامة، ويعني احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بواسطة إقامة آليات للحماية القانونية. وتعتبر السلطات السياسية داخل هذا النظام نفسه خاضعة لواجب احترام القانون.

ودولة القانون تقوم بامتياز على مرجعية احترام الحريات الفردية للمواطنين ضد كل تحكم سلطوي كيفما كان، وذلك بواسطة نظام قانوني ودستوري صريح ينص على هذه الضمانات.

وكل إخلال أو استثناء من هذه القاعدة يؤدي إلى وضع الدولة في خانة الدول الشمولية، والتي لا تحترم فيها الحريات الفردية الأساسية. وتبقى بذلك الديمقراطيات المتميزة بدولة القانون أو العدل هي التي تلعب الدور الأساسي في إشعاع القانون.

إن المغرب كبلد إسلامي تطور نظامه القانوني من نظام متعدد (شرعي– عبري– دولي– عرفي) إلى أن استقر الأمر بوضع نظام قضائي موحد ومعرب في سنة 1965. وعرف النظام القضائي المغربي مراحل من الاستعمارية الاقتصادية إلى الاستعمارية القانونية والقضائية، ثم من الاستقلال السياسي إلى الوحدة والمغربة وتعريب القضاء,

وفي سنة 1974 عرف نظاما ممركزا تقنيا ومتصلبا مس كل مكتسبات إصلاح 1965، لينتقل بعد ذلك سنة 1992 إلى محاولات استدراكية عبر تعديلات جزئية في النظام القضائي.

وعلى طول هذه المرحلة طرح بإلحاح سؤال الإصلاح العميق للقضاء بجانب مهامه الكلاسيكية، حيث أصبحت تترسخ معالم ضرورة تحويل النظام القضائي من مجرد شرطي للأمن والاستقرار الاجتماعي إلى وضع نظام للعدالة له وظائف سامية كفاعل أساسي في مسلسل الدمقرطية العميقة للمجتمع وحماية حقوق الإنسان وترسيخ دعائم دولة الحق والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل مواجهة هذه الوظائف الجديدة أصبح مطلوبا من العدالة المغربية وبإلحاح أن تكون ذات كفاءة وفعالية. وقبل ذلك أن تكون ذات مصداقية وموثوقا بها.

فبزغ ذلك، وبشكل واضح ومطلق، الإجماع على ضرورة الشروع في إصلاح القضاء بشكل جاد وعميق منذ سنة 1996.

هذا الإصلاح والتأهيل الذي لا بد أن يمر عبر نفس وأمد طويلين، ويتطلب إرادة سياسية قوية وإمكانيات بشرية ومادية في مستوى الطموحات والانتظارات.

فانطلق الإصلاح من عدة منطلقات تهم إعادة الامتياز للمنظومة القضائية بجميع مكوناتها المادية والبشرية وتأهيلها ووضع تصورات حول مواجهة المعضلة الخليقة والتدخلات ودعم أجهزة المراقبة والتفتيش ومحاولة تحريك عمل المجلس الأعلى للقضاء ووضع عدد من البرامج الإصلاحية، فظهرت بعض ملامح هذا المجهود خلال سنة 1996 إلى غاية سنة 2003، حيث بدا هذا المسلسل يعرف تقهقرا بعد تسجيل عدد من التراجعات إلى يومنا هذا، شملت مجال جميع أنواع المحاكمات السياسية منها والاقتصادية والمسار العادي للقضاء، وذلك بسبب ظهور بعض القوانين الجديدة التي هبت بشكل سريع، ولها ارتباط بمواجهة الجريمة المنظمة كالإرهاب والمخدرات...

وانطلاقا من هذه التوجهات الملكية السامية، أصبحت الحكومة مطالبة بإعداد الميثاق الوطني للعدالة بالمساهمة الفعلية والشاملة لكل الفاعلين في المحيط القضائي من أجل تنفيذ اختيارات الميثاق بشراكة مع الفاعلين في القطاع.

الوضعية الراهنة

انطلاقا من التطور الذي عرفه مسار الإصلاح القضائي يمكن إجمال الوضعية الراهنة للقضاء والعدالة في البلاد في ثلاث أوصاف:

- عدالة موجهة (الجريمة- المنظمة- القضايا الاقتصادية الكبرى- الصحافة- الجوانب المرتبطة بمواقع الهيمنة) ولو لم يكن ذلك بصفة مباشرة.
- العدالة اليومية والتصريفية، وتهم المواطنين البسطاء العاديين، وتمارس في بعض الأحيان خارج كل قواعد المحاكمة العدالة والضوابط الإنسانية والقانونية (حالات التلبس- الحراسة النظرية- الاعتقال الاحتياطي- صعوبة الولوج).
- العدالة التي تمارس ربما بالمقابل المادي أو المعنوي، وتهم كثيرا من المجالات في القضاء المدني والتجاري والإداري والجنائي.

ناهيك عن المشاكل المرتبطة بغياب النجاعة لا في إدارة المساطر ولا في التبليغ ولا تهتم بمجال القضاء.

هذا لا يعني التنقيص أو التيئيس أو تجاهل مجهودات الدولة ومقاومة البؤر التي لا تريد الإصلاح، إلا أن الراسخ في الساحة العامة مع كل أسف يمكن في فقدان الثقة، وبذلك فإن الهدف الأول للإصلاح يندرج في إعادة الثقة وتقويتها بإعداد مؤسسة قضائية قوية قادرة على إنتاج العدل بين الناس.

المعالجة

بدون شكل أن المجهود الذي تبذله وزارة العدل بإرادتها المركزية وعدد كبير من القضاء النزهاء والطاقم التقني والإداري قطع شوطا هاما في مسار الإصلاح، إلا أن المجال الذي نال الاهتمام الكبير هو المجال البنيوي والهيكلي المنحصر في البنيات والتجهيزات والعصرنة وجزء بسيط في مجال التكوين المستمر والتحديث.

وقبل إبداء بعض التوصيات والأفكار حول الإصلاح العميق، لابد من التأكيد على أن إصلاح القضاء يعتبر حلقة مركزية في الإصلاح العام للمجتمع والدولة على حد سواء، من خلال مسلسل انتقالي ديمقراطي بدأه المغرب منذ عقد من الزمان، حيث تأكد خلال هذه المرحلة وجود إرادة سياسية تشمل هرم الدولة بكامله بجانب مطلب مجتمعي وطني. إلا أنه

رغم ذلك عرفت مرحلة 1996 إلى الآن ترددا واضحا في كيفية إقحام هذا الإصلاح من أبوابه ومداخله الأساسية والحقيقية. هذا التردد الذي تسبب في تعقيد المسار وتسجيل بعض التراجعات.

لذلك، فإن الظرفية الراهنة، والمرحلة التي وصلها الانتقال الديمقراطي، تستدعي الجرأة والشجاعة لوقف هذا التردد وإقحام الإصلاح الشمولي الهيكلي والبنيوي والمؤسساتي ومتطلبات وضع منظومة أخلاقية وأدوات لحمايتها.

إن إصلاح القضاء ليس مسألة مادية تنحصر في البنيات والتجهيزات والتشغيل والتحديث، بل هو إصلاح سياسي بامتياز يبين اختيارات الدولة الواضحة في النظام القضائي المناسب للمجتمع، الذي يسعى إلى ترسيخ دولة القانون. هل هو نظام قضائي قانوني عصري؟ أم هو نظام قضائي تقليدي عرفي؟

لذلك، فإن الحديث عن وجود شقين في الإصلاح: شق مادي وشق سياسي، لن يساهم في شق طريق الإصلاح الحقيقي نحو المستقبل، بل سيؤدي على بقاء دار لقمان على حالها، لأن إصلاح القضاء هو مسار ومسلسل طويل يتغير عبر الزمان وعبر تحولات المجتمع، وتقوم بتقويمه وتوجيهه البرامج الحكومية المتنافس حولها ديمقراطيا.

كما أن إصلاح القضاء لا يمكن أن يتم خارج مبادئه التقليدية الأساسية، والتي هي: الاستقلال والحصانة والاكتفاء المادي وحرية القاضي في التعبير. وهذه المقومات يجب أن تتعزز في الدستور بشكل صريح.

فإذا كان الدستور الحالي ينص على استقلال القضاء وحصانة القاضي، فيجب تفعيل هذا النص الدستوري تفعيلا كاملا ينسجم مع متطلبات بناء القضاء العصري بالإقرار بان استقلال القضاء لا يعني استقلال القاضي لأنه أسمى من ذلك بكثير باعتبار أن العني في الدستور هي المؤسسة القضائية، ذات الوظائف الموكلة إليها من طرف جلالة الملك كأمانة، ألا وهي إقرار الحق والعدل بين الناس وفق الشروط الضرورية، بينما القاضي ما هو إلا إنسان بشر، وعلى الدولة تأهيله وتمكينه من جميع الشروط الضرورية لممارسة وظيفة القضاء على أكمل وجه. هاته الوظيفة التي تتطلب:

- الحياد الكامل للقاضي،
- الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ مساواة المواطنين أما القانون،

لذلك، فإن الدستور لا ينص على استقلال القاضي، ولكن ينص على استقلال القضاء وحصانة القاضي.

واستقلال القاضي لا يخرج عن كونه استقلالا تجاه رؤسائه داخل المؤسسة القضائية التي يمارس فيها وظيفته القضائية باستقلال تام عن رؤسائه وفق ما يقتضيه القانون ووجدان ضميره، ويجب أن يحاسب عليها وفقا لقواعد الأمانة.

كما أن على الدولة واجب ضمان جودة الأحكام وتوفير كل متطلبات إنتاجها، بما فيها العدل، وهو ما يتطلب منها وضع آليات المراقبة والتخليق بمقتضى القانون وتفعيلها. وهنا تظهر أهمية وظائف المجلس الأعلى للقضاء، التي يتعين مراجعتها وتوسيعها.

ولا يمكن للقاضي أن يمارس مهامه القضائية وفق الأمانة الملقاة على عاتقه إلا بالاستقلال التام للمؤسسة القضائية، وأن يتوفر على حصانة تامة تحميه من التنقيل، ومن كل تأثير كيفما كان مصدره.

ويدخل في باب الحصانة الجانب المادي المتعلق بالمكافأة، والتي تضمن له الصفة والسمو المادي ويضمن له مقومات العيش الكريم، ويدخل كذلك في باب الحصانة حقوق القاضي كإنسان في التمتع بالحرية الفردية من تنظيم نقابي والمشاركة في إطار ما يحدده القانون، دون أن يكون لذلك أي تأثير أو تقاطع أو تشابك مع وظيفته المهنية كقاضي.

من جهة أخرى، إذا كان قصر العدالة المجهز بأحسن التجهيزات والأطر، والمتوفر على أحدث الآليات التي تمكن من إنتاج العدالة، والتي تؤهل فضاء إنتاج العدالة ككل بهدف إصدار حكم عادل، فإن هذا الحكم لن يكون عادلا إلا إذا توفرت له الشروط الدستورية المشار إليها أعلاه.

ولذلك فإن الجانب الأساسي للإصلاح هو إيجاد الجواب لسؤال: كيف يمكن للقاضي أن يكون قادرا على إنتاج الحكم العادل؟ وليس الفضاء وحده هو الضامن لإنتاج هذا الحكم العادل.

ونظن أن ليس من جواب على هذا السؤال إلا من خلال الدستور، وذلك بتفعيل المقتضيات السياسية الواردة فيه، والعمل على إبراز وتحقيق مضامينه بالملموس، ولن يتأتى ذلك إلا بمعالجة المسائل التالية:

- تحقيق استقلال القضاء،
- حصانة القضاء من كل ما قد يؤثر عليهم، ولو بوسائل غير مباشرة أو ضمنية،
- الاكتفاء المادي،
- ضمان الحرية الفردية للقضاة،

وليس هناك من سبيل إلى تفعيل هذه المبادئ إلا بـــ :

- تفعيل الدستور، وإن اقتضى الحال مراجعته بالتنصيص بصياغة واضحة تفيد معنى استقلال القضاء وحصانة القاضي،
- تفعيل دور المجلس الأعلى للقضاء وتوسيع صلاحياته لتشمل الوقاية والتأديب وضمان السلوكات الأخلاقية والقضائية المطلوبة،
- مراجعة القانون الأساسي لرجال القضاء وكل القوانين المرتبطة بالقضاء وفضاءاته ووضع قوانين تكميلية أخرى،
- وضع مخطط ناجع للتكوين يستهدف التكوين المهني بجميع مقوماته العلمية والسلوكية والاندماجية.
- الاندماج في التحولات العامة للمجتمع وفي مخططات التنمية وتفعيل السياسات العمومية للدولة.
- تفعيل المراقبة المهنية والرفع منها، وهي من المهام التي يجب أن توكل للمجلس الأعلى للقضاء.
- المراقبة الذاتية داخل المحاكم من طرف جسم الهيئة القضائية وجمعياتهم العمومية.
- تقرير مسؤولية الدولة حول الإخلالات والأخطاء القضائية كيفما كان سببها مع تعزيزها بالمسؤولية في الحالات الخاصة.
- مراقبة حياد القاضي ومدى التزامه بقواعد تكافؤ الفرص والمساواة بين المتقاضين.

وانطلاقا من هذه الملاحظات العامة، نرى من الملائم الإفادة ببعض المقترحات نلخصها في خمس مستويات: الدستوري والمعياري والمؤسساتي والأخلاقي والتكويني.

➢ على المستوى الدستوري

1 – مراجعة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء وتركيبته بتوسيع وظائفه واختصاصاته ومهامه.

2 – التنصيص في الدستور على سمو أحكام ومبادئ الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان في القانون الوطني.

3 – تنفيذ وأجرأة جميع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالقضاء في النصوص الدستورية.

4 – التأكيد الواضح في الدستور على استقلال السلطة القضائية وقضاة الحكم وحصانتهم.

5 – التنصيص في الدستور على سريان السلطة التشريعية في مجال القانون على كل ما له صلة بالإصلاح القضاء وفي مجال العفو العام.

➢ على المستوى المعياري

1 – المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي مازال المغرب لم يصادق عليها في مجال القضاء وحقوق الإنسان. وكذلك البروتوكولات والملاحق المحلقة بها (معاهدة روما حول المحكمة الجنائية الدولية– اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري– بروتوكولان ملحقان بالعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية – البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية– اتفاقية رقم 87 لقانون الشغل) .

2 – مواصلة المجهود لملائمة القانون الوضعي مع مقتضيات العصر ومع التوجهات الشمولية وطموحات المجتمع نحو الحداثة ونحو الديمقراطية وترسيخ الكرامة والمواطنة في عمق دولة الحق وبناء ثقافة المسؤولية في السماح وممارسة وتطبيق الحريات، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات المغرب المغاربة والأوروبية في تحقيق هذا الإصلاح العميق للقانون والعدالة.

3 – مما يقتضي إعادة النظر في كثير من النصوص التشريعية القائمة وبالخصوص القانون الجنائي الذي يتعين إعادة النظر فيه في اتجاه ملائمته وتقويته في مواجهة الأشكال الجديدة للجريمة الناتجة عن العولمة وسرعة تنامي التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.

4 – تحديد معالم السياسة الجنائية الحديثة بكل وضوح وضبط مؤطراتها من تدابير واضحة، مع إلغاء بقاء الإعدام ضمن التشريع الجنائي من معوقات التنمية القضائية بين المغرب ومختلف الفضاءات السياسية والاقتصادية التي يتعامل معها، وبالخصوص الاتحاد الأوروبي.

5 – مواصلة إنجاز أوراش تحسين نظام المرأة والأم والطفل بشكل يعزز من مواقع المرأة واحترام كرامتها باعتبارها تعتبر محط انشغال خاص للعدالة، انطلاقا من واجب حمايتها من مختلف أشكال الميز والاعتداء والعنف كيفما كان، والذي تتعرض له باستمرار، وباعتبارها فاعلة خاصة في إنعاش العدالة الشريفة.

6 – إصلاح عميق هيكلي وبنيوي وأخلاقي للمهن القريبة من القضاء كالمحاماة والتوثيق العدلي والعصري الذي يتعين التفكير في توحيدهما.

7 – يتعين المراجعة الواسعة والعميقة للنظام الأساسي لرجال القضاء من أجل تقوية استقلال القضاء، وذلك في اتجاه إلغاء كل المساطر والإجراءات التي جرت العادة على استعمالها، والتي تترتب عنها قرارات إدارية ماسة باستقلال القضاء، كحق وزير العدل في نقل القضاة تحت ذريعة الإنابة وباستعمال التأثير والتهميش لقبول موافقتهم ومن أجل غايات مصلحة المهنة كيفما كانت مدة الانتداب، مع ضمان حصانة القاضي في البقاء في مكان تعيينه بمقتضى الظهير الملكي، حتى لا تبقى هذه الحصانة موضوع انتهاك مستمر وتحت ذرائع مصطنعة.

8 – من المفروض دراسة وإعادة تركيب وهيكلة الأنشطة الداخلية للمحاكم في أفق استغلال أقصى وأنجع للموارد المتوفرة، وتحسين أداء إدارة المحاكم وتحقيق التناغم بين مختلف مستويات الاختصاصات، انطلاقا من حجم المحكمة وعدد القضايا والملفات المعالجة بها.

9 – على وزارة العدل أن تبادر إلى إعادة تقييم وإعادة هيكلة الخريطة القضائية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الرهانات والتحديات المرتبطة بمثل هذه التقويمات. هذا الإصلاح يجب أن يلامس من خلال النظر إليه كتمرين شمولي يدمج دراسة التكلفة والفائدة ورهانات المساطر.

➢ على المستوى المؤسساتي

1 – من المفترض أن تتوفر وزارة العدل على دراسة مدققة ومتعمقة حول الحاجيات الحقيقية للمجتمع المغربي في مجال القضاء والعدل. وهي دراسة الجدوى التي ستمكن من التحكم أكثر في كل برامج الإصلاح وضبطها في الزمان والكلفة والمتطلبات.

2 – يجب الحفاظ على الإيقاع الحالي لعصرنة الإطار القانوني والتشريع مع القيام بدراسة متعمقة حول الحاجيات الحقيقية للمجتمع المغربي.

3 – سيكون من الضروري تقوية وتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء وإسناد السلطة التقريرية له وإعادة النظر في تشكيلة تركيبة لتجنب سلبيات النزعات الطائفية المهنية corporatisme في ممارسة أعضاءه، ونقترح في هذا الباب أن يلحق بالأعضاء القضاة شخصيات يعينها صاحب الجلالة من بين أساتذة الجامعة الذين تتوفر فيهم المواصفات المطلوبة ومن بين المحامين القدماء أو من مختلف المهن الحرة التي لها صلة بوظائف العدالة.

4 – إتمام هرم القضاء الإداري بإحداث مجلس الدولة.

5 – توسيع المحاكم التجارية وتعميمها على مختلف جهات المملكة.

6 – الحسم بشكل نهائي في مصير محاكم الجماعات والمقاطعات، إما بإلغائها أو إصلاحها بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الإصلاح العام.

7 – يجب توفير المساعدة لضمان نشر واسع للأوامر والقرارات القضائية المنجزة من طرف سلطات قضائية أعلى درجة.

8 – من المفروض دراسة وإعادة تركيب وهيكلة الأنشطة الداخلية للمحاكم في أفق استغلال أقصى وأنجع للموارد المتوفرة، وتحسين أداء إدارة المحاكم وتحقيق التناغم بين مختلف مستويات الاختصاص، انطلاقا من حجم المحكمة وعدد القضايا والملفات المعالجة بها.

9 – على المستويات الأدنى من المحاكم أن تكون ممثلة بشكل منصف في المجلس الأعلى للقضاء لضمان مشاركة أوسع وتقوية استقلالية القضاء.

10– إن شفافية معايير التعيين الأصلي والتعيينات المنتظرة للقضاء ستعزز وتتقوى بالإعلان السنوي عن لائحة داخلية تبين المناصب القضائية الشاغرة من جهة والمرشحين لشغرها من جهة أخرى.

11– يجب إشراك الهيئة القضائية بشكل قوي في تدبير المسارات المهنية عن طريق مشاركة ممثلي جمعية القضاة.

12– يجب الحرص على تنفيذ مبدأ منع تنقيل القضاة بشكل تعسفي وبدون رضاهم المسبق، ووضع مبادئ وقواعد تفرض الأقدمية القصوى للترشح لشغل منصب قضائي معين.

13– يجب تعزيز القدرات التدبيرية والتسييرية للمحاكم وتقريبها من المستفيدين النهائيين من خدماتها. ويجب تقوية دور رؤساء المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، بشكل يسمح لهم بتحديد السياسة الاستثمارية واستغلال الموارد المتوفرة والمتاحة.

14- يجب على وزارة العدل أن تتوفر على إمكانيات خاصة بوضع استراتيجية تخطيط ملائمة بشكل يسمح بتبني سياسة توظيف تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الطويلة الأمد، التي تمس الديمغرافية القضائية ومهام المحاكم وإصلاح المساطر. ويجب أن يكون من بين أولوياتها تدبير الملفات من طرف القضاة في مواجهة عدد القضايا المحالة على المحاكم، والتي تعرف ارتفاعا مهولا.

15- يجب اتخاذ التدابير اللازمة للاعتراف الكامل بوظيفة كاتب المحكمة وبكفاءته وبالمهام المسندة إليه. ويجب إحداث معهد خاص يؤمن التكوين الأساسي في هذا المجال والتكوين المستمر لكاتب المحاكم الممارسين. كما أن تنظيمهم في إطار هيئة مهنية أو في إطار مهنة حرة سيمكن من تدبير فعال لحالات الإفلاس.

16- يجب كذلك تحسين الإحصائيات المعيارية بشكل يؤدي إلى تبني سياسة فعالة وتحقيق انسجام في تقنيات تدبير الملفات.

17- إن تنظيم المصالح المختصة في تكنولوجيا الإعلام والتواصل بوزارة العدل قد حقق أهدافه. لكن الرهان والتحدي القائم حاليا هو مضاعفة الجدد للحفاظ على الأطر البشرية الكفأة في مجال الإعلاميات، والتي قد تستسلم للإغراءات المادية المرتفعة في القطاع الخاص.

18- يجب أن يتم تعميم حوسبة قطاع العدل ليشمل مجموع منظومة العدالة. وهذا يعني أن على وزارة العدل أن تحتفظ بالكفاءات في مجال الإعلاميات التي وضعت هذه المنظومة وأشرفت على صيانتها.

19- يجب أن يتم تعزيز التجهيزات وعصرنتها من خلال تخطيط محكم ودراسة وتقييم موضوعي للتكاليف والفائدة.

20- يجب أن تحظى منظومة التنفيذ بتعديلات عميقة. لا من حيث الموارد البشرية ولا من حيث الإجراءات. ويجب إعادة النظر في إجراءات التنفيذ بارتباطها بحاجيات وقيم المجتمع المغربي، في أفق البحث عن المسارات المرحبة والمقبولة من أجل تنفيذ فعال لقرارات العدالة. وإن خلق اختصاص قضاة التنفيذ بكافة المحاكم التجارية والمحاكم الابتدائية سيساهم لا محالة في تسريع الإجراءات. فتكون لقضاة التنفيذ المختصين بذلك القدرات المهنية، والسلطات والمسؤوليات المطلوبة من أجل إقرار معايير فعالة للتنفيذ.

21- يجب تعزيز وتطوير مهنة مأمور العدالة بوضع معايير دقيقة للتوظيف والتكوين. وخلق هيئة مهنية تتمتع بصلاحيات المراقبة الواسعة ووضع ميثاق أخلاقي للمهنة ومسؤولية مدنية جماعية.

22- يجب الرفع من عدد مأموري العدالة انطلاقا من أولويات الخريطة القضائية. ومن المستحسن إعادة النظر في مكافأتهم نحو الأفضل. لأن على العدالة أن تتوفر على رجال السلطة المختصين من أجل تسريع مساطر معالجة المقاربة.

23- التفكير في مجانية القضاء لضمان حق الولوج إلى القضاء. فعلى المستوى الجنائي، تعين المحاكم المحامين من أجل تمثيل المتقاضين الضعفاء، وعلى المستوى المدني، لاتتوفر أحكام في هذا المجال، لأن عدد المستفيدين المحتملين كبيرا جدا. ولا نتوفر على دفاع عام. إن توكيل محامي أمر ضروري، إلا في حالات النفقة، إلا أن المواطنين، في غالب الأحيان، لا يستطيعون أداء مصاريف الدفاع والاستفادة من خدمات المحامين، لأن مصاريف توكيل محامي تتراوح ما بين 1000 و2000 درهم. أي ما يوازي أسبوعين إلى أربعة أسابيع من الحد الأدنى للأجور بالمغرب. وإذا كان تحفظنا قائما بخصوص وضع منظومة فعالة للمساعدة القضائية وصلبة من الناحية المادية في النشر الواسع للمادة القانونية. ومن هذا المنطلق،

يجب تشجيع الهيئات المهنية وباقي المهنيين المختصين في مجال القانون لتوفير المساعدة القانونية المجالية. وإذا انعدمت هذه الإمكانية، فعلينا تصور الإعفاء من الدفاع مع ما سيترتب عن ذلك من سلبيات.

24- يجب الإسراع في تفعيل قانون التحكيم واتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنفيذه. كما يجب التحفيز على اعتماد الطرق الودية في فض النزاعات، إما بطلب من المحكمة أو بطلب من الأطراف المتنازعة. هذه الاحتمالات يجب دراستها وتقييمها بتأمل وتأني في أفقي تحديد مدى إمكانية إدماجها من أجل الجمع بين منظومات وأشكال حل النزاعات الرسمية والغير الرسمية.

➢ على مستوى تخليق القضاء

إن تخليق القضاء يتطلب مقاربة شمولية مندمجة تهم كافة المتدخلين في العملية القضائية كيفما كان موقعهم من شرطة قضائية والإدارات المركزية للعدل ووزير العدل نفسه ومواقع الهيمنة والنفوذ، وكل المحيطين بالقضاء، لأن العدالة ليست قطاعا معزولا عن محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بل هي نتاج فضائها ووسطها ومحيطها، والذي ينتج مختلف مستويات التأثير السلبي.

بجانب واجب العمل المستمر وطويل الأمد والنفس من أجل نشر القيم الإيجابية داخل جسم المجتمع، فإن المجهود من أجل محاربة الرشوة داخل القضاء والعدل يجب أن يكون ذا أولوية قصوى بجانب المجهود التربوي العائلي والمدرسي والتكويني العام والجامعي والتواصل ومحاربة الهشاشة وغير ذلك.

إن الصورة السلبية للعدل والقضاء في البلاد وعجزها عن رفع رهان المصداقية تجاه المتقاضين والملتجئين إلى الخدمات القضائية يجب صداه ومبرره في أوسع نطاق من كون القيم الفاسدة منتشرة في جسم العدالة الذي ينتخبها بدوره داخل جسم المجتمع، كالتراخي واللامبالاة وضعف التكوين وغياب المعرفة وعدم وجود آليات التقييم والمراقبة الناجعين، وهو ما جعل موقع الفساد والرشوة أقوى في أغلب الأحيان من مواقع الإصلاح، ويصعب كشفه وإثباته مواجهته.

إذا كانت العدالة ترغب في أن تلعب دورها كفاعل وحامل للتقدم وناشر لثقافة المسؤولية والشفافية وأخلاق المصلحة العامة، فإن عليها أن تنمي وأن تقوي في صفوف رجالاتها كل القيم التي تعزز السلوكات الأخلاقية والشفافية. ويجب أن تحتفظ لنفسها باستمرار على موقع الاعتبار كعامل للتخليق والرفع من روح المواطنة.

وحتى تعطى إدارة العدل لإدارة التغيير وديناميكية التخليق والشفافية معناه، فإنه يتعين إعطاء دفعة قوية وحاسمة من أجل حكامة جيدة، من الممكن أن تنطلق اليوم ناقلة واعدة ومبشرة بوضع تنظيم محكم وتشغيل يومي للمصالح الإدارية للقضاء والمحاكم، وتسيير جاد وفاعل لعلاقات الشغل والتقويم والمراقبة، وتعبئة الطاقات ونشر الإحساس بالمسؤولية وتحملها وتثمين الكفاءات وتجميع الطاقات. وهو أمر متوقف على كيفية اختيار القضاة والمسؤولين في المقام الأول.

كما أنه رهين باتخاذ تدابير عملية وملموسة، ومنها:

1- وضع قانون معزز بإجراءات جريئة ومسؤولة لمحاربة الرشوة والفساد وفتح المجال للتصدي لها أمام المواطنين والهيئات والرأي العام.

2- نشر موارد ميزانية قطاع العدل عبر شبكة الانترنيت بموقع وزارة العدل، والحرص على معاقبة المرتشين بشكل صارم، مع ضرورة إخبار الرأي العام بفحوى المتابعات القضائية والتأديبية في مجال الرشوة القضائية. ويجب بالموازاة الرفع من الأجور القضائية وجعلها في مستوى الأجور القصوى المعتمدة بالإدارة العمومية.

3- يجب الحرص على تقوية الشفافية بالمفتشية العامة من خلال نشر تقاريرها مثلا، ودعوة المختصين في المجال القانوني والرأي العام للانخراط في الحوار من أجل توضيح معايير التوصيات، وعلى المفتشية العامة أن تقوم بنشر هذه التوجيهات وتحديد معايير واضحة ومدققة لتسيير الجهاز القضائي (السرعة–حجم الملفات– جودة القرارات– التقليص من المصاريف) هذه التوجيهات ستمكن من تحديد معايير واضحة للتقييم المنتظم للفعالية القضائية.

4- وفي نفس السياق، يجب تعزيز مبدأ احترام حق الدفاع في كل المتابعات التأديبية في حق رجال القضاء. وقد يترجم المبدأ عمليا في الحق في الحصول على كل وثائق الملف وعلى التقارير المرتبطة به، والتوفر على مساعدة، وتوفير مرافعة حضورية وجلسة عمومية، مع ضمان حق استئناف القرار المتخذ في حق المتهم.

5- يجب وضع ضمان قانون للأخلاقيات المهنية في مجال القضاء يحرره القضاة بالتعاون مع المختصين في المجال القانوني وممثلي هيئات المجتمع المدني (وهذا ما حصل مؤخرا، ويجب علينا تحيته).

6- إن الإجراءات التأديبية ستتقوى شفافيتها ومصداقيتها وفعاليتها أكثر، إذا ما كانت الضمانات المقدمة للقضاة معززة أكثر، وذلك بتقليص هامش تحرك وزارة العدل في إطار تحريك الدعوى أو وقفها، أو تمكين القضاة من استئناف الحكم أو القرار التأديبي في حقهم.

➢ على المستوى التكويني

1- يجب تمكين الطواقم الإدارية من تكوين مهني تقوم به مدارس مختصة. ووزارة العدل بصدد دراسة خلق مؤسسة للتكوين المهني موجهة للعاملين بالمؤسسة القضائية وعليها الاستمرار في هذا النهج بخطي جريئة.

2- يجب القيام بجهد خاص من أجل دعم تنمية المنشورات القانونية. فعلى القضاة أن يكونوا "مسجلين" ب "حقيبة أدوات قانونية" تتضمن القوانين الأساسية والعديد من الوثائق المرتبطة بنشاطهم. وحقيبة الأدوات هاته من الممكن أن يتم إنجازها بسرعة وتحيين محتواها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

3- إن الدراسات القانونية تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة معمقة. مما يستوجب وضع مناهج دراسية ملائمة لكل مهنة وبشكل تدريجي.

4- إن برنامج التكوين الخاص بمختلف المهن القانونية في حاجة إلى مراجعة في أفق ضمان اكتساب قدرات مهنية. وعلى هذه الدروس والبرامج التكوينية أن تتضمن إجراءات تقييمية تتوخى إثبات وتأكيد نوعيه وجودة المهنيين القانونيين. وعلى الهيئة التمثيلية المهنية أن تشرف بشكل دقيق على مناهج التكوين، وأن تمارس رقابة مهنية قصوى في هذا المجال.

5- يجب أن تسند مراقبة الأعوان القضائيين للهيئة القضائية المهنية، والتي عليها أن تخضع من جهتها لتكوين ملائم من أجل القيام بمهمة المراقبة على أحسن وجه.

6- يجب أن يتم ولوج المهنة عن طريق مباراة أكثر انتقائية، وأن يتضمن متابعة في ولوج المهنة واكتساب كفاءات عملية، وتكوينا في أخلاقيات المهنة. وعلى الراغبين في ولوج المهنة أن يخضعوا لتقييم من طرف جهاز مهني

مستقل. كما يرجى تركيز أنشطة المحامين حول الاستشارة القانونية، وبذل الجهد من أجل توقع وتفادي عبث الخلافات من اللازم كذلك تعزيز سلطات الهيئات المهنية في أفق تحسين التكوين والحماية والتأديب المهنيين لأعضاء الهيئة.

7- على القضاة المتدربين أن يتوفروا على قدرات تكوينية ملائمة في الجوانب القانونية باللغتين المعتمدتين. وعلى هذه القدرات المهنية أن تردد بلائحة معايير التعيين والرقية.

8- يجب تمكين الطواقم الإدارية من تكوين مهني تقوم به مدارس مختصة. ووزارة العدل بصدد دراسة خلق مؤسسة للتكوين المهني موجهة للعاملين بالمؤسسة والقضائية.

خاتمة

وأخيرا، لابد أن نسجل مدى إيجابية المقاربة الشمولية التي اختارها وزارة العدل لإعداد الميثاق الوطني للعدالة ومدى رغبتها في مساهمة جميع الفعاليات في تحسيس ودعم المحيط القضائي بتنفيذ خيارات هذا الميثاق الوطني بشراكة مع الفاعلين في القطاع.

كما لا يسعنا إلا أن نعبر عن موقفنا الإيجابي والمدعم للأهداف العامة لخطة الإصلاح التي تراها ضرورية، والتي نرى أنها سياسية في عمقها، وتتطلب الإرادة السياسية الكاملة لإنجازها ضمن المنجزات المستعجلة للانتقال الديمقراطي، وما مساهمتنا هاته بإبداء الرأي إلا تعبير عن رغبتنا في دعم هذا المخطط الإصلاحي والشمولي وتعزيز المؤسسات لبناء دولة القانون.

وتبقى مساهمتنا رغم ذلك متواضعة أمام ضخامة المشروع وتعقده وارتباطه بالإشكاليات الصعبة للمجتمع، وهو في حد ذاته تحدي لابد للجيل الجديد أن يرفعه بكل جرأة وتفاؤل وأمل في المستقبل، لأنه امتداد لتراث كبير في ذاكرة المغرب والمغاربة.. هذه الذاكرة بحمولتها العظيمة لا يمكن إلا أن تفتح الطريق وأن تنفتق نحو مستقبل آمن وواعد.

اللجنة المركزية

مقتطفات من الأطروحات السياسية

للمؤتمر الوطني الثامن

ماي 2010

"جيل جديد من الإصلاحات.. لمغرب الديمقراطية"

الفهرس

مقتطفات من الوثيقة السياسية

"جيل جديد من الإصلاحات..لمغرب الديمقراطية"

التي صادق عليها بالإجماع المؤتمر الوطني الثامن لحزب التقدم والاشتراكية – ماي 2010.

مرحلة التناوب التوافقي

1- المفاهيم التأطيرية والمرجعية.....
2- مكتسبات البناء المؤسساتي الديمقراطي.....
3- إخفاقات المشروع الإصلاحي.....
4- تحولات إجتماعية كبرى.....
5- مسألة المجتمع المدني .....
6- حياة سياسية غير سليمة .....
7- الثقافة الديمقراطية والوظيفة الإعلامية .....

من التوافق التاريخي إلى الممارسة الديمقراطية السوية

1- "تعاقد" بدلالات سوسيولوجية وأبعاد حضارية .....
2- خلاصات تقريري الخمسينية وهيئة الإنصاف والمصالحة.....
3- من أجل جيل جديد من الإصلاحات.....
4- مستلزمات التقدم الاقتصادي والعدالة الإجتماعية.....
5- التنوع الثقافي والإعلام الديمقراطي.....
6- أسئلة فكرية وتموقعات مستقبلية .....

الباب الأول
مرحلة التناوب التوافقي

المفاهيم التأطيرية والمرجعية

1- على امتداد مساره النضالي الطويل، وانطلاقا من إعماله لجدلية الوفاء والتجديد، بما يستجيب لمتطلبات كل مرحلة تاريخية، حرص حزب التقدم والاشتراكية على بلورة وتدقيق المفاهيم التأسيسية المؤطرة لعملية التغيير، بدءا بضرورة بناء "الدولة الوطنية الديمقراطية" والالتزام بإستراتيجية " النضال الديمقراطي"، ونبذ العنف والسعي إلى مراكمة المكتسبات الديمقراطية تعزيزا لفرص نجاح هذه الإستراتيجية، والتنظير لمرحلة الانتقال الديمقراطي عبر "توافق ديناميكي" يتأسس على " حل وسط تاريخي" كصيغة أرقى للتوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية والتقدمية. وكلها مفاهيم تأطيرية أصّل لها الحزب في مؤتمر 1966 وبلورها بالملموس بمقاربة "المسلسل الديمقراطي" في منتصف السبعينيات.

2- بفضل" الحل الوسط التاريخي"، الذي كان وليد عقود من النضال ومرحلة متقدمة من المسلسل الديمقراطي، وثمرة تلاق موضوعي لإرادات المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية الديمقراطية، وضمنها حزب التقدم والاشتراكية، تمكن المغرب من الاندراج في انتقال ديمقراطي ملموس، تجسد في بروز وضع سياسي جديد سمح بتخطي العديد من المعيقات على درب التقدم والحرية والديمقراطية، وبتدبير المرحلة في ضوء معطيات اجتماعية وسياسية يهيمن عليها مفهوم التوافق التاريخي.

3- هذا التوافق، غير الجامد بحكم خضوعه لدينامية الحركة الاجتماعية وطبيعة التحالفات التي تمليها موازين القوى، يعد مدخلا ضروريا لدمقرطة نمط الحكم وتشييد ديمقراطية حقيقية ببلادنا، انطلاقا من أرضية متوافق حولها، وذلك باعتبار التوافق إطارا سياسيا ومؤسساتيا، يتيح تطوير الدمقرطة من غير أن يمثل بديلا لممارسة سياسية مبنية على التنافس الانتخابي والديمقراطية التمثيلية. مع العلم أن المقاربة التوافقية لا تعني انتفاء الاختلاف والصراع السياسي، حيث تظل آليات المعركة الديمقراطية مُحَدِّدَةً للحفاظ على المكتسبات وتطويرها، مما يسائل الأحزاب الديمقراطية وقدرتها على محاربة كل أنواع الانحراف والتراجع.

4- لقد عرفت هذه المرحلة تعيين حكومة التناوب التوافقي برئاسة وزير أول من الكتلة الديمقراطية، فحكومة ائتلاف بين ستة أحزاب برئاسة وزير أول غير منتم حزبيا، ثم عودة إلى إعمال ما اصطلح على تسميته ب" المنهجية الديمقراطية" من خلال تعيين حكومة يرأسها وزير أول ينتمي للحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية.

5- أكدت تطورات تجربة التناوب التوافقي صواب الاختيار الذي اهتدى إليه حزب التقدم والاشتراكية، بمعية حلفائه في الكتلة الديمقراطية، والقاضي بالمشاركة في هذه التجربة، التي أرست جوا من الثقة، وفتحت أوراشا للبناء الديمقراطي والإصلاح السياسي والتنمية، وأسهمت في انطلاق وتعزيز سيرورة التغيير التدريجي والهادئ، في إطار من الاستقرار وصيانة الوحدة الوطنية وتحصين الجبهة الداخلية. وقد تمكن المغرب خلال هذه المرحلة التاريخية الدقيقة، من ضمان استقرار المؤسسات السياسية والدستورية، عبر انتقال سلس إلى عهد ملكي جديد، والمضي قدما في اتجاه إصلاحات تحديثية.

مكتسبات البناء المؤسساتي الديمقراطي

6- تأكد التوجه الديمقراطي التحديثي، رغم ما تعرضت له البلاد ومسارها الديمقراطي من مخاطر، عندما ضرب الإرهاب في الدار البيضاء بعنف. إلا أن حدة الخطر الإرهابي قد خفت، بفضل مواجهته الحازمة من قبل الدولة والمجتمع، وإن كانت

تهديداته لا تزال قائمة. لذلك يبقى من الضروري للغاية التحلي بأقصى درجات الحذر واليقظة، ومواصلة مكافحة الإرهاب بلا هوادة، باعتباره يهدد استقرار المغرب وكنه المجتمع الديمقراطي الذي نصبو إليه، على أساس أن يتم ذلك في إطار التقيد بالقانون والاحترام التام لحقوق الإنسان.

7- حصل تقدم ملحوظ في مجالات البناء المؤسساتي والديمقراطي، وعلى صعيد الحريات العامة وحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تم العمل على إجراء الانتخابات التشريعية والجماعية بشكل منتظم وأكثر شفافية، رغم ما شابها من شوائب، كما حصلت تطورات هامة في مجال اللامركزية، عن طريق مراجعة الميثاق الجماعي، والاتجاه نحو جهوية موسعة، وبذل مجهود في مجال التوازنات الجهوية، عبر توزيع أفضل من الماضي لمشاريع الدولة على الجهات. وتم كذلك إصدار قانون متعلق بالأحزاب السياسية يعترف لها بدورها المحوري في بروز مجتمع ديمقراطي، وإرساء تدابير التمييز الإيجابي للرفع من التمثيلية السياسية للنساء سواء بالبرلمان أو بشكل أقوى ومتميز في الجماعات المحلية المنتخبة، وتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، في سياق العمل على طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق مصالحة عبر النقاش العمومي حول مختلف جوانب هذه الانتهاكات، والشروع في تنفيذ توصيات هذه الهيئة عبر نهج مسار تراكمي، ومتدرج، لملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية، المتعلقة بتدبير حقوق الإنسان الأساسية.

8- في المجال الإقتصادي، تحققت مكتسبات لا يستهان بها، ومن بينها الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، والشروع في عصرنة الاقتصاد الوطني، وتحسين القدرة التنافسية للمغرب، وتسريع وتيرة النمو، والرفع الهائل من حجم الاستثمارات العمومية، وفتح أوراش كبرى مهيكلة على مستوى التجهيزات الأساسية، من قبيل تقوية شبكة الطرق السيارة والبرنامج الطرقي وتمديد شبكة السكك الحديدية، والتجهيزات الأساسية للموانئ، وتعميم برنامج الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب، وتوسيع شبكة الاتصالات، وبروز قطاعات اقتصادية وصناعية جديدة.

9- في المجال الاجتماعي، ورغم تعثرات المنظومة التربوية، بالنظر إلى الصعوبات القائمة في مجال تعميم التمدرس، والنسبة المهولة للهدر المدرسي، وبقاء معدل الأمية عاليا حتى وإن كان قد تقلص نسبيا، فإن المجتمع عرف تطورا كبيرا من حيث الأعداد الهائلة من المواطنات والمواطنين الذين ولجوا نظام التعليم في المدن والبوادي، وأنهوه، والتحقوا بعالم الشغل. كما حصل تقدم ملموس في التجهيزات الصحية على المستوى الجهوي والتأمين الطبي الإجباري، وعرف مجال الإسكان والتجهيز تطورا ترتب عنه تقليص من دور الصفيح وتنظيم مجالي أفضل، واهتمام متزايد بفئات اجتماعية تعاني من الهشاشة والإقصاء. ومن جهة أخرى، تم الرفع من ميزانيات القطاعات الاجتماعية، والتقليص من نسبة البطالة، ورفع مستوى الأجور، خاصة في الوظيفة العمومية، ومأسسة الحوار الاجتماعي، وتحديث الترسانة القانونية في هذا المجال.

10- أتت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي يتمثل أحد جوانب أهميتها في الآثار الايجابية التي يمكن أن تكون لها على إعادة تحديد مسار السياسات العمومية المحلية في اتجاه أكثر تشاركية، ونحو تخطيط وبرمجة وتنفيذ هذه السياسات، عبر برامج عمومية مندمجة، وقائمة على ترابط حقوق الإنسان في مفهومها الشمولي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعدم قابليتها للتجزيء.

11- يظهر ترابط الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في مجال التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، التي تجمع بين مختلف أصناف الحقوق الأساسية من جهة، وتقدم في الآن ذاته منهجية مندمجة لبلورة السياسات العمومية تنبني أساسا على مقاربة النوع وتعزيز مبدأ المساواة وتقوية مكانة المرأة في كافة مستويات الحقل العمومي والمجتمع. كما أن هذه السياسات

تأخذ بعين الاعتبار حقوق الطفل واحتياجات مجموعات خاصة كالأشخاص المعاقين، مع إيلاء أهمية متماثلة لمسارات تخطيط وبرمجة وانجاز وتقييم هذه السياسات، عبر منهجية تشاركية وتعاقدية.

12- تم إحراز تقدم ملموس في مجال تأمين مساواة فعلية بين الرجال والنساء وحماية حقوق الطفل، وذلك من خلال إصدار قانون الكفالة وإصلاح مدونة الأسرة بما يجعلها أكثر انفتاحا على الحداثة وأكثر إنصافا للمرأة وصيانة لكرامة الرجل وحفاظا لحقوق الطفل، واعتماد قانون الجنسية المغربية، وبشكل خاص تخويل الطفل من أم مغربية وأب أجنبي حق الحصول على الجنسية المغربية، وإصدار ترسانة قانونية أكثر تقدما وتوافقا، وسحب تحفظات كانت مسجلة بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى إدماج مقاربة النوع في المؤسسات العمومية والبرامج الحكومية.

13- اتجاه واضح نحو تجسيد شمولية مفهوم حقوق الإنسان وخاصة في مجال التنوع الثقافي، من خلال الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية وبمكانة الأمازيغية، بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والشروع في تدريس اللغة الأمازيغية الذي يجب أن يعمم تدريجيا على جميع المستويات، وإطلاق قناة "تمازيغيت" التلفزية، والاهتمام أكثر بالتراث الثقافي الأمازيغي، وذلك في إطار مسار يسعى إلى رد الاعتبار لهذا المكون الجوهري للهوية المغربية، وضمن تصور إعلامي وطني يراعي الشخصية المغربية في تميزها وخصوصياتها، ويأخذ بعين الاعتبار مبدأ التعددية السياسية والثقافية واللغوية.

14- تحرير مجال الاتصال السمعي البصري من منطلق أنه خيار استراتيجي، هدفه السعي إلى تعزيز الضمانات المتعلقة بحرية التعبير، والحق في الإعلام، وإثراء التعددية، الفكرية والسياسية، في الفضاء العمومي، وكذا السعي إلى ضمان الولوج المتكافئ للأحزاب السياسية، وتمثيل مختلف اتجاهات الرأي والتعبير في هذا الفضاء، ليس فقط خلال الزمن الانتخابي، وإنما أيضا بصفة مستديمة. وكانت هذه الأهداف وراء إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وإلغاء احتكار الدولة لمجال البث الإذاعي والتلفزي، وصدور القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري. وإذا كان المشهد السمعي البصري قد تعزز بإحداث محطات إذاعية خصوصية، وقنوات تلفزية عمومية جديدة، فإن الإعلام العمومي، بالرغم من الجهود المبذولة، لم يرق بعد إلى مستوى التطلعات آنفة الذكر، حيث يظل في حاجة إلى تحقيق تقدم ملموس على صعيد جودته ومضامينه السياسية والثقافية، وفي اتجاه أكثر ديمقراطية وشفافية، مع مواءمة نظامه وفق منظور الجهوية المتقدمة لتعزيز اتصال القرب والمشاركة.

إخفاقات المشروع الإصلاحي

15- إلى جانب الإنجازات والمكاسب التي تحققت، خلال مرحلة التوافق التاريخي، برزت صعوبات ونقائص وإخفاقات تمثلت، بالخصوص، في عدم التمكن من إنضاج شروط مباشرة جيل جديد من الإصلاحات الدستورية والسياسية، واستمرار مظاهر منافية للحكامة الجيدة مرتبطة بدور الدولة في التوجيه والتقنين والمراقبة وبمسألة دمقرطة تسيير المؤسسات العمومية وعدم خضوعها للمراقبة وبالحفاظ على مكانة المرفق العمومي كركن أساس لتدبير شؤون المواطنين، ووجود اختلالات بينة في الحقل الاقتصادي، وفوارق اجتماعية ومجالية كبيرة. وبالموازاة مع ذلك، سجلت تعثرات في المسلسل الانتخابي الأخير، أدت إلى تعميق المنحى السلبي الذي أضحى يطبع العمل السياسي في بلادنا.

16- عملية الانتقال الديمقراطي، التي انطلقت فعليا مع تشكيل حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، كانت تنقصها، بالأساس، مصاحبة دستورية متقدمة وأكثر وضوحا من دستور 1996، الذي كشفت التجربة، المتراكمة على مدى السنوات الأخيرة، وما تميزت به من تحولات سياسية، محدوديته، المتجلية، بصورة ملحوظة، في حالة اللاتوازن بين سلط المؤسسات.

17- لدى الحديث عن مسألة الإصلاح الدستوري، التي تظل مطلبا أساسيا، وأحد المداخل الرئيسية لبناء الدولة الديمقراطية والحداثية القوية، تجدر مساءلة الفاعلين السياسيين عن مسؤوليتهم ومدى قدرتهم على تفعيل مضامين الدستور الحالي، وإعمال النصوص القانونية المتوفرة، وتنشيط المؤسسات والممارسة السياسيتين.

18- لم يتأت، خلال فترة التوافق، إنجاز مشاريع تأهيل العدالة وإصلاح القضاء، الذي لا يزال في حاجة إلى ضمان نزاهته واستقلاله، كما لم يتأت إصلاح الإدارة الذي تمليه ضرورة تخليق تدبير الشأن العمومي ومحاربة مختلف أشكال ومظاهر الفساد، من شطط في استعمال السلطة، ورشوة، ومحسوبية، وزبونية، واختلاس للمال العام، وتبذير، وسوء تدبير، واستغلال لمواقع الريع مما أثر سلبا على وتيرة النمو. وكلها انحرافات سياسية واجتماعية، تسهم كذلك في تشويه العمليات الانتخابية.

19- بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مستوى البنيات الاقتصادية، فإن الميدان الاقتصادي لا يزال يعاني من استمرار اقتصاد الريع والرشوة والمحسوبية وعدم تكريس الشفافية ومقومات دولة القانون في مرافق الحياة الاقتصادية. ويبقى النسيج الاقتصادي الوطني في حاجة إلى مزيد من الإصلاحات، من خلال تقوية بنياته، وتحسين، إنتاجيته، وتعميق نهج الأوراش الكبرى، وتفعيل إستراتيجيات قطاعية متكاملة ومندمجة، في إطار تصور شمولي ومتماسك يضع الإنسان في صلب المسار التنموي.

20- التقدم الاقتصادي الذي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة بفضل تعبئة طاقات البلاد وتضحيات الشغيلة، والسياسة الاقتصادية والمالية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1998، استفادت منه فئات محدودة ومحظوظة على حساب فئات واسعة من المواطنين، التي لا تزال تعاني من الفقر والتهميش، حيث يبقى مبدأ التضامن الوطني في حاجة إلى المزيد من التفعيل، سواء بالنسبة إلى هذه الفئات أو بالنسبة للتقليص من الفوارق المجالية، خاصة في المناطق الجبلية والقروية، وضواحي المدن.

21- على رأس الإخفاقات الكبيرة لهذه الفترة، تطرح مسألة معالجة مشاكل التربية والتكوين، حيث يعترف الجميع أن حصيلة الميثاق الوطني للتربية والتكوين ظلت دون المستوى المرغوب. وبالرغم مما بذل من جهود، يظل السؤال المتعلق بالمدرسة العمومية مطروحا بإلحاح. وما زالت نسب الهدر والتسرب المدرسي مزعجة، وأعداد الطلاب الذين يلجون الجامعات ومعاهد التكوين العالي ضئيلة بالقياس مع طموحنا، ناهيك عن افتقاد النظام التربوي إلى مقومات الحكامة العصرية، والجودة والنجاعة البيداغوجية، وغياب تناغم المخرجات مع حركية النظام الاقتصادي وتطلعات شعبنا وبلادنا. كما أن قطاع التعليم الخصوصي لم يحقق، في مجمله، النتائج المرجوة من حيث الجودة والإسهام في معالجة القضية التربوية والتعليمية في المغرب.

22- القطاع الصحي يشكو من خصاص كبير، ويعاني من نزيف لم يتم إيقافه بعد، ومعالجته تستدعي وضع منظور شمولي لمنظومة الصحة، وتفعيل التأمين الطبي الإجباري، بشكل منصف، وتوفير التغطية الصحية الفعلية للجميع وضمان حق المواطنين في الولوج إلى الخدمات الصحية، حتى لا تقتصر الحماية الاجتماعية على المأجورين من عمال وموظفين.

23- بالرغم مما بذل من مجهود، هناك نقائص كبيرة تطبع المجال الاجتماعي، خاصة على مستوى كلفة المعيشة والأجور، وفك العزلة عن المناطق الجبلية والنائية، والسكن الاجتماعي، والخدمات والبنيات الاجتماعية والرياضية المجسدة لسياسة القرب.

تحولات اجتماعية كبرى

24- في سياق هذه الحصيلة، بإيجابياتها وسلبياتها، أفرزت مرحلة التوافق تحولات كبيرة للمجتمع المغربي، كان لها تأثير واضح على إعادة تشكيل ملامحه وتركيبته الاجتماعية. وهي تركيبة معقدة، تستدعي إنجاز دراسات علمية مدققة للإحاطة بكل

جوانبها. على أن هذا المعطى الموضوعي لا يحول دون محاولة إبراز بعض تجليات هذه التحولات، حتى يتأتى فهم المحيط الاجتماعي الذي يتحرك فيه، ويحسن بالتالي التفاعل معه.

25- رغم التحسن النسبي لأوضاع الموظفين، وظهور جيل جديد من الأطر والمقاولين الصغار والمتوسطين، في مجالات متعددة مثل القطاع البنكي والمالي، والخدمات، والتجارة الصغيرة والمتوسطة، وقطاع البناء، والسياحة والصناعة التقليدية. فإن حجم هذه الفئات، غير المتجانسة، والخاضعة لتحول دائم، يظل محدودا مقارنة مع التعداد الإجمالي للساكنة المغربية، وذلك نتيجة وتيرة النمو التي لم ترق إلى المستوى المطلوب وتواضع حجم الاستثمارات. فيما لم تؤد عملية المغادرة الطوعية إلى الحركية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، كما أنها أثرت سلبا على مستوى التأطير والخبرة في الإدارة العمومية، رغم التقليص المرحلي من عدد الموظفين ومن كتلة الأجور.

26- إذ كان تحسين الأوضاع الاقتصادية قد مكن فئات واسعة من الارتقاء بأوضاعها، ومن بروز مقاولين كبار، استفادوا من التطور الاقتصادي، فإن استمرار مظاهر منافية لمقومات دولة القانون في الحقل الاقتصادي، من مضاربات عقارية ومالية، واحتكار واقتصاد الريع والتملص الضريبي، وامتيازات وصفقات مشبوهة، وتجارة غير مشروعة، وتهريب، وتبييض للأموال، قد أدى إلى تزايد لافت للنظر لفئة الأثرياء الجدد، ممن اغتنوا بطرق غير شرعية.

27- في مقابل ذلك، اتسعت فجوة الفوارق بين أغلبية محدودة الدخل وفقيرة، من جهة، وأقلية غنية من جهة أخرى. ولم يتم في هذه المرحلة سن سياسة مواتية للاقتراب أكثر من توزيع عادل للثروات ولثمار النمو، حيث توجد فئات عريضة من المجتمع، أساسا في ضواحي المدن والعالم القروي، تعيش تحت عتبة الفقر، وتعاني من التهميش والإقصاء.

28- في سياق التطور الذي شهده الاقتصاد المغربي وما أفضت إليه سياسة المغربة ثم الخوصصة، عرف فضاء الخدمات تنمية كبيرة، بحكم أن المغرب لم يختر الاعتماد في سياسته الاقتصادية، على التصنيع كأولوية، وإنما توجه أكثر إلى قطاعات الخدمات والعقار والسياحة والأوراش الكبرى. وإذا كانت هذه القطاعات قد مكنت من إدماج طاقات جديدة، وتوفير مناصب شغل لائقة لفئات عريضة من المجتمع المغربي وتوسيع قاعدة المأجورين، فإن حجم الطبقة العاملة وخاصة في قطاع الصناعة، بمختلف أصنافها، لم يعرف تطورا ملحوظا مقاربة مع فئات أخرى من الأجراء، فيما اتسعت رقعة الهشاشة في عالم الشغل.

29- بالرغم من أن هذه الحركية الاقتصادية مكنت من تخفيض نسبة البطالة حسب معطيات رسمية تظل في حاجة إلى تدقيق من حيث توضيح المعايير المعتمدة لتحديد صفة غير عاطل، فإن العدد الإجمالي للعاطلين، من حاملي الشهادات بالأساس، يظل مرتفعا، علما بأن آفة البطالة والبطالة المقنعة تكاد تمس جل الأسر المغربية.

30- من التحولات البينة في المجتمع المغربي، دخول المرأة بقوة في فضاءات واسعة من عالم الشغل، سواء في الإدارة العمومية والمقاولات أو مختلف القطاعات الاقتصادية، واقتحامها لمجالات عمل كانت، إلى عهد قريب، حكرا على الرجال، بما في ذلك المسؤوليات المرتبطة بأجهزة الأمن والقضاء والإدارة الترابية، كما تعزز الحضور النسائي في التشكيلة الحكومية، وضمن الهيئة الدبلوماسية، وداخل البرلمان والجماعات المحلية. وقد ساهم ذلك في تحديث المجتمع، وفي تكريس مبدأ المساواة، ومحاربة المظاهر التقليدية السلبية، وإحداث تحول في نمط عيش الأسرة المغربية، وبالتالي على ملامح المجتمع المغربي.

31- تظل مسألة الهجرة ظاهرة تاريخية انطلقت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما فتئ عدد المغاربة المقيمين بالخارج يتزايد عبر العقود في اتجاه أوروبا بداية ثم أمريكا الشمالية ودول الخليج العربي، حتى أصبح يناهز 4 ملايين، مما يجعل من الجالية

المغربية إحدى أهم الجاليات الأجنبية في عدد من بلدان الاستقبال، خاصة الأوروبية الغربية، والمصدر الأول لتوفر العملة الصعبة لبلادنا، وثروة بشرية يمكن للمغرب أن يستفيد من الكفاءات التي تزخر بها في توسيع إشعاعه الخارجي، والدفاع عن قضاياه الوطنية ومصالحه الاقتصادية. وإذا كان من بين هؤلاء المهاجرين، من اضطر للهجرة نتيجة ظروف صعبة، فإن هناك من اغتربوا أملا في تحسين أوضاعهم ليجدوا أنفسهم في وضع أسوء وأصعب. ولئن كانت ظاهرة الهجرة السرية، وخاصة منها التي تتم عبر المغامرة بركوب "قوارب الموت" قد انحسرت نسبيا، فإن المثير للانتباه هو تزايد هجرة الكفاءات التي حرم المغرب من الاستفادة من طاقاتها، لا سيما في ظل لجوء بعض بلدان القارتين الأوروبية والأمريكية إلى اعتماد سياسة الهجرة الانتقائية لاستقطاب أطر من تخصصات محددة أو ذوي القدرة على الاستثمار.

32- إذا كان المغرب قد بلور مقاربة من أجل الاعتناء بهذا المكون الأساس من الشعب، عبر إحداث وزارة خاصة بشؤونه ومجلس يعنى بقضاياه، ومؤسسة تهتم بأموره الاجتماعية والثقافية، فإن الدولة مدعوة إلى أن تطور أكثر آليات مصاحبتها لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وتعمل على تحسين أوضاعهم المأساوية في بعض الحالات، وحماية مصالحهم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجاوب مع حاجياتهم الثقافية الهوياتية العميقة. كما أنها مدعوة إلى توفير إطار مناسب لإشراك الطاقات المالية والكفاءات التي تزخر بها هذه الجالية في تنمية الاقتصاد الوطني. وتبقى معالجة الهجرة السرية مرتبطة بقدرة هذا الاقتصاد على توفير شروط العيش الكريم لكل من يضطر، جراء ظروف اجتماعية صعبة، إلى مغادرة الوطن، خاصة في ظل انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية التي تطال بلدان الاستقبال وتؤثر سلبا على أوضاع جالياتنا في الخارج.

33- بارتباط مع قضية الهجرة، تطرح أكثر فأكثر مسألة تحول المغرب من بلد مصدر للمهاجرين إلى بلد استقبال لآلاف المهاجرين واللاجئين الأفارقة أو غير الأفارقة، مما يملي على البلاد توفير الشروط لمعالجة انعكاسات هذا التحول، حتى لا نسقط في تعامل، من قبل الدولة والمجتمع شبيه بما تعرضت له، على الخصوص، الأفواج الأولى من المهاجرين المغاربة في أوروبا وغيرها، من ميز وتعامل عنصري.

34- عموما يمكن اعتبار أن التغييرات الاجتماعية السالفة الذكر، الناتجة عن التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتأثير المتزايد لوسائل الإعلام في بعدها الوطني والدولي والنمو الملحوظ لوسائل المواصلات والنقل، كلها عوامل كان لها انعكاس مباشر على بنية الأسرة المغربية ونمط العيش وعلى الاتساع المتزايد لمظاهر التمدن وما يطرحه من مشاكل متزايدة في تدبير شؤون الحواضر وضواحيها. وتظل مسألة الارتقاء بأوسع الفئات الشعبية إلى مراتب اجتماعية أليق حيوية وضرورية، عبر توسيع قاعدة الطبقات الوسطى، لما لذلك من تأثير إيجابي على استقرار الأوضاع الاجتماعية وعلى مواكبة المشروع الإصلاحي الديمقراطي.

مسألة المجتمع المدني

35- في ظل هذه التحولات، تشهد ساحة العمل المدني والجمعوي، تغيرات بينة، حيث أن عمل المنظمات غير الحكومية، الفاعلة في المجتمع المدني والمهتمة بالتنمية المحلية، عرف تزايدا مضطردا كما شهدت الساحة الاجتماعية حراكا ملحوظا معبرا عن مطالب فئات اجتماعية مختلفة من أجل العيش الكريم، فيما أضحى عمل جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن قضايا مبدئية، وعن حقوق أساسية، في بحث عن نفسه، بالنظر إلى احتضان الدولة مطالب هذه الجماعات وأهم كفاءاتها البشرية.

36- اعتبارا لهذا الواقع، وانطلاقا من ضرورة التجاوز النهائي للتناقض الذي كان يرجع له البعض، والمتعلق بحلول مزعوم للمجتمع المدني محل الأحزاب السياسية، تطرح اليوم، وبإلحاح أشد، ضرورة البحث عن سبل التكامل والتفاعل بين الأحزاب

السياسية الديمقراطية ومكونات المجتمع المدني الفاعلة التي تلتقي مع هذه الأحزاب في خندق الإصلاح والتقدم، خاصة أن حركة هذا المجتمع كثيرا ما تستمد قوتها وزخمها من قناعات وعمل مناضلات ومناضلي الأحزاب الوطنية الديمقراطية بالذات، مما يستوجب أن يكون هؤلاء بمثابة القدوة بالنسبة للعمل في الحقل المجتمعي.

37- في خضم هذه التفاعل بين المجالين السياسي والمدني، ظل يتصارع توجهان متعارضان. فمن جهة، هناك مسعى ديمقراطي حداثي، ونحن كحزب نتموقع فيه، ومن جهة مقابلة، هناك تيارات محافظة تتوزع إلى صنفين، أحدهما يدافع عن مصالح قديمة، والآخر نكوصي، ماضوي، ينطلق من تصورات منافية للحداثة والتقدم. وبين هذا وذاك، يتموضع جزء كبير من مجتمعنا، دائم التحول، فيه من يميل إلى هذا الطرح أو ذاك، ومن لا يخضع لأي تأطير سياسي. وضمن هؤلاء وأولئك، من لا تحركهم إلا دوافع الانتهازية والوصولية والفردانية وغيرها من المظاهر السلبية التي تنخر المجتمع، مما يطرح، بإلحاح، مسألة أزمة القيم التي تخترق المجتمع، والتي تضع على عاتق الدولة، وعلى الفاعلين السياسيين والمدنيين تحديات جسام، من أجل ترسيخ حقيقي لقيم المواطنة وإشاعة الثقافة الديمقراطية، والمشاركة الفعلية والفعالة في النهوض بأوضاع البلاد. وكل هذا له انعكاسات مباشرة على العمل الحزبي، من حيث ضعف التنظيم والتأطير، وعلى الشأن الانتخابي من حيث الاهتمام بالشأن العمومي والتصويت، مما يبين بجلاء صعوبة ممارسة العمل السياسي المنظم في ظل أجواء تتسم باحتدام الصراع بين التيارات الديمقراطية والميولات المحافظة المدافعة عن مصالحها الطبقية.

38- وعلاقة بالموضوع النقابي، تطرح التحولات العالمية والوطنية مسألة إعادة هيكلة المشهد النقابي على قاعدة الاستقلالية النقابية في التنظيم والقرار عن الحكومات والأحزاب السياسية وأرباب العمل، طبقا لما تقره منظمة العمل الدولية بخصوص مبدأ حرية العاملات والعمال وأحقيتهم في تأسيس أو الانضمام للمنظمات النقابية بشكل طوعي. وهو توجه سانده على الدوام حزب التقدم والاشتراكية حيث عمل على حل كل التنظيمات النقابية التي كانت تابعة له، مقدما بذلك نموذجا واضحا من أجل الوحدة النقابية واستقلالها في القرار والتنظيم.

39- أفرزت تطورات الواقع النقابي المغربي استمرار ظاهرة التشرذم التنظيمي وتفريخ نقابات تابعة للأحزاب السياسية في مقابل توحيد صفوف أرباب العمل وضعف تحملهم لمسؤولياتهم الاجتماعية والاقتصادية، في وقت حملت فيه الترسانة القانونية المغربية المتعلقة بعالم الشغل مكاسب وحقوق جديدة لصالح الطبقة العاملة وسائر المأجورين، لم تنعكس إيجابا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

40- هذا الوضع يسائل كل المتدخلين في الشأن النقابي وفي مقدمتهم القوى التقدمية المنوط بها مراجعة سلوكها ومواقفها تجاه حق الطبقة العاملة وسائر المأجورين في وحدتهم النقابية واستقلالية قرارهم وتنظيمهم النقابي على أساس الوفاء لجدلية الاستقلالية والديمقراطية الداخلية في التسيير والقرار.

41- موضوعيا، على الرغم من انفتاح الأحزاب على الفئات العريضة الجديدة، التي ظهرت في غمرة هذه التحولات، فإنها لم تتوفق، بالقدر الكافي، في إيجاد الصيغ التنظيمية المناسبة، وهياكل الاستقبال الملائمة لهذه الفئات، بكل أصنافها. و يمكن القول أن ما عرفته المعارك الانتخابية من ممارسات غير سليمة، وما حصل من تطورات سلبية في الحقل السياسي، زاد من صعوبة الأحزاب السياسية، وخاصة منها الديمقراطية في الـتأقلم مع هذه التحولات، وفي القدرة على استيعابها.

حياة سياسية غير سليمة

42- أظهر المناخ العام الذي مر فيه المسلسل الانتخابي لسنة 2009 وقبله مسألة تدبير تشكيل الحكومة الحالية بشكل يبخس من دور ومكانة الأحزاب السياسية، أن بلادنا تعيش حياة سياسية غير سليمة، حيث لم تكن الانتخابات معركة سياسية يسودها التنافس الشريف والمتكافئ، وتتبارى فيها الأفكار والبرامج من أجل تعويد المجتمع على الممارسة الديمقراطية السليمة وإفراز أغلبيات منسجمة لتدبير الشأن العام، محليا ووطنيا، في ظل وجود معارضة قوية وبناءة، بل أضحت، على وجه العموم، سوقا لشراء الأصوات وبورصة للمضاربة من أجل النفوذ المصلحي، مما رسخ لدى المواطنين والملاحظين ارتساما سمته الأساسية عودة الفساد والمفسدين بقوة وهيمنتهم على مسار المسلسل الانتخابي.

43- إحدى الخلاصات الأساس لهذه المظاهر السلبية تؤكد أن المسار الديمقراطي الذي مكن من مراكمة إصلاحات ومكاسب هامة، معرض اليوم إلى مخاطر حقيقية بفعل ممارسات منحرفة تؤثر سلبا على بروز حركة مجتمعية قوية قادرة على مواكبة هذا المسار وتحصينه من أي تراجع، وتعزيزه في اتجاه بناء دولة المؤسسات ورد الاعتبار للهيئات التمثيلية في ظل دولة قوية بديمقراطيتها وبالمشاركة الفاعلة لعموم المواطنين والمواطنات في تشييد مجتمع حر ومتقدم.

44- المسلسل الانتخابي الذي عاش المغرب على إيقاعه، منذ بضع سنوات، كان طويلا أكثر من اللازم، بحيث استنزف قوى الأحزاب، الجادة منها على الخصوص، وشغلها عن التفرغ لتدبير أمورها، وتعبئة طاقاتها، من أجل أداء دورها التأطيري والتكويني.

45- تميز المسلسل الانتخابي، إلى جانب طغيان ظاهرة استعمال المال، واستمرار بل واستفحال ظاهرة الترحال ضدا على روح مقتضيات قانون الأحزاب، ببروز تحالفات غير طبيعية ولا منسجمة، وإفراز مشهد حزبي مشوه، يهيمن عليه فاعل سياسي جديد استفاد، بشكل مبهم، من صورة قربه من الدوائر العليا للدولة، ويبدي نوعا من القدرة غير العادية على تكييف بعض القرارات الرسمية، بل وحتى قرارات بعض الأحزاب السياسية، الفاقدة لاستقلالية حقيقية، أو المغلوبة على أمرها.

46- في الوقت الذي يحتاج فيه المغرب إلى رد الاعتبار للعمل السياسي، وللشأن السياسي عموما، واصلت الأوساط التقليدية المخربة للعمل الديمقراطي السليم الأساليب الانتخابية الشائنة، كما أقدم من أعلنوا أن نواياهم تروم تأهيل الحقل السياسي وتخليقه، على ممارسة لا علاقة لها بإشراك نخب وكفاءات جديدة، حيث كرسوا الأساليب القديمة نفسها، التي تقوم على استمرار الاعتماد على نوعية متخلفة من أشباه "الأعيان" الذين لا مبادئ ولا قيم لهم وتزكية بعض الكائنات الانتخابية الفاسدة المفسدة، وزعزعة الأسس الهشة للمشهد السياسي الحزبي، وتوجيه ضربات في الصميم لدور الأحزاب في تأطير المواطنين ولمبادئ النزاهة والشفافية والتنافس الشريف والمتكافئ في الاستحقاقات الانتخابية وبالتالي إفراز هيئات منتخبة وطنية ومحلية بأداء ضعيف مما يعطي صورة مشوهة للعمل السياسي، وذلك بدل الحرص على تخليقه والسعي إلى ترشيد الحقل السياسي، والإسهام في أن يستعيد مصداقيته وجاذبيته.

47- المشاركة الضعيفة في العمليات الانتخابية، والعزوف المقلق لفئات اجتماعية واسعة عن الشأن السياسي، وبشكل عام ضعف الالتزام السياسي لدى المواطنات والمواطنين وعدم تجذر الثقافة الديمقراطية في المجتمع، كلها مؤشرات دالة على وجود أزمة في العمل السياسي، تجلت في عودة قوية للسلوكات المصلحية والممارسات الانتهازية، المخربة لقيم الوطنية الحق، والمستهترة بالمصلحة العامة، بعدما كانت هذه الأمراض المجتمعية قد عرفت تراجعا نسبيا بفعل انطلاق عملية التناوب التوافقي والشروع في تخليق الحياة العامة.

48- هذه الممارسات، وما تفرزه من ضعف في تسيير الشأن العمومي الجهوي والمحلي، من قبل مؤسسات منتخبة، تقودها، في غالب الأحيان، عناصر فاسدة غير مؤهلة لمسايرة متطلبات التنمية المحلية، قد أدت إلى تبخيس خطير، ومتعدد الأوجه، للنشاط السياسي، وللعمل الحزبي الملتزم والمسؤول، كما أنها تعيد للأذهان تجارب سابقة فاشلة كان هدفها إفراغ العمل الحزبي من محتواه وقطع الطريق على الأحزاب الديمقراطية الأصيلة ومضايقتها بكائنات حزبية مصطنعة، وهو ما جعل الحقل السياسي مرتعا للممارسات الانتهازية والوصولية.

الثقافة الديمقراطية والوظيفة الإعلامية

49- ما يعمق خطورة هذا المنحى، ضعف الثقافة الديمقراطية والالتزام السياسي الذي يجد جذوره في المستوى العام لمجتمعنا، الذي عانى طيلة عقود من التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي والثقافي، مما أدى إلى أزمة ثقة بين المواطنين والمؤسسات المنتخبة، فضلا عن حرمان فئات واسعة من شعبنا من التعلم والمعرفة، واستمرار انتشار الجهل والأمية.

50- العديد من المواطنين والمواطنات يتملكهم إحساس عميق بانسداد الآفاق، وبأن المستقبل لن يكون إلا استمرارا للوضعية التي يحيونها، وبأن الفاعلين السياسيين ليسوا في مستوى الاستجابة لحاجياتهم وتطلعاتهم. ومما يزيد من تكريس هذا الشعور عجز "السياسي" عن مواجهة أوضاع اجتماعية صعبة، وكون عدد من الشباب، وخاصة من حملة الشهادات، يجدون أنفسهم بدون عمل وخارج حقل الإنتاج.

51- وما يزيد من حدة الانطباع الخاطئ السائد لدى المواطنين بعدم جدوى العمل السياسي والحزبي، صورة غير بارزة للعمل الحكومي وضعف التعريف به وبمنطلقاته السياسية وأسسه الحزبية، مقابل الحضور القوي للنشاط الملكي المكثف على الواجهتين الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تقديمهما كعنصرين متناقضين، في حين يجب أن يكونا متكاملين. إن ذلك الاختلال في تنشيط الحياة المؤسساتية والاستعانة في كثير من مجالات القرار العمومي بكفاءات تقنوقراطية بما فيها المنزلة تزيلا على بعض الأحزاب الحكومية، يسهم بدوره في تهميش الأحزاب وفي الضرب في مصداقيتها وفي تبخيس العمل السياسي عموما.

52- المقاربة الموضوعية لهذه الظاهرة تقتضي الإقرار بأن أسبابها تعود كذلك إلى عمل الأحزاب السياسية نفسها، بما فيها الأحزاب الديمقراطية. فمن الواضح أن هناك تراجعا بينا في الفعل السياسي وفي اضطلاع الأحزاب السياسية بوظائفها التوجيهية والتأطيرية والتمثيلية، مما انعكس كذلك على مستوى العمل النقابي والنشاط الطلابي، وذلك موازاة لبروز حالات انشقاق وتشرذم لم يستوعبها ولا استساغها المواطنون، فضلا عن عجز القوى التقدمية، منذ انطلاق عملية التناوب التوافقي سنة 1998، في الربط والتوفيق بين تدبير الشأن العمومي، ودورها في تأطير المطالب الشعبية، والدفاع عن الفئات الفقيرة، والاهتمام بقضايا الشعب ونضالاته المشروعة ومحدودية عملها التواصلي للتعريف بما حققته على هذا المستوى، في ظل أجواء تتسم بتصاعد خطابات العدمية والتيئيس وسط المجتمع.

53- بارتباط مع هذا، تطرح مسألة الممارسة الإعلامية وعلاقة الإعلام بمنظومة السلط الدستورية، من جهة، وبالأحزاب السياسية، من جهة أخرى. ذلك أن تراجع الأحزاب، لعوامل ذاتية وإكراهات موضوعية، وتقاعسها بالتالي في أداء دورها التأطيري على الوجه الأكمل، وقصور الإعلام العمومي في القيام بدوره البيداغوجي والتفسيري، ومحدودية تأثير الإعلام الحزبي، كلها عوامل ولّدت فراغا جعل صنفا من الصحافة والصحافيين يتقمصون دور المعارضة والفاعلين السياسيين. وهذا الخلط للأوراق والأدوار، عفويا كان أم مقصودا، يظل مسلكا غير سالك، ولن يفضي، في المحصلة النهائية، إلى نتيجة إيجابية. ولذلك، يرى حزب التقدم والاشتراكية أنه من الملح جدا أن يتم إرجاع الأمور إلى نصابها، بأن يحتل كل طرف موقعه، ويضطلع بمهامه

كاملة غير منقوصة، في ظل تواجد مرغوب، بل ومطلوب، لإعلام حر ومسؤول، إعلام ينتقد لكنه يحترم الأخلاقيات، يتفاعل مع مؤسسات الدولة والمجتمع، بما فيها الأحزاب السياسية في دورها من أجل التأطير والتغيير، لكنه لا يناهضها، باسم "الإعلامي" خدمة لأغراض سياسية معلنة أو خفية.

54- الآن، وبعد مقاربة مرحلة التوافق والمشاركة في تدبير الشأن العمومي، ينتصب تساؤل مركزي: هل ما زلنا، من حيث التشكيلة السياسية والمؤسساتية والحكومية، في مرحلة التوافق التاريخي، أم أن مهام مرحلة الانتقال الديمقراطي قد انتهت، وآن الأوان لولوج مرحلة الممارسة الديمقراطية الطبيعية والسوية ؟ وهل أصبح المغرب في منأى عن خطر التراجع في مجال البناء الديمقراطي بارتباط مع تحولات موازين القوى؟

55- إن الواقعية تملي علينا أن نستحضر أن أوساطا نافذة، ومؤثرة، أصبحت تعتبر أن مرحلة هذا الانتقال قد انتهت وولت، وأن ندرك، تبعا لذلك، أنه حتى لو افترضنا، جدلا، أن إرادة الاستمرار في التوافق الحالي لا تزال متوفرة لدينا، ولدى بعض حلفائنا، فإن تطورات الحقل السياسي الأخيرة تؤشر على أن المسألة لم تعد تقارب بالرؤية نفسها من قبل فاعلين سياسيين، من مشارب مختلفة.

56- التجربة التي انخرطت فيها بلادنا، بشكل ديناميكي، لإنضاج شروط "الحل الوسط التاريخي"، كمدخل للانتقال الديمقراطي، تجربة غنية عرف المغرب في أثنائها تحولات هامة في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وراكم من خلالها مكاسب عديدة. كما تخللت هذه التجربة صعوبات وإخفاقات ونقائص ما فتئ حزب التقدم والاشتراكية ينبه إليها، ويدعو إلى تجاوزها، ويقدم، لأجل ذلك، بدائل ملموسة.

57- حزب التقدم والاشتراكية، الذي ناضل من أجل تحقيق هذه المكاسب، وهو في موقع المعارضة البناءة، وأسهم في بلورتها وتنفيذها، وهو في موقع المشاركة الفعالة في تدبير الشأن العمومي، يثمن ما تحقق من تقدم ملحوظ، وتحولات عميقة، وإصلاحات إيجابية، ويدرك جيدا مكامن الخلل ومواطن الضعف، قياسا بالحمل الثقيل الموروث عن المرحلة التاريخية السابقة، وبحجم الانتظارات الشعبية.

الباب الثاني
من التوافق التاريخي إلى الممارسة الديمقراطية السوية

"تعاقد سياسي" بدلالات سوسيولوجية وأبعاد حضارية

58- يرى حزب التقدم والاشتراكية أن التقييم الموضوعي لهذه الحصيلة الإيجابية في مجملها، والتي نتجت عن إرادة سياسية وطنية، يقتضي أن يحصل التحلي بروح هذه الإرادة وجوهر مضامينها من أجل معالجة ما اعترى التجربة من سلبيات، وذلك بالالتفاف حول جيل جديد من الإصلاحات، في إطار ذلك "التعاقد السياسي الجديد"، بدلالاته السوسيولوجية وأبعاده الحضارية كما تم التعريف به في مقدمة هذه الوثيقة، وهو السياق الذي يؤسس لمرحلة تاريخية أرقى، وأكثر تطورا، على درب بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

59- إن المقاربة المبنية على ضرورة الخروج من مرحلة الانتقال الديموقراطي كمرحلة متقدمة من المسلسل الديمقراطي، وولوج مرحلة الممارسة السياسية الديمقراطية العادية والسوية، تستلزم تأكيد النهج الديمقراطي الحداثي، بأهداف وطنية واضحة، ومرام سياسية دقيقة، تتوافق حولها أهم الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد، ضمن تعاقد سياسي يشكل الاختيارات الكبرى للأمة مضامينه الأساسية.

60- إن التعاقد السياسي الجديد، الذي يقترحه حزب التقدم والاشتراكية، بمعناه التوافقي المتطور تمليه ضرورة تجاوز إخفاقات المرحلة السابقة، والراهنة ومواجهة العوائق المعرقلة لبناء مجتمع ديموقراطي حداثي، وتدبير الإكراهات والتحديات الكبرى الشاخصة أمام بلادنا. وتتمثل هذه التحديات، على وجه الخصوص، في استكمال وتوطيد الوحدة الترابية، وترسيخ البناء الديموقراطي، وتعميق وتسريع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المندمجة والمستدامة بما يخدم التطلع القوي والمشروع لأوسع الفئات الشعبية إلى العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والتقدم، وتوفير الشروط اللازمة من أجل تأقلم أمثل مع رهانات العولمة، وإكراهاتها وتعزيز مواقع المغرب في محيطيه الجهوي والقاري وعلى الصعيد الدولي.

61- ويعني هذا "التعاقد" باعتباره التزاما معنويا لأهم القوى الحية في البلاد، بلورة توافقات متينة على الاختيارات الديمقراطية الإستراتيجية للوطن، وعلى الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا تزال بلادنا في أمس الحاجة إليها. وذلك على أساس أن المؤسسة الملكية تجسد نظاما سياسيا ديمقراطيا يكرس السيادة الوطنية التي يمارسها الشعب عبر مؤسساته الدستورية، ويحظى، في منحاه المتطور، بإجماع وطني، ويتخذ شكل ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية، يمارس فيها الملك سلطاته كرئيس للدولة، وحكم فاعل وضامن للتنافس السياسي الشريف، السليم والمتكافئ، بين كل القوى السياسية، ومؤتمن على سير المؤسسات الدستورية في اتجاه أكثر حداثة وديمقراطية ونجاعة.

62- إن "التعاقد" المقترح لا يلغي التنافس السياسي المتكافئ، بل، بالعكس، يضمن نجاعته، على أساس احترام القانون والضوابط والأخلاقيات، وطرح الأفكار والمشاريع والبرامج، على أن يبقى للشعب الحسم، عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، في اختيار التوجهات التي يرى أنها الأكثر تجاوبا مع تطلعاته وطموحاته، وبالتالي انتخاب القوى المؤهلة لتدبير الشأن العمومي، والتنفيذ الفعلي والخلاق لمرامي هذا "التعاقد".

63- شكل تأسيس الكتلة الديمقراطية سنة 1992 نقلة نوعية مهمة في المسار السياسي الوطني، اعتبارا للرصيد النضالي والمشروعية التاريخية والتمثيلية والمصداقية التي تتمتع بها مكوناتها، والتي كان لها دور حاسم في الإطلاق الفعلي لمسلسل الإصلاحات في ظل مرحلة التوافق التاريخي سنة 1998. واليوم يعتبر الحزب أن روح الكتلة الديمقراطية وجوهر وثيقتها التأسيسية، ما زالا يمثلان أرضية مواتية لمواصلة العمل من أجل إنجاز ما تحتاج إليه البلاد من إصلاحات تعزيزا لمسار الدمقرطة والتقدم والتحديث.

خلاصات تقريري الخمسينية وهيئة الإنصاف والمصالحة

64- في هذا الاتجاه، يثمن حزب التقدم والاشتراكية الخلاصات التي انتهى إليها تقرير "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025"، الذي شارك في إعداده، بمناسبة الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية، ثلة من الكفاءات الوطنية. وهي خلاصات تؤكد في كثير من جوانبها، المواقف التي عبر عنها الحزب سابقا والتي أبرزها من جديد من خلال توصيات الندوة الوطنية التي عقدها الحزب في فبراير 2008 تحت شعار"من أجل تعاقد سياسي جديد"، و شكلت منطلقا لصياغة مضامين هذا التعاقد. وبالتالي، فإن الخلاصات الأساسية للتقرير المذكور تمثل عناصر هامة، لمقاربة جماعية، من أجل تجسيد أهداف التعاقد السياسي الجديد، الذي يدعو إليه حزب التقدم والاشتراكية.

65- لقد خلص هذا التقرير إلى تحديد خمسة رهانات وهي"توطيد الممارسة السياسية العادية و تقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛ إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية؛ ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامنات والتغلب على الفقر؛ استغلال فرص الانفتاح وتجنب مخاطره والمضي في مقاربات جديدة بهدف التموقع الجهوي". وطرح التقرير ضرورة التوصل إلى "توافقات" عريضة و"تعاقدات وطنية" حول مضامين هذه الرهانات دون أن يتنافى ذلك مع الممارسة السياسية السوية والتنافس بين الفاعلين السياسيين، كما أكد أن الانتقال إلى ممارسة سياسية عادية "لن يتحقق إلا بفضل فاعلين مقتنعين بالاختيار الديمقراطي وفي مقدمتهم ملكية دستورية ومواطنة تتولى، في استمرارية دورها التاريخي، وبتوافق مع القوى الحية للمجتمع، قيادة مختلف مراحل هذه السيرورة السياسية". وهذا المنحى بالضبط هو الذي يقترحه حزب التقدم الاشتراكية لبلورة التعاقد السياسي الجديد.

66- يرى حزب التقدم والاشتراكية، ضرورة إدماج وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ضمن هذا التصور المتكامل للتعاقد السياسي الجديد، خاصة التوصيات المتعلقة "بالمجالات الرئيسية للإصلاحات" التي تضمنتها هذه التوصيات، ومنها "تعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان" التي تتطلب ترسيخ مبدأ سمو المعاهدات والاتفاقات الدولية على القوانين الوطنية، والتنصيص على فحوى الحريات والحقوق الأساسية، وتعزيز الضمانات الدستورية للمساواة، وتعزيز مبدأ فصل السلط. ومنها أيضا "مواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان" و" تعزيز حمايتها القانونية والقضائية".

67- إن حزب التقدم والاشتراكية الذي ناضل لعقود، إلى جانب سائر القوى الديمقراطية، من أجل نصرة قضايا حقوق الإنسان، يتبنى مضامين تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، التي ساهم في بلورتها مع فعاليات وطنية مختلفة ومنها كفاءات ذاقت مرارة الماضي الأليم. ويرى أن هذه المضامين، الهادفة إلى طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي حظيت بمصادقة ملك البلاد، مؤهلة لأن تشكل إحدى مرجعيات التعاقد السياسي الجديد.

من أجل جيل جديد من الإصلاحات

68- إضافة إلى ما سبق، ينبني التعاقد السياسي الجديد على ضرورة التفاف المكونات الحية للأمة على جيل جديد من الإصلاحات يشمل المستويات الدستورية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتضمن مضي المغرب قدما نحو مجتمع الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية.

69- إن المرحلة الجديدة التي نطمح إلى دخولها، ولإعطاء مزيد من النجاعة والفعالية للمؤسسات الدستورية، تقتضي تعديلا جديدا للدستور يتم في تناغم بين الفاعلين السياسيين والمؤسسة الملكية التي تبقى سلطة/ حكم، فاعلة وموجهة، ضامنة لوحدة البلاد، وتماسك الأمة ومؤتمنة على المسار الديمقراطي، وذلك على أساس أن الدولة القوية حقا، كما أكدنا على ذلك خلال مؤتمرنا الوطني الخامس سنة 1995، هي التي تقدر على التحول إلى دولة ديمقراطية حديثة، وتمزج في تركيب خلاق بين شرعية الأصالة التاريخية وضرورة الحداثة العصرية، حيث أن الممارسة المؤسساتية تنطلق من سيادة الشعب والأمة.

70- تروم الإصلاحات الدستورية التي يقترحها حزب التقدم والاشتراكية ضبط اختصاصات كل من المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان، وكذا ضمان استقلالية فعلية للقضاء. وفي هذا الاتجاه يتعين توسيع صلاحيات الحكومة والوزير الأول، والرفع من مستوى نجاعة العمل الحكومي، وإخضاع المؤسسات العمومية لمراقبة الحكومة، وتوسيع سلطة المراقبة المخولة للبرلمان، مع ضبط صلاحيات كل من مجلس النواب والمستشارين، حسب نوعية تمثيلية كل من المجلسين. كما ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات ضمان استقلالية المجلس الأعلى للقضاء، ودسترة الأمازيغية والتنصيص على سمو القانون الدولي على القوانين الوطنية، وتعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وللمساواة.

71- إن ضرورة الإصلاح الدستوري تمليها أيضا التطورات المرتبطة بالحل السياسي لقضية الصحراء المغربية، من خلال مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، و تفعيل سياسة الجهوية المتقدمة. ولهذا يرى حزب التقدم والاشتراكية أن وجاهة مقترح الحكم الذاتي بصفته مشروع تسوية سياسية توافقية، تقوم على المزج بين تأكيد السيادة المغربية والمحافظة على الوحدة الترابية وبين تمتيع المناطق الجنوبية الغربية للبلاد بنظام الحكم الذاتي، مع إقرار الشرعية الدولية بذلك كحل نهائي لهذه القضية المفتعلة. ويعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن هذه المقاربة تشكل حلا وطنيا ديموقراطيا لهذه القضية. وفي نفس الاتجاه الهادف إلى استكمال الوحدة الترابية والوطنية، يتعين مواصلة الجهود من أجل تحرير مدينتي سبة ومليلية والجزر التابعة لهما من الاحتلال الاسباني. ويظل موضوع استكمال وتوطيد وحدتنا الترابية مرتبطا بتقوية الجبهة الداخلية وبمواصلة المجهودات الهادفة إلى تنمية الأقاليم الجنوبية الغربية والشمالية من خلال تعزيز المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار مقاربة تعمل على تجاوز أخطاء الماضي في تدبير شؤون مواطنينا بهذه الأقاليم من خلال اعتماد قواعد ديمقراطية شفافة تكرس قيم الوطنية الحقة والمواطنة الصادقة.

72- بالموازاة مع ذلك يميز حزب التقدم والاشتراكية بين موضوعي الحكم الذاتي والجهوية المتقدمة، كأسلوب حكامة جديد يتعين أن تستفيد منه كل جهات المملكة. وتشكل مسألة الجهوية مدخلا أساسيا لتدبير إداري ومجالي عقلاني، ومنفتح على المستقبل وقادر على تجاوز النظام الإداري التقليدي، من خلال التفعيل الحقيقي لسياسة اللامركزية واللاتمركز، وتعديل وملاءمة المنظومة القانونية المؤطرة لتدبير الشأن الجهوي والمحلي. وذلك يقتضي خلق مناخ سياسي جديد وإعطاء نفس متجدد للديمقراطية التشاركية، من خلال إفراز ديمقراطي لكفاءات حقيقية، تتحمل مسؤولية تدبير الشأن الجهوي، على أساس انتخاب أعضاء المجالس

الجهوية بالاقتراع العام المباشر عبر نمط اقتراع مناسب يعتمد نظام اللائحة. كما أن نظام الجهوية يجب أن يتأسس على تقطيع إداري جديد يؤسس لجهات تتوفر على مقومات اقتصادية ذاتية، وعلى عناصر الانسجام والتكامل والتوازن.

73- يندرج ضمن الإصلاح السياسي توسيع وتحصين فضاء الحريات العامة الجماعية والفردية، مع صيانة حرمة الأشخاص وكرامتهم، والإقرار بحقهم في اختيار قناعاتهم الفكرية والسياسية والدينية دون إكراه. كما يتعين تطوير مفهوم حقوق الإنسان ليشمل الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحق النساء في المساواة، وضمان حقوق الطفل، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

74- يقتضي الإصلاح السياسي كذلك إرساء قواعد نظام تمثيلي أكثر مصداقية ونجاعة، ومراجعة الأنظمة الانتخابية لتكون أكثر ضمانا للتعددية ولتمثيلية حقيقية للقوى السياسية الفاعلة، ولولوج الكفاءات الفعلية للبلاد للمؤسسات التمثيلية محليا ووطنيا، وأكثر قدرة على تخليق العمليات الانتخابية وتطهيرها من كل الشوائب التي تشوبها، وذلك ضمن إستراتيجية شاملة ومتكاملة تقوم على محاربة المحسوبية واختلاس أو تبذير المال العمومي، مع مواكبتها بترسيخ ثقافة المواطنة.

75- من أجل إنجاح هذا الإصلاح، يتعين توفير جو سياسي سليم يرد الاعتبار والمصداقية للعمل الحزبي، ولدور الأحزاب في تأطير وتمثيل المواطنين، من خلال ممارسة عملها في إطار استقلالية قرارها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وإذا كانت هذه الأحزاب مدعوة لتحديث أساليب عملها وتطوير أدائها وتشكيل تحالفات مبنية على التقارب في الرؤى والبرامج، فإن ذلك لن يتأتى إلا من خلال احترام إرادة الناخبين والابتعاد عن كل المحاولات الهادفة إلى صياغة خريطة سياسية بأساليب منافية للتطور الديمقراطي الطبيعي السليم، مما يهدد بإعادة إنتاج ما عاشه المغرب خلال تجارب العقود السابقة.

مستلزمات التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

76- يتضمن المحتوى الاقتصادي في إطار التعاقد السياسي الجديد- ودون استعراض التدقيقات الواردة في وثيقة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي- تأكيد اختيارات كبرى تروم تقوية الاقتصاد الوطني وضمان إقلاعه المتين وتوفير شروط تطوره، ليكون في مستوى تلبية حاجيات الشعب المغربي وتمكين البلاد من ربح رهانات التنمية ومواجهة التحديات الخارجية المطروحة عليها.

77- يؤكد حزب التقدم والاشتراكية على ضرورة ترسيخ وتقوية ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة، خاصة على مستوى الأوراش الكبرى التي ينبغي تطويرها بأوراش أكبر من حيث الحجم والقدرة المهيكلة، وعلى مستوى توسيع الآلة الإنتاجية وتدعيم النسيج الاقتصادي. ويقترح الحزب الانتقال كذلك إلى إنجاز أوراش شعبية وجماعاتية موفرة لأكبر قدر من مناصب الشغل وموجهة بالأساس للعالم القروي.

78- يرى الحزب أهمية تحقيق التكامل بين القطاعين العمومي والخصوصي، معتبرا الدولة فاعلا اقتصاديا في الميادين الاستراتيجية والمكلفة للرأسمال وضامنا للخدمات العمومية، والقطاع الخصوصي فاعلا أساسيا في مجال الاستثمار المنتج و المبدع. غير أن الحكامة الاقتصادية تقتضي التخلي عن ثقافة الريع، من مضاربات ورخص واحتكار وامتيازات ضريبية غير مبررة لا إنتاجيا ولا اجتماعيا. كما أن هذه الحكامة تقتضي إرساء دعائم دولة القانون في مجال الاقتصاد، وتخلي الدولة عن النزعات البيروقراطية

المفرطة، المعرقلة للاستثمار والتنمية والفاتحة لأبواب الفساد. فعلى الدولة أن تكون حكما وموجها فعالا في إطار اقتصاد مختلط ومتكامل.

79- إن ما تم تحقيقه من منجزات في المجال الاقتصادي لم ينعكس بالشكل المطلوب على الوضع الاجتماعي، حيث ظلت البطالة (رغم تراجعها حسب الإحصاءات) في مستويات مرتفعة ومازالت فئات واسعة من الشعب تعاني من الفقر والتهميش ومن الاختلالات الكبيرة التي تطبع قطاعات الصحة والسكن والتعليم والحماية الاجتماعية. ولئن كانت الدولة قد تمكنت من إرساء التوازنات الماكرو/ اقتصادية على مدى سنوات عدة،

80- التعاقد السياسي الجديد الذي يقترحه الحزب يتوخى الارتقاء إلى إرساء توازنات اجتماعية حقيقية، بما تعنيه من تقليص للفوارق الطبقية، وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين في مجالات الصحة والسكن والتعليم والتكوين، والتثقيف والترفيه، أي ضمان حق المواطنين في حياة كريمة في كنف مجتمع عصري متقدم ومتضامن.

81- وفي هذا الصدد، ومن منطلق أن التنمية الاجتماعية تقتضي الرفع من القدرة الشرائية للمواطن، خاصة لذوي الدخل الضعيف أو المحدود، عبر عدد من الآليات، منها الرفع من الأجور، ووضع نظام ضريبي أكثر إنصافا، وتعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، فإن حزب التقدم والاشتراكية يقترح صياغة ميثاق اجتماعي واقتصادي يحظى بتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والدولة حول سياسات التشغيل والإنتاجية والحماية الاجتماعية وصيانة حقوق الشغيلة داخل المقاولات ومؤسسات العمل في اتجاه تكريس النماء والعدالة الاجتماعية.

82- هذا التوجه يقتضي إعمال المعايير الدولية قصد إفراز تمثيلية نقابية ذات مصداقية بغية إعادة هيكلة المشهد النقابي لإضفاء المشروعية الضرورية على الفرقاء الاجتماعيين وفرض احترام تطبيق القوانين المرتبطة بعالم الشغل، على أساس مصادقة المغرب على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن شأن هذا المسعى أن يؤدي إلى تكريس حرية العمل النقابي وتقوية مقاربة المفاوضات والاتفاقيات الجماعية ومأسسة الحوار الاجتماعي، مما يقتضي الانخراط الفعلي لتنظيمات أرباب العمل في ورش البناء الديمقراطي في مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلورة مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية.

التنوع الثقافي والإعلام الديمقراطي

83- لقد برز في الحقل الثقافي المغربي خلال السنوات الأخيرة اتجاه بين لدى القوى الحية في البلاد نحو الإقرار بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي للأمة المغربية، والاعتراف الرسمي بالأمازيغية كمكون أساسي للشخصية المغربية، وهو ما نادى به حزب التقدم والاشتراكية منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وكذا نحو ضرورة الانفتاح على ثقافة العصر وثقافات الغير وبناء مجتمع العلم والمعرفة.

84- يعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن هذا الاتجاه للإقرار بالتنوع الثقافي وضرورة الانفتاح يشكل مدخلا معززا للتعاقد السياسي الجديد، مما يستوجب دسترة الأمازيغية، وما يترتب عن ذلك من عناية أكبر بهذا المكون الأساسي لثقافتنا وهويتنا الوطنية، وكذا باللهجات المغربية (العربية) ومنها اللهجة الحسانية، على مستوى المنظومتين التربوية والإعلامية ومختلف مناحي الحياة العامة.

كما يستوجب ذلك العمل على إشاعة قيم العقل والانفتاح من أجل الاندراج الواعي في الثقافة العالمية المتنورة، والسعي إلى توفير آليات الارتقاء بالشأن الثقافي العام للمجتمع من خلال تنشيط الحراك الثقافي والفكري بالبلاد.

85- تطرح المسألة الإعلامية نفسها بإلحاح على كل الفعاليات الوطنية لإيجاد توافق حول ضوابط الممارسة الإعلامية ببلادنا بمختلف أشكالها. فالحقل الإعلامي عرف تقدما ملموسا خلال العقد الأخير، من خلال اتساع حرية التعبير الصحفي، وتحرير قطاع الإعلام السمعي البصري من احتكار الدولة، وهيكلة القطاع، وإعطاء دفعة قوية لتأهيل المقاولات الصحفية وخاصة عبر الدعم الهام الذي تقدمه الدولة.

86- لكن هذا التقدم رافقته سلوكات ماسة بأخلاقيات المهنة والأخلاقيات بصفة عامة، وتوترات بين الدولة والجسم الصحفي، وبين هذا الأخير والمجتمع، مما يطرح بإلحاح ضرورة تأطير الممارسة الإعلامية والاتصالية على المستوى القانوني والذاتي، وهو ما يعني أن الممارسة الإعلامية المهنية تتأسس على مبدأ الحرية في إطار التحلي بالمسؤولية والالتزام بالأخلاقيات واحترام الحياة الخصوصية للأشخاص. مما يقتضي وضع مسألة إصلاح هذا القطاع الحيوي في إطار رؤية شمولية تدمج البعدين الوطني والجهوي ومجالات تكنولوجيا المعلومات والصحافة الإلكترونية، وتؤسس لنظام إعلامي ديمقراطي شفاف ومسؤول يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات.

أسئلة فكرية وتموقعات مستقبلية

87- إن الدولة في مشروعنا المجتمعي، وعبر مسلسل دمقرطة كيانها، تضمن، من خلال سياساتها العمومية وطريقة تدبير شؤونها، مصالح أوسع الجماهير. ويستلزم ذلك، إضافة إلى تمكين منتجي الخيرات من ثمرات جهدهم، تمتيع هيئات التدبير، في إطار اللامركزية، بصلاحيات واسعة تسمح بالمزج بين الخصوصيات الجهوية والمحلية وضرورة الحفاظ على وحدة الأمة، وتنمية كل أشكال الاقتصاد الاجتماعي المبني على التعاون و التكافل في عمليات الإنتاج والتبادل.

88- دمقرطة العلاقات داخل المقاولات والمؤسسات الإنتاجية نحو توازن متطور بين الشغل والرأسمال، وضمان حق الشغيلة في المشاركة في ما يهم التدبير والاختيارات الإستراتيجية، والسعي المستمر إلى تنمية قوى الإنتاج بكل أشكالها أخذا بعين الاعتبار التجليات الحديثة للعمل و للإنتاج، والتي تتضمن، إضافة إلى الإنتاج المادي، الاقتصاد اللامادي والمتصل بالعلوم و التكنولوجيا والمعرفة بوجه عام.

89- إشاعة قيم الديمقراطية والحرية تندرج ضمن المسألة الثقافية، بما تعنيه من أنماط تفكير وحياة وسلوك وتجليات مادية وروحية وإبداعات فنية وأدبية. واعتبارا لما تكتسيه التصورات الثقافية في الوعي واللاوعي الفردي والجماعي، والنزوع نحو مقاومة الجديد وتأثيرات وسائط الاتصال الحديثة على الذهنيات والسلوكيات، فإن أي تغيير للمجتمع لا يمكن أن يتم دون إدراك أهمية العوامل غير الاقتصادية في التنمية، ومنها العوامل الثقافية.

90- لا يتصور حزب التقدم والاشتراكية ثقافة وطنية منفصلة عن جذورها و عن تراثنا الوطني الغني والمتنوع. لذلك يتعين العمل على الحفاظ على المميزات المشرقة للشخصية الوطنية المغربية وعلى التقاليد والممارسات ذات الطابع الثقافي في مختلف

تجلياتها المادية والمعنوية، وهي أنماط قابلة للتطور والتجديد ومواكبة مستلزمات العصر. والطريق إلى المجتمع الديمقراطي الحداثي وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة يمر عبر البعد الثقافي الأساس في تاريخ الشعوب والحضارات.

91- الدين الإسلامي يحتل مكانة مركزية في الواقع المغربي، وهو أحد المكونات الرئيسة للشخصية المغربية، حيث تميزت ممارسة الدين الإسلامي في المغرب عبر التاريخ بالاعتدال والانفتاح والتسامح والتعايش مع باقي الديانات، في إطار اعتماد وحدة المذهب المالكي السني، وهو ما لم يؤدي إطلاقا إلى التخلي عن القيم الدينية وممارسة الشعائر.

92- المميزات المؤسسة التي طبعت التدين الإسلامي في المغرب منذ قرون تعرضت في الحقبة الأخيرة إلى بعض محاولات التشويش بفعل تسرب تيارات مشرقية متطرفة، سواء بشكل منظم أو عبر وسائل الاتصال الحديثة. وتأثر الوضع الديني في المغرب أكثر بظهور التيارات الأصولية كحركات سياسية علنية أو سرية، توظف الخطاب الديني لتحقيق مقاصد سياسية.

93- هذا الوضع الجديد أدى إلى بروز سلوكات وظواهر جديدة غريبة عن المجتمع المغربي، تعتمد التعصب الديني، ورفض حرية الاعتقاد والاختلاف، وأحيانا ممارسة العنف اللفظي وحتى الجسدي، لإرغام الآخر على الانصياع لاختيار مذهبي محدد، أو لفهم خاص للدين، في تجاوز للقانون وضوابط الحياة العامة، وهي سلوكات تطورت إلى أعمال إرهابية في بعض الحالات، مما جعل البلد يواجه خطر الإرهاب تحت غطاء ديني.

94- التأكيد على أهمية المنظومة التربوية والبرامج التعليمية ومضمون الخطاب الإعلامي في مواجهة أخطار الأصولية والتطرف الديني والإرهاب، مما يفرض جهدا مضاعفا لتربية الناشئة على القيم السمحة للدين الإسلامي، وعلى قيم العقل والحق في الاختلاف واحترام الآخر والتسامح والديمقراطية ليس فقط كآليات بل كثقافة مرسخة تكرس مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، كقيم إنسانية كونية يؤدي استيعابها إلى الرفض التلقائي لكل الانحرافات المهددة لتماسك المجتمع و تقدمه.

95- يرفض حزب التقدم والاشتراكية بقوة كل أشكال التطرف الديني ولاستغلال الدين لأغراض سياسية، يؤكد في الوقت ذاته حق كل العائلات السياسية والفكرية في التعبير والتنظيم، إذا ما احترمت دستور البلاد والضوابط القانونية، ونأت بنفسها عن إقحام الدين في العمل السياسي. ويعتبر أن الدين الإسلامي هو ملك مشاع لكل المغاربة المسلمين، ويرفض، بشكل مطلق، احتكاره من لدن أي كان، مؤكدا تشبثه بمؤسسة إمارة المؤمنين التي تمتلك وحدها الحق الدستوري لضمان وحدة الأمة وتماسكها وحماية عقيدتها.

96- الأهمية القصوى التي يحتلها البعد البيئي على المستوى الكوني، تجعل من التنمية البشرية اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا مطلبا حيويا للبلاد، وذلك وفقا لمنظور متطور للتقدم في هذه المجالات يحترم البيئة ويحسن استغلال مواردنا الطبيعية، ينميها ويحافظ عليها من كل مخاطر التلوث والهدر وسوء التدبير، في أفق ترسيخ مشروع مجتمعي تنموي نظيف يوازي بين حاجيات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وفق ضوابط التنمية المستدامة.

97- مسألة التكتلات الاقتصادية الجهوية لم تعد حاجة ماسة فقط للتنمية الاقتصادية والتبادل التجاري والثقافي ولتسهيل تنقل المواطنين والبضائع، بل أضحت مسألة حيوية بالنسبة للدول الطامحة للعب دورها كاملا كوحدات حية، فاعلة ومتفاعلة ضمن نسيج المجتمع الدولي المعاصر بما يفرضه من تحديات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أمنية وثقافية كبرى. وفي هذا المضمار، يتعين على المغرب، في تعامله مع محيطه، تفعيل الاتفاقيات ومشاريع التكتل الاقتصادية مع الدول المغاربية، العربية، الأوربية والإفريقية...

98- العمق العربي بالنسبة للمغرب يكتسي أهمية اقتصادية وسياسية وثقافية حيوية بالنظر إلى عمق الارتباطات التاريخية والقواسم المشتركة التي تجمعه بدول هذه المنطقة. ذلك أن المغرب كان ولا يزال يولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون والتضامن مع شعوب العالم العربي والإسلامي والانشغال بقضاياها المصيرية، وفي مقدمتها مساندة نضال الشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي الغاشم...

99- بناء الاتحاد المغاربي يشكل لبنة أساسية ضمن المشروع الكبير للتكامل والوحدة بين شعوب العالم العربي بمكوناتها التاريخية، الحضارية والثقافية الغنية والمتعددة... ورغبة في الاستجابة لتطلعات الشعوب المغاربية المشروعة لتحقيق حلم المغرب الكبير، فإن دول هذه المنطقة، مدعوة لتهيئ الشروط الكفيلة بخلق تكتل سياسي واقتصادي قوي ومؤثر يؤهل المجموعة المغاربية لأداء الأدوار المنوطة بها إقليميا وجهويا ودوليا، وإرساء أسس التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي المنشودين من قبل شعوبها، ويمكنها مجتمعة من مواجهة التحديات المستجدة في مجال مكافحة الإرهاب، والتهريب، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، وبؤر الهجرة السرية وغيرها من المخاطر المهددة لاستقرار المنطقة.

100- احتضان المغرب تاريخيا للقضايا العادلة والتطلعات المشروعة لشعوب ودول إفريقيا هو تمثله العميق للأواصر التاريخية والثقافية التي تربط الشعب المغربي بجذوره الإفريقية...، ويوضح إصرار المغرب على تبني رؤية واسعة للتعاون وتطوير التبادل التجاري والثقافي والتقني مع بلدان هذه القارة، دعما لمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي باعتباره المدخل لأي إقلاع حقيقي للتنمية والتحديث والديمقراطية. لذا، فإن تبني المغرب لخيار الانفتاح السياسي واعتماد مشروع الانتقال المؤسس للدمقرطة والتحديث يجعله نموذجا إفريقيا يقتدى به من لدن الآخرين، ويؤهله للمضي قدما في تحقيق مزيد من الإنجازات التنموية.

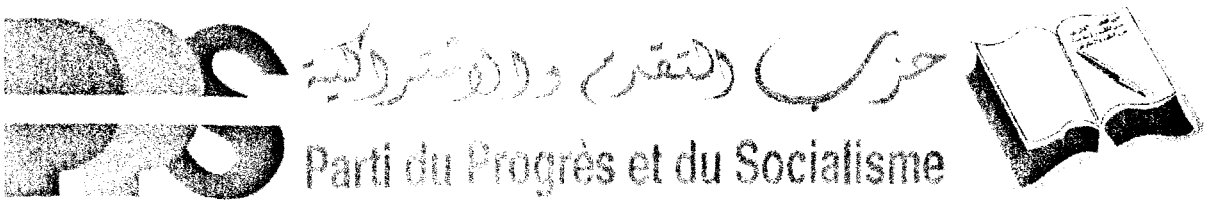

مذكرة حزب التقدم والاشتراكية
حول إصلاح قطاع الإعلام
2010

تتلخص المداخل المنهجية، التي تؤسس لمقاربتنا لهذا الإصلاح في أبعاده القيمية والسياسية والإجرائية:

- السياق التاريخي الذي يتميز بتحولات دينامية كبرى يشهدها المغرب، وصارت تطرح تحديات ورهانات ومهام جديدة، مما يتطلب توجها إصلاحيا لقطاع الإعلام الوطني، عبر تقويته والرقي به، بهدف جعله أكثر قدرة على استيعاب التحولات الاجتماعية والسياسية، وعلى التأثير في مسار الأحداث في اتجاه ترسيخ البناء الديمقراطي .

- عدم التعامل مع إصلاح الإعلام تعاملا قطاعيا، وإنما يتعين اعتباره إصلاحا سياسيا يفضي في نهاية المطاف إلى توافق أساسي لأهم مكونات الأمة على آليات التصريف الديمقراطي للعملية الإعلامية، باعتبارها رافعة للبناء الديمقراطي، لترسيخ التوجه التحديثي من قبل الدولة والمجتمع، في إطار التقيد بالقانون والاحترام التام لحقوق الإنسان.

- حاجة المجتمع المغربي إلى إصلاح الإعلام في إطار مناخ ديمقراطي، ليأتي بقيمة مضافة، مما يقتضي تضافر جهود مختلف الأطراف والمؤسسات للخروج بإطار قانوني لممارسة الحرية الإعلامية، يكون حداثيا وأكثر انفتاحا، لكن أكثر ضبطا ومسؤولية.

- معالجة إشكالية الإعلام المغربي ضمن مقاربة سياسية شمولية، تعتمد على دمج كل ما راكمته بلادنا من اجتهادات وممارسات ومكاسب، بإيجابياتها وسلبياتها، وعلى الوقوف عند عناصر القوة ومكامن الضعف، مع تأكيد محددات ومبادئ وضوابط مهنة الصحافة المؤسسة للممارسة الإعلامية.

- تعامل حزب التقدم والاشتراكية مع معالجة موضوع الإعلام، انطلاقا من دوره في المجتمع، كرافعة سياسية، واستحضارا للتجربة المغربية الغنية في مجال الإعلام، لبلوغ مرحلة الممارسة الإعلامية الناضجة.

وانطلاقا من هذه المداخل والتوضيحات البديهية، يسجل حزب التقدم والاشتراكية، وبكل إيجابية وموضوعية، أن الحقل الإعلامي ببلادنا، بمختلف أنواعه، عرف تقدما ملموسا خلال العقد الأخير، من خلال اتساع حرية التعبير وتعزيز ضماناتها، في سياق التقدم الملحوظ لمجالات البناء المؤسساتي والديمقراطي، وخاصة على صعيد الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان قانون الصحافة بالمغرب حين صدوره سنة 1958، قد شكل آنذاك خطوة متقدمة ومكسبا تاريخيا هاما، كان لها أثر إيجابي على الممارسة الإعلامية ببلادنا، لما تضمنه ذلك القانون من مكاسب مهمة في مجال حرية الرأي والتعبير وحرية الطبع والنشر، فإنه ورغم التعديلات التي عرفها هذا القانون منذ ذلك التاريخ، خاصة التعديلات الإيجابية التي أدخلت عليه بموجب القانون رقم 00-77 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 207-02-1 الصادر في 3 أكتوبر 2002، أصبحت مراجعته وتحيينه ضرورة مطروحة اليوم بإلحاح، ليس فقط كمطلب أساسي للفعاليات الوطنية السياسية والإعلامية والثقافية والنقابية، بل أيضا باعتبار هذا الإصلاح توجها لا محيد عنه لإرساء أسس قطاع عصري قادر على مواكبة مسار الدمقرطة والتحديث الذي تنهجه بلادنا، بهدف توطيد صرح دولة الحق والقانون، وكذا لتحيين المنظومة القانونية التي تؤطر مجال الصحافة والإعلام ببلادنا، وما عرفته من تطور كبير في الشق المتعلق بالاتصال السمعي البصري، خاصة بعد صدور الظهير الشريف رقم 212-02-1 القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمرسوم بقانون رقم 663-02-2 المتعلق بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي والقانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

وانطلاقا من مرجعية التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004، وخاصة تأكيد صاحب الجلالة الملك محمد السادس على كون "إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي لترابطهما العضوي في دمقرطة المجتمع"، وكذا تأكيد جلالته على عزمه "لمواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني..."، وتعليمات جلالته للحكومة للعمل على انبثاق مؤسسات إعلامية مهنية، حرة ومسؤولة، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة من هيئة تمثيلية، تسهر على تنظيمه، وضبطه قانونيا وأخلاقيا، وتحصينه من الممارسات المخلة بنبل رسالته"؛ فإن حزب التقدم والاشتراكية، يجدد التأكيد على أن إعادة النظر في الإطار القانوني للصحافة، يعتبر أحد أهم الأوراش الإصلاحية ضمن السياسة العامة للاتصال، والتي لا يمكن إنجازها وإنجاحها إلا بتشاور مع المهنيين ومختلف الفاعلين والمعنيين بهذا القطاع الحيوي.

إن المنطلق الأساس، في نظرنا، لأي إصلاح يهم قطاع الإعلام الوطني، هو أن يترجم بالفعل انشغالات واهتمامات المهنيين والفعاليات الحقوقية والمدنية بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية الخاصة بقطاع الصحافة مع العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير وحق الوصول إلى المعلومة ومصادر الخبر، ويعبر في نفس الوقت عن إرادة واضحة في ضمان ممارسة صحفية حرة، في إطار المسؤولية والمقومات الأساس للمجتمع المغربي، والحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية، من جهة، والالتزام بالواجبات واحترام حرمة المؤسسات والأفراد، من جهة أخرى.

في هذا السياق، يتعين الإشارة إلى الملتقى الوطني للصحافة (وزارة الاتصال- مارس 2005) الذي شكل فضاء ديمقراطيا للحوار وتبادل الرأي، وأتاح للمنظمات المهنية والفاعلين السياسيين والنقابيين، التعبير عن تصوراتهم وأفكارهم بخصوص هذا الإصلاح الطموح، حيث شكلت خلاصات ذلك الملتقى أرضية غنية بالنسبة للحكومة والمهنيين للشروع في التفاوض والتشاور بخصوص الإصلاح الشامل لقطاع الإعلام والاتصال، ولاسيما مراجعة قانون الصحافة.

وفي هذا الصدد، فإننا نتصور المشروع الجديد عبارة عن مدونة جامعة لكل المقتضيات المضمنة في قانون الصحافة والنشر وقانون الصحفيين المهنيين، وفق صياغة حديثة تحذف كل المقتضيات التي لا صلة لها بالممارسة الصحفية مع تدقيق للمفاهيم والتعابير، والتنصيص على مقتضيات جديدة تهم الصحافة الموجهة لبعض الفئات الاجتماعية كالأطفال والمراهقين، وإقرار مقتضيات جديدة تهم الإشهار في الصحافة المكتوبة، واعتماد مقاربة جديدة لقضايا التنظيم الذاتي للصحفيين والولوج للمهنة وتنمية القطاع، وذلك عبر إسناد كل هذه الاختصاصات إلى مجلس وطني للصحافة يمثل فيه الصحفيون والناشرون والمجتمع المدني، ويسهر كذلك على احترام آداب وأخلاقيات المهنة وفق المبادئ العامة المتعارف عليها دوليا.

ونسوق فيما يلي بعض أهم الاقتراحات العملية والمقتضيات التي نرى ضرورة تضمينها في مشروع مدونة الصحافة والنشر:

- **ضمان حق المواطن في الإعلام:**
  - تعزيز وترسيخ الممارسة المهنية القائمة على مبدأ الحرية المسؤولة ؛
  - تدقيق المصطلحات المتعلقة بـــ: النظام العام، الوحدة الترابية، المؤسسة الملكية، مبادئ الإسلام؛
  - إلغاء العقوبة الحبسية المنصوص عليها في النص الجاري به العمل؛
  - إسناد عدة صلاحيات إلى القضاء عوض الإدارة، ومن بينها توقيف ومنع المطبوعات الدورية.
- **تطوير وتعزيز الوضعية القانونية للصحفي المهني:**
  - تحديد مفهوم الصحفي المهني مع تدقيق حقوقه وواجباته؛
  - حق مختلف وسائل الإعلام في الوصول إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات؛
  - الحق في نشر الأخبار والمعلومات ذات المصلحة العامة؛
  - وجوب تعيين مخاطب للصحفيين المهنيين من طرف كل إدارة أو مؤسسة عمومية؛
  - ضمان حق النقد وإبداء الرأي مع ممارسته في إطار احترام مبادئ الدستور وأحكام القانون وأخلاقيات المهنة.
- **إحداث مجلس وطني للصحافة:**
  - هيئة مستقلة عن السلطات العمومية، مختصة بالصحفيين المهنيين العاملين في مختلف وسائل ومنشآت الإعلام؛
  - يساهم في دعم حرية الصحافة وتنمية القطاع وتطويره؛
  - يساهم في ضمان حق المواطن في إعلام متعدد، حر و نزيه؛
  - يسهر على احترام ضوابط الآداب والأخلاق المهنية؛
  - يعتمد ميثاق الآداب وأخلاقيات المهنة؛
  - يدرس ويبت في الشكايات المتعلقة باحترام آداب وأخلاقيات المهنة؛
  - يمنح ويسحب بطاقة الصحافة المهنية للصحفيين المهنيين؛
  - يتكون من ممثلين عن الهيئات المهنية وشخصيات نشيطة في المجتمع المدني.
- **التنصيص على مقتضيات جديدة تهم:**
  - التعريف بالمصطلحات والمبادئ العامة المستعملة؛
  - المطبوعات الدورية الموجهة للأطفال والمراهقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
  - التمييز بين الإشهار والمقالات التحريرية.

إن مسألة إصلاح قطاع الإعلام، ورش حيوي للدفع بالبناء المؤسساتي الديمقراطي، وينبغي وضعها في إطار رؤية شمولية تدمج البعدين الوطني والجهوي، ومجالات تكنولوجيا المعلومات والصحافة الإلكترونية، وتؤسس لنظام إعلامي ديمقراطي شفاف ومسؤول، يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، ويؤمن ممارسة إعلامية مهنية على أساس مبدأ الحرية في إطار التحلي بالمسؤولية والالتزام بالأخلاقيات واحترام الحياة الخصوصية للأشخاص.

ولأجل بلورة هذا المسعى، نرى من الضروري الإشارة إلى بعض الإشكاليات الإعلامية التي تطرح نفسها بإلحاح، ونذكر منها:

1- تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري من احتكار الدولة، وهيكلته، كخيار استراتيجي، بهدف إثراء التعددية الفكرية والسياسية في الفضاء العمومي، وتمثيل مختلف اتجاهات الرأي بصفة مستديمة، وتنويع العرض العمومي...، لكن وبرغم الجهود المبذولة، فإنه لا يزال في حاجة إلى تحقيق تقدم ملموس على صعيد دوره البيداغوجي، وتحسين جودته ومضامينه لاسيما السياسية والثقافية، في اتجاه مواءمة نظامه وفق منظور الجهوية المتقدمة لتعزيز اتصال القرب.

2- إعطاء نفس جديد لمشروع النهوض بالصحافة المكتوبة، عبر مواصلة برنامج تأهيل المقاولة الصحفية، وتكريس منهجية التعاقد والشراكة مع المنظمات المهنية العاملة في قطاع الإعلام والاتصال، وتمهين القطاع من خلال تنظيم الولوج إلى سلك مهني الصحافة، وإحداث تأطير قانوني خاص بالصحافة الإلكترونية المتسارعة الانتشار، والاعتناء بإشكالية توزيع الصحف وتوسيع المقروئية، والعمل على تنظيم سوق الإشهار وتوفير مستلزمات عقلنته، ومعالجة إشكالية التكوين والتكوين المستمر، مع تأهيل مؤسسات التكوين الإعلامي العمومية، والاهتمام بالدعم الاجتماعي للصحفيين، وإقرار غرف متخصصة في قضايا الصحافة لدى المحاكم العادية.

3- رغم الدفعة الملحوظة لتأهيل المقاولات الصحفية، خاصة عبر الدعم المالي العمومي الهام الذي تقدمه الدولة، فإن عدم تأطير الممارسة الإعلامية على المستوى القانوني والذاتي، وتراكم القضايا المهنية العالقة التي تفرزها التطورات المتلاحقة لعالم الصحافة، أدى إلى توترات بين الدولة والجسم الصحفي، وبين هذا الأخير والمجتمع، مما يطرح مسألة الممارسة الإعلامية وعلاقة الإعلام بمنظومة السلط الدستورية، وضرورة توفر بلادنا على إعلام حر ومسؤول، منتقد ومحترم للأخلاقيات، يتفاعل مع مؤسسات الدولة والمجتمع، ويقوم بوظيفة الإخبار الوجيه والتعليق الحر والنقد المسؤول والمواكبة الدائمة.

4- تراجع الدور التأطيري للإعلام الحزبي ومحدودية تأثيره، لعوامل ذاتية وإكراهات موضوعية، وتنامي بعض السلوكات الماسة بأخلاقيات المهنة التي رافقت التطور الذي عرفه قطاع الإعلام والاتصال بصفة عامة، وتقمص نوع من الصحافة الخاصة لدور المعارضة السياسية، بل ومناهضتها خدمة لأغراض سياسية معلنة أو خفية، يعتبر خلطا للأدوار والوظائف، سواء كان عفويا أم مقصودا، مما يتطلب إرجاع الأمور إلى نصابها، كي يحتل كل طرف موقعه، ويضطلع بمهامه.

وأخيرا، فإن حزب التقدم والاشتراكية بقدر ما يؤكد على الأهمية الحيوية للإعلام والتواصل في مختلف أوجه النشاط الإنساني، وفي الحياة السياسة بشكل خاص، وما يعرفه هذا المجال من ثورة هائلة، وعلى الدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في الإخبار والتربية والتنوير والنقد، فإنه يشدد على ضرورة الإقدام، وفي أقرب الآجال، بجرأة وحكمة على بلورة مختلف الاقتراحات والتصورات الجادة ذات الصلة بالموضوع إلى إجراءات عملية وتدابير ملموسة ./ .

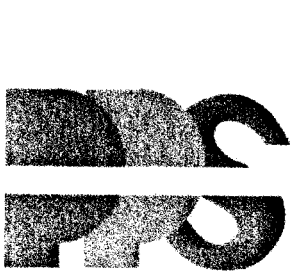

حزب التقدم والاشتراكية

Parti du Progrès et du Socialisme

اللجنة المركزية

مقتطفات من الوثيقة السياسية

للمؤتمر الوطني السابع

أبريل 2006

مقتطفات من الوثيقة السياسية التي صادق عليها بالإجماع

المؤتمر الوطني السابع لحزب التقدم والاشتراكية – أبريل 2006.

إنجاح الانتقال الديمقراطي

- **الإطار المفاهيمي للتوافق**

  - تأكيد مقاربات مبدئية
  - السمو إلى التوافق التاريخي المتقدم
  - أبعاد التوافق التاريخي المتطور

- **المسألة الدستورية في طرح توافقي متقدم**

  - التعامل مع المسألة الدستورية وفق مجموعة من الثوابت
  - أسباب موضوعية تبرر الإصلاح الدستوري
  - المواضيع التي تحتاج إلى تحيين و تحديث

الفصل الثاني
إنجاح الانتقال الديمقراطي

تشتغل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وفق سياق مؤسساتي يبلور المسار الحضاري الذي يمر منه المجتمع المغربي بتراكماته التاريخية الغنية. ومما لا شك فيه، أن الوضع السياسي والمؤسساتي الراهن، بتلوّناته وتعقيداته، هو إفراز لمخاض عقود من النضالات، أفضى في نهاية المطاف إلى التركيبة الحالية التي لا تلغي التناقضات، وإنما تسمح بتدبيرها في ظل معطيات سوسيو- سياسية معينة، يهيمن عليها مفهوم التوافق.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتوافق

الفقرة 1 – تأكيد مقاربات مبدئية

التوافق، مفهوم إيديولوجي أفرزه اليسار المغربي في خضم نضالاته من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم، ولعب حزبنا، دوراً متميزاً في بلورته من الناحية النظرية والسياسية، ابتداء من سنوات السبعينات حيث خصص له، بعد أن أنضجه الحزب تدريجياً، المؤتمر السادس في يوليوز 2001 حيزاً وافراً في أطروحته، مجتهداً لتدقيق أبعاده ومعانيه، مقارنة مع المفاهيم القريبة منه، كالحل الوسط، والتغيير والإجماع والمسلسل الديمقراطي. ويجدر بالمؤتمر السابع، أن يؤكّد صحة التحاليل التي سبق للحزب أن قام بها في وثيقة 2001.

3

بيد أنه من المفيد اليوم، أن نقف عند تطور هذا المفهوم المركزي الذي كثيراً ما يتعامل معه في بعض الأوساط، بكثير من الضبابية. ورفعاً لكل التباس، نذكر بما ورد في أطروحة 2001:

"أما التوافق، فمنطلقه بطبيعة الحال، المبادئ المؤسسة للإجماع لكنه يذهب أبعد من الإجماع، من حيث الآليات: ذلك أن التوافق هو إطار للتلاقي والتفاهم في واضحة النهار وبكل شفافية وصراحة ومسؤولية، حول مرتكزات الفعل المؤسساتي والسياسي ولا ينحصر كالإجماع، عند مسألة الاتفاق الضمني. كما أنه بطبيعة الحال، لا يعني الاتفاق على النتائج (التي يجب أن تبقى متروكة للحسم الديمقراطي الحر)، بل على وسائل العمل، بكل شفافية".

" فاعتماداً على هذه التدقيقات، يصير التوافق مدخلاً لبناء الديمقراطية، باعتبار أن أي بنيان ديمقراطي في العالم، مفروض عليه الانطلاق من أرضية توافقية دنيا، أي الاتفاق على قواعد العمل والتعامل، وتلك القواعد المتفق عليها لا تشكل نقيضاً ولا بديلاً للديمقراطية، بقدر ما تكون إطاراً لترعرعها بكل حرية".

لقد حصل تلاقي الإرادات، بين المؤسسة الملكية والقوى الديمقراطية والتقدمية، بغية وضع حدّ لتنافر كاد يصير تناحراً، عمر لعقود. ولا يهم اليوم تحليل أسباب ذلك التباعد أو الوقوف عند المسؤوليات، فهذا عمل تاريخي يتطلب ربما جرعة قوية من الموضوعية، هي نفسها في حاجة إلى مزيد من الوقت. لكن المطلوب اليوم، هو الإقرار بالطابع الحيوي والثمين لهذا المنحى، الذي أخصب التربة المغربية دون منازع، ومنحها تفرّدها بين الأمم المشابهة. ونحن في هذا الصدد، عازمون على التشبث به، وتطويره للرقي به إلى أعلى مراتبه لتشييد الدولة الديمقراطية الحداثية المقيمة لصرح العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

الفقرة 2 – السمو إلى التوافق التاريخي المتقدم المؤدي إلى المجتمع الديمقراطي

لا ننظر للتوافق على أنه نهاية في حد ذاته، أو أمر جامد، وإنما هو أداة لتجاوز عقم صراعات الماضي وبلوغ هدف الانتقال الديمقراطي في أسرع وقت وبأقل تكلفة، أي تحقيق المجتمع الديمقراطي الذي يتميز بسيادة القانون؛ كما انه يخضع لدينامية الحركية الاجتماعية، يتطور من مرتبة إلى مرتبة.

واعتماداً على هذه التدقيقات، نعتبر أن الأمر يتعلق بتوافق ذي أبعاد تاريخية، أي أنه يؤسس للانتقال من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، بحيث أن مصطلح " التاريخي" يختلف هنا عن مصطلح " الظرفي". بتعبير آخر، لا يتعلق الأمر هنا بتحالف تاكتيكي ظرفي أو لقاء انتهازي، بل هو تفاعل استراتيجي، يروم إقامة سياسة مبدئية طويلة الأمد، ويسعى إلى تحولات أساسية في الدولة والمجتمع لا إلى ترقيعات سطحية زائلة.

ومن بين أسباب تشبتنا بمفهوم التوافق التاريخي، أنه يُنظّر لحظة تاريخية متطورة في مسار البلاد، تجعل المؤسسة الملكية و القوى الديمقراطية والحداثية (والقوى التقدمية من ضمنها) في خندق واحد، بحيث أن تواجد المؤسسة الملكية – بصرف النظر عن مكانتها الحيادية ومسؤوليتها التحكيمية – في مصاف القوى التحديثية والإصلاحية اليوم، بعد أن كان موقعها تقليديا وسط القوى المحافظة، هذا التواجد يشكل اليوم، في حد ذاته، مكسباً سياسياً ثميناً للمسار التحديثي المغربي. كما أنه يطرح اليوم المعادلة السياسية الوطنية في تشكيلة جديدة لم نألفها في السابق.

لقد كانت بالفعل، القوى التقدمية سابقاً، تجد مكانها الطبيعي في المعارضة التلقائية لأن التوجهات المبدئية لأوساط نافذة للنظام، كانت تدفع في اتجاه محافظ، بل في الكثير من الأحيان، رجعي بكل معنى الكلمة. ونشير في هذا الصدد، إلى الدور السيء الذي لعبته أوساط رجعية قوية، عملت منهجيا لحث الملك على قطع كل صلات مع الأوساط الديمقراطية وإبعاده عنها. أما اليوم فالتوجهات الإصلاحية والتحديثية، والاجتماعية المتقدمة، للملك، تجعل احتلال موقع المعارضة، يكتسي طابعاً مناوئاً لتلك التوجهات. اللهم إلاّ إذا تم انتهاج أسلوب المزايدة المتطرفة أو أسلوب عدم الارتياح للأداء الحكومي، انطلاقاً من مرجعية طوباوية، أو أسلوب الرفض الديماغوجي اليميني. وبطبيعة الحال، لا يجد حزب التقدم والاشتراكية موقعه في أي من هذه الأساليب المعارضة.

بتعبير آخر، طالما أن التوجهات الملكية الإصلاحية تستمر بصفة منهجية، موجهةً لحكومة معتمدة على فريق يستمر هو نفسه في طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فإن حزبنا، بعيداً عن كل مزايدة ديماغوجية، سيحتل مكانه الطبيعي في قلب هذه العملية.

لكن بطبيعة الحال، لو حصل تراجع عن هذه الاستراتيجية – وبطبيعة الحال، لا نتمنى ذلك – واتجهت سياسة الدولة في اتجاه رجعي، سيكون موقع الحزب الطبيعي آنذاك هو المعارضة، وفقاً لمبادئه وقيمه و تراثه.

الفقرة 3 – أبعاد التوافق التاريخي المتطور

الأبعاد تعني هنا، المكونات والآفاق. أما المكونات فهي كل العناصر التي يشملها التوافق، والتي تهم وحدة الأمة وتقوم على أربعة ثوابت لا نرى إمكانية الزيغ عنها، وهي:

- العمق التاريخي بمرتكزاته الإسلامية، الأمازيغية العربية المتفتحة، كما اعتنقتها الأمة المغربية على مرّ الحقب والعصور، حيث عاشت على الإسلام السُني كدين أخلاق وأخوة وتسامح، بعيداً عن كل تشنج أو تطرف.
- المرجعية الوطنية، القائمة على احترام و تكريم رموز الوطن ووحدته الترابية والبشرية.

- الاحترام الواجب لمؤسسات صقلها التاريخ وتنفتح على العصرنة والتي تلخصها بشكل وافر الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية.
- المرجعية الديمقراطية التي تقضي بأن أخلاقيات وآليات الصراع السياسي تحتكم كلها للخيار الديمقراطي الذي تتقيد به الدولة و كل الفاعلين السياسيين.

هذا هو الإطار الذي يجب أن ينظم الفعل السياسي، ومن خرج عنه، فهو في تصورنا يضع نفسه تلقائياً خارج نطاق قواعد العمل.

أما الآفاق، فهي المشروع المستقبلي الذي نتحرك لبلوغه، وفق المرجعيات الأربع السالفة الذكر. ويمكن اختزالها في تثبيت الانتقال الديمقراطي بغية تجاوزه في أقرب وقت للولوج إلى ديمقراطية ناضجة، قوامها دولة القانون والمؤسسات، الحامية لحقوق الإنسان والمنظمة للتضامن بين المواطنين والجهات والمنشئة لفرص العيش الكريم لكل أبناء الوطن في كنف الاستقرار والتقدم الاجتماعي.

المبحث الثاني – المسألة الدستورية في طرح توافقي متقدم

في خضم الانتقال الديمقراطي، أي في مرحلة بناء الدولة الديمقراطية الحداثية، تطرح إشكالية البنية التأسيسية لجهاز الدولة، أي المسألة الدستورية؛ لأنها هي التي تختزل الوعاء المؤسساتي في جوهره.

الفقرة 1 – التعامل مع المسألة الدستورية وفق مجموعة من الثوابت

يتعامل حزب التقدم والاشتراكية على الدوام، مع المسالة المؤسساتية بتبصروطنية، بشجاعة ومسؤولية. ولئن كان الحزب لا ينفخ في هذا الموضوع، فهو مع ذلك لا يستصغر شأنه، باعتبار أنه يشكل مدخلا متميزاً لبناء الدولة الجديدة. وفي الوقت الذي نفتح فيه الموضوع على مصراعيه، فإننا لا نغض الطرف على أن المشكل المغربي، عوض أن يُختزل في القضية الدستورية، فهو يكمن أولاً، في القدرة على إعمال النصوص القانونية، بما فيها الدستور نفسه، إعمالاً كاملاً، وفي القدرة على تنشيط المؤسسات، والممارسة السياسية بكيفية حداثية. وتجري هذه الملاحظة على كافة المؤسسات، التي تبدو حاجتها الملحة والحالة هذه، إلى ثورة ثقافية بكل معنى الكلمة، تسمح بالانخراط الفعلي في طور الحداثة.

إن طرق حزبنا لقضية الإصلاح الدستوري، لا يعني أنه يغضّ الطرف عن موضوع الحكامة الجيدة وتحسين طريقة اشتغال الدولة التي هي في حاجة إلى مزيد من التأهيل و العصرنة.

ومهما يكن من أمر، فطالما أن المسألة الدستورية مطروحة اليوم في ساحة الجدل السياسي، طرحاً تتباين منطلقاته وحيثياته وتخريجاته، فإن حزب التقدم والاشتراكية يوجد تلقائيا داخل نقاش، سبق له هو نفسه أن قدم في شأنه مقاربات أولية، تم تطويرها وإنضاجها خلال مؤتمرات الحزب المتتالية، وخاصة أثناء مؤتمره الوطني السادس في يوليوز 2001، حيث اعتبر أن مراجعة دستورية أمر حتمي لا غنى عنه.

ويجدر بنا اليوم، أن نضبط معالم المقاربة الدستورية التي تتوفر فيها، من منظورنا كفصيل أساسي من الحركة الديمقراطية والتقدمية الوطنية، ضمانات الانفتاح الديمقراطي، والاستقرار المؤسساتي، والخيار الحداثي.

من هذا المنطلق الثلاثي، نرى من الضروري التأكيد على أن الجوهري اليوم، هو التركيز على الثوابت المدخلية، التي تتدفق منها منطقياً، خلاصات مؤسساتية طبيعية.

- الثابت الأول، هو هدف إقامة دولة القانون، القوية، الديمقراطية و الناجعة، دولة تستمد روحها من تراكمات حضارية صقلت عبر تاريخ وطني مجيد، وتستقي حيويتها من طموح جامح نحو تشييد مجتمع ديمقراطي، متضامن، يجعل من الحداثة ركناً أساسياً لحياته السياسية و الاجتماعية.
- الثابت الثاني، هو المشروع المجتمعي الذي يحركنا، والقائم على التضامن ومحو الفوارق وتوسيع مجال الحريات في كنف المسؤولية، عبر احترام شديد لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومن أجل ممارسة ناضجة للديمقراطية، يتبوأ فيها الفعل والالتزام السياسي المكانة اللائقة بهما، وينخرط فيها مجتمع مدني فاعل، يتسم بالنشاط والحيوية.
- الثابت الثالث، هو إقرار آلية الاشتغال المناسبة للمرحلة التاريخية التي تمر منها البلاد وتلك الآلية، هي تأمين الانتقال الديمقراطي والإصلاحات الجذرية في نطاق جدلية الطموح والواقعية، وهي الجدلية التي تمنح التوافق قيمته و أبعاده.

الفقرة 2 – أسباب موضوعية تبرر الإصلاح الدستوري

تأسيساً على هذه الثوابت الثلاثة، نعتبر أن البنية الأساسية للدستور، كما تم إنضاجها عبر مخاض تاريخي امتد 44 سنة، هي بنية صالحة كقاعدة جدية للنقاش بغية تطويرها في أفق المنطلقات والثوابت سالفة الذكر، علما أن دستور 1996 التوافقي، أضحى نفسه في حاجة إلى التأقلم مع المتغيرات الجذرية التي تعرفها البلاد.

هناك أسباب موضوعية تبرر الإصلاح الدستوري، لا بد من الوقوف عندها ويمكن اختزالها في سببين رئيسيين:

- السبب الأول: كل دستور يستقي قيمته من كونه يستجيب لحاجيات تاريخية لمجتمع ما. والحاجيات بطبعها، تخضع لقانون التطور، حيث أن المجتمعات التي تتوفر على دستور يعمر طويلاً، هي المجتمعات التي تكون قد تجاوزت مخاضاتها التاريخية والمؤسساتية، واستقرت في نوع من النضج السياسي، وذلك ما لم يتوفر للمغرب لحد الساعة، حيث يعيش مرحلة انتقال ديمقراطي مازالت مستمرة، وهو بصدد طي صفحات الماضي القاتمة وبناء فضاء مؤسساتي متجدد. وكل هذه العوامل تبرر ارتداء رداء دستوري جديد.
- السبب الثاني: دستور 1996 الذي كان بمثابة أول دستور توافقي في تاريخ المغرب السياسي منذ 1962، يحمل نفسه بصمات المرحلة التاريخية التي تمت صياغته أثناءها، وهي بصمات يمكن اختصارها بالقول إنها فترة التوافق بين الملك الراحل الحسن الثاني والحركة الديمقراطية والتقدمية المتواجدة في مواقع المعارضة.

هذا الدستور تجاوزته الأحداث اليوم، حيث البلاد في حاجة إلى دستور يحمل بصمات عهد الملك محمد السادس الذي تتطابق رؤاه الديمقراطية والإصلاحية مع رؤى الحركة الديمقراطية والتقدمية المتواجدة في مواقع السلطة.

ويبدو لنا اليوم، أن التعامل مع المسألة الدستورية يختلف مع نوعية التعامل في السابق حيث ساد الصراع والتشنج والتناقض، أما اليوم فيمكن مقاربة الموضوع بكثير من الرصانة و الهدوء.

هناك حاجة إذن، إلى دستور جديد يقوم دائماً على مرجعية توافقية متطورة، لأن أنجح الدساتير وأنجعها هي دائماً الدساتير التي يتفق في شأنها الفرقاء الاجتماعيون والسياسيون على قواعد العمل السياسي، أي الدساتير التوافقية.

الفقرة 3 – المواضيع التي تحتاج إلى تحيين وتحديث

إذا كانت البنية المركزية للدستور كما هي حاليا، مازالت صالحة كأرضية، فإننا مع ذلك نرى أن المواضيع التالية، تحتاج إلى مراجعة بغية الانسجام مع المنطلقات والثوابت الديمقراطية والتحديثية التي سطرنا عليها سابقاً:

- التنصيص في الديباجة على سمو المعايير الدولية، التي يصادق عليها المغرب على التشريع الوطني في مجال حماية حقوق الإنسان، وذلك بغية تثبيت خيارات البلاد في هذا الصدد ورفع كل الالتباسات القانونية ذات الأبعاد السياسية، التي تظهر بين الفينة والأخرى.
- ضبط أبعاد مبدأ فصل السلط، من خلال توزيع دقيق لاختصاصات المؤسسة الملكية، والحكومة والبرلمان من أجل مزيد من التأقلم مع خيار الديمقراطية الحداثية، وهو الخيار الذي لا يتنافى البتة مع تراكماتنا الوطنية ومرحلتنا التاريخية بخصوص موقع ودور الملكية كمؤسسة تحكيمية فاعلة، لا تكتفي بدور الإشراف البروتوكولي.
- إن التحيين الذي نحتاج إليه، من خلال مزيد من التفعيل لدور مؤسسة الوزير الأول – المسؤول أمام الملك الذي يعينه من داخل الأغلبية البرلمانية، وكذا أمام البرلمان – هذا التحيين يروم رفع مستوى نجاعة العمل الحكومي، من خلال تحميل السلطة التنفيذية مسؤولية التدبير الفعلي للشأن العام، علماً أن الملك الذي

يرأس مجلس الوزراء، يتدخل في رسم معالم سياسة الدولة.

- تدقيق موضوع التعيينات الملكية في المناصب العليا للدولة، حيث عرف الدستور تقدماً ملحوظا منذ سنة 1992 عندما نص لأول مدة على أن الملك يعين الوزراء باقتراح من الوزير الأول وكان ذلك طفرة هامة في مسار الإنضاج الدستوري المغربي، لكن ظلت هناك مفارقة قائمة إلى يومنا هذا، تبرز في أن الملك الذي يستعين بمشورة الوزير الأول فيما يخص المناصب الوزارية – وهي مناصب سامية هامة – لا يستعين – بحسب النص الدستوري - بتلك المشورة بخصوص مناصب هامة أخرى، تكون أقل أهمية من الناحية البروتوكولية. والمفارقة الثانية هي أن التعيين الملكي للموظفين السامين (كتاب عامين للوزارات، مدراء المؤسسات العمومية، الولاة والعمال...) يتم عملياً بعد استشارات، بل واقتراحات من لدن الوزير الأول أو الوزراء. لذا فإننا نرى فائدة كبرى في أن ينص الدستور صراحة على ذلك، بالإشارة إلى أن الملك هو الذي يعين في المناصب السامية المدنية، باقتراح من الوزراء المعنيين. في اجتماع مجلس الوزراء الذي يجب أن تنتظم دورية اجتماعاته بشكل صريح.
- أما موضوع مراجعة المادة 19 التي تخص جوهر إمارة المؤمنين، فنرى أنه لا مصلحة في إعادة النظر فيه، ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد، وبدرجة قوية للاستقرار المؤسساتي الذي يجسده الملك أمير المؤمنين، لا سيما وأن جلالته نفسها، منخرطة في حركية الدولة الديمقراطية الحداثية.
- معالجة موضوع الثنائية البرلمانية، بكيفية أكثر موضوعية. ذلك أنه أضحى من الضروري، إعادة النظر في صلاحيات واختصاصات الغرفة البرلمانية الثانية، لاسيما إذا صارت بلادنا على درب منح اختصاصات واسعة لبعض الجهات. لذا نرى مصلحة في إعادة النظر، في تشكيلة مجلس المستشارين حتى يصير غرفة تعكس مصالح وحاجات كل الجماعات المحلية بما فيها الجهات، وذلك في سياق تفعيل الخيار الجهوي الذي يحتاج هو نفسه إلى دفعة قوية.

كما أن اختصاصات الغرفة الثانية، تحتاج إلى تدقيق بما لا يحولها إلى نسخة طبق الأصل للغرفة الأولى التي تكون مختصة في تنصيب الحكومة بمنحها الثقة وإقالتها عبر ملتمس للرقابة.

هذا مع العلم أن أفق الحكم الذاتي لفائدة الأقاليم الصحراوية الجنوبية الغربية، يكون مؤداه التنصيص عليه في الوثيقة الدستورية الجديدة، مع ما يستتبعه من توزيع للاختصاصات بين الدولة المركزية وسلطة الحكم الذاتي.

من جهة أخرى، هناك بطبيعة الحال حاجة ملحة إلى تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ظل لحد الساعة مجرد مؤسسة افتراضية.

- التنصيص على دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وكمكون أساسي للثقافة المغربية، سيكون من شأنه تثبيت الأشواط التي قطعها المغرب في هذا المضمار، بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك في أفق رد الاعتبار لهذا الجزء الجوهري من الهوية المغربية، بجانب اللغة العربية. ومن دون شك، أن استيفاء كل الشروط الضرورية المتصلة بتوحيد اللغة وتوسيع فضاءات تعليمها، من شأنه أن يطور موقع اللغة الأمازيغية على جميع الأصعدة والمستويات.

إننا نعتبر في حزب التقدم والاشتراكية، أن صياغة دستور توافقي متقدم، يقوم على المواصفات التي أسلفنا ذكرها، أمر ممكن ومفيد، سيسمح للبلاد بالسير قُدماً على طريق بناء الدولة الديمقراطية الحداثية التي تشكل وعاءاً ناجعاً لقيام مجتمع متضامن يبني قواعد التطور والتقدم.

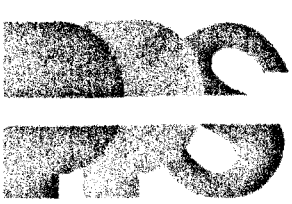

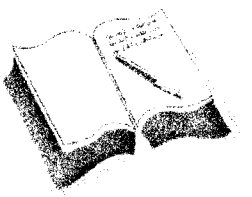

اللجنة المركزية

الأرضية السياسية
للندوة الوطنية
" من أجل تعاقد سياسي جديد"
فبراير 2008

عقد حزب التقدم والاشتراكية الندوة الوطنية
ببوزنيقة أيام 15 و 16 و 17 فبراير 2008 ، تحت شعار
"من أجل تعاقد سياسي جديد"

وهي ذات طبيعة استشارية، قصد تعميق التفكير الجماعي وتعزيز النقاش الداخلي، لإيجادَ الأجوبة الملائمة على التساؤلات المتعددة والمعقدة المطروحة على الحزب حول المسار الديمقراطي، بهدف بلورة مقترحات وتصورات تعرض على الهيئة التقريرية في الحزب.

إن الوثيقة التي تم طرحها على الندوة الوطنية كأرضية للمناقشة لا تدَّعي امتلاك الحقيقة أو تقديم الحلول النهائية، وإنما هي اجتهاد من أجل أن تتوفر لبلادنا ولشعبنا معظم حظوظ الفوز في السير نحو الأفضل.

وإليكم مقتطفات من الجزء المتعلق بتطور الأوضاع السياسية والآفاق، وكذا مقتطفات من التقرير التركيبي لأشغال الندوة.

الندوة الوطنية
" من أجل تعاقد سياسي جديد"

الأرضيـة السياسيـة

مدخـل

تشهد الحياة السياسية الوطنية مرحلة متميزة من تاريخها، تبلورت من خلال العزوف عن التصويت خلال الانتخابات التشريعية لسابع شتنبر 2007، والظروف التي ميزت تشكيل الحكومة الحالية، وهي الوقائع التي تسائل كل الفاعلين السياسيين، وتفرض مراجعة عميقة لعمل الأحزاب الديمقراطية، وضمنها حزبنا.

لقد كرست الدورة الخامسة للجنتنا المركزية، التي انعقدت يومي 24 و 25 نونبر، ويومي ثامن وتاسع دجنبر 2007، أشغالها ومداولاتها للوضعية المشار إليها أعلاه، وقررت عقب ذلك عقد ندوة وطنية للحزب من أجل تعميق التفكير إن بشأن القضايا المرتبطة بتطور الأوضاع السياسية في البلاد ومسألة التحالفات، أو بشأن ما يهم تنظيمنا الحزبي الذاتي.

ومعلوم أن الندوة الوطنية، كما تنص على ذلك المادة 39 من القانون الأساسي للحزب، لها مهمة استشارية، بخصوص مواضيع محددة من لدن اللجنة المركزية على صلة بحياة الحزب وبالأوضاع السياسية العامة، ويجب أن تخلص إلى بلورة توصيات توجه إلى اللجنة المركزية التي يعود إليها أمر البث فيها.

وتهدف الندوة الوطنية اليوم إلى تعميق تفكيرنا، قبل أن تتم ترجمة ذلك ضمن برنامج عملنا الذي نتوخى منه تحسين فعلنا السياسي، سواء على المستوى الاستراتيجي أو المرحلي، أو أيضا فيما يتعلق بحضورنا السياسي وتدبيرنا اليومي الوطني والمحلي.

وتأسيسا على ما سبق، فهذه الوثيقة الموجهة إلى الندوة الوطنية، لا تمثل سوى أرضية تمهيدية لأشغالنا، وهي بذلك لا تدعي الارتقاء إلى ثراء وثيقة سياسية تحضيرية لمؤتمر وطني.

ويبقى الهدف، أن تمكننا مناقشاتنا، خلال الندوة الوطنية، من توحيد رؤيتنا للمرحلة التي تعيشها بلادنا، وتوحيد سعينا كي نكون جميعا في مستوى تعزيز التقدم على طريق الديمقراطية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الحزبي، وأن ننصهر مع انتظارات وتطلعات شعبنا وانشغالاته، وتفعيل إرادة مناضلات ومناضلي حزبنا، في أن تتوفر لنا هيئة نضالية ناجعة وفعالة، قادرة على التأثير القوي في الحقل السياسي الوطني، ومعبأة لتحضير وكسب الاستحقاقات الانتخابية، بدءا بتلك التي ستتم خلال سنة 2009.

الأوضاع السياسية وآفاقها

1 - الوضع السياسي العام

كما أشار إلى ذلك التقرير الذي صادقت عليه الدورة الخامسة للجنتنا المركزية، فان المستوى الضعيف للمشاركة، يبقى أبرز ما شهدته الانتخابات التشريعية الأخيرة، حتى أن الملاحظين صاروا يتكلمون عن طلاق حقيقي بين المواطنين والسياسة.

وتحيل المشاركة الضعيفة في الانتخابات الأخيرة، وبشكل أشمل ضعف الالتزام السياسي لدى المواطنات والمواطنين، على مؤشرات دالة على وجود ظاهرة مرضية، بل و أزمة في المجتمع، وهو ما يستدعي حزبنا لتحليله بعمق.

ويبقى أن جذور الظاهرة تكمن، بنسبة كبيرة، في عجز الأحزاب السياسية بصفة عامة عن التأثير القوي في مجرى الأحداث ومواكبة تطورات المجتمع، لكن أيضا في تصاعد خطابات العدمية والتيئيس وسط المجتمع. وكل هذا يساهم في كون الفراغ السياسي الناجم عن المعطيين المذكورين، تملأه أطراف رجعية وظلامية، إن داخل المجتمع أو في الصحافة أو حتى على صعيد البرلمان.

من جهة أخرى تجد الظاهرة كذلك جذورها في المستوى العام لمجتمعنا، الذي عانى من عقود من التهميش والإقصاء الاجتماعي والثقافي والسياسي، وهو ما أدى إلى أزمة ثقة بين الدولة والمواطنين، وبين المواطنين ومعظم المنتخبين، فضلا عن حرمان فئات واسعة من شعبنا من التعلم والمعرفة، واستمرار انتشار الجهل والأمية، وكل هذا يجعل من الضروري الانكباب على تحليل جدي للمعطيات والدراسات السوسيولوجية الخاصة بمجتمعنا، بتنوع مكوناته الثقافية والطبقية والاجتماعية، والسلوكات والقيم التي تسود اليوم، وخاصة الايجابية منها، من استقامة ومروءة وتضامن واحترام للآخر، دون إغفال التطورات الديموغرافية، وتأثيرها على حياة الجماعة وعلى الهيكل السكاني، وعلى انتظارات أفراد الشعب في المدن والأرياف، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية واستقرار البلاد.

وفي سياق بحثنا في الأسباب العميقة والمتعددة لضعف الالتزام السياسي، يبقى من المهم التأكيد على معطيين اثنين هما: تعمق الفوارق الاجتماعية في بلادنا وضعف الوعي السياسي والطبقي.

إن العديد من المواطنات والمواطنين يتملكهم إحساس عميق بانسداد الأفق، وبأن المستقبل لن يكون إلا استمرارا للوضعية الصعبة التي يحيونها، وبأن الفاعلين السياسيين ليسوا في مستوى الاستجابة للرهانات التي تواجهها البلاد.

وبتعبير آخر إن نوعا من التبخيس تجاه "السياسي" بدأ يسود وسط المجتمع، ويرتبط كذلك بعدم قدرة "السياسي" وعجزه عن مواجهة أوضاع اجتماعية صعبة، بالرغم من الصحوة الاقتصادية التي تشهدها بلادنا.

ومما يزيد في تكريس هذا الشعور، أن عددا من الشباب، وخاصة من حملة الشهادات، يجدون أنفسهم بدون عمل وخارج حقل الإنتاج.

وفضلا عما سلف، فان الحضور المكثف والمستمر للملك على الواجهتين الاقتصادية والاجتماعية، وبتوجه إصلاحي وحداثي لا شك فيه، يعطي الانطباع بأن المؤسسة الملكية تحتكر الحكامة السياسية، وتديرها بمعزل عن المؤسسات الأخرى.

وهذا الانطباع الخاطئ على كل حال، يتغذى من اختلالات يشهدها تنشيط الحياة المؤسساتية، بما في ذلك ما يتعلق بالتواصل الحكومي، وهذا يساهم هو الآخر، في تهميش عمل الأحزاب، بل وفي تبخيسه لدى المواطنين.

ومن الواجب علينا، أن ننبه إلى أن التبخيس المشار إليه، يمثل خطرا على منظومتنا المؤسساتية وعلى ترسيخ الديمقراطية في بلادنا، وما أحوجنا جميعا، كمغاربة، إلى استقرار بلادنا ومؤسساتها والى تعميق تجربتها الديمقراطية.

على صعيد آخر، نشير إلى أنه علاوة على المؤشرات الواردة سلفا، فان ما عاشته البلاد خلال تشكيل الحكومة الحالية زاد الطين بلة، وأساسا من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الأحزاب والضغط عليها من أجل إدراج وزراء تقنوقراط من دون

ارتباط حزبي،ضمن قوائم وزرائها. وخلفت لدى الملاحظين الانطباع كما لو أن الدولة تعبر عن عدم ثقتها في الأحزاب،وتفضل التعامل مع عناصر تقنوقراطية غير حزبية.

وأفضع ما في الأمر هو أن بعضا من هؤلاء الوزراء انتموا، بعد رفضهم من قبل الأحزاب التي كان من المفترض أن يلتحقوا بها، إلى هيئات أخرى، وذلك بين عشية وضحاها.

وانضاف إلى كل هذا ظهور بصمات نواة لحزب جديد يذكر بما حدث مع إنشاء الأحزاب الإدارية في الستينيات والسبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

وكل هذه السلوكات لم تفقد الأحزاب المعنية وحدها المصداقية، بل نزعتها عن العمل السياسي برمته وعن كل الشركاء السياسيين، ووضعت بذلك الاستقرار السياسي للبلاد في خطر.

ومن باب النزاهة والموضوعية، لا بد أن نشير إلى أنه من أسباب ما أسميناه "تبخيس العمل السياسي"، وضعف التزام المواطنين، هناك كذلك الأسباب المرتبطة بعمل الأحزاب نفسها، وخاصة الأحزاب الديمقراطية، ومنها حزبنا.

لنقر، على الأقل، بوجود تراجع في الفعل السياسي، وببروز حالات التشرذم والتشتت والانشقاقات التي لم يستوعبها المواطنون، وكذلك عجز القوى التقدمية، منذ 1998، في الربط والتوفيق بين تدبير الشأن العام ودورها في تأطير المطالب الشعبية والدفاع عن الفئات الفقيرة، بالإضافة إلى ضعف التدبير السياسي لمرحلة "الحل الوسط التاريخي" وخلوه من مضمون تعبوي.

2 - الحل الوسط التاريخي

لقد نتج "الحل الوسط التاريخي"، كإطار سياسي ومؤسساتي، عن نضال دام عشرات السنين، وعن إرادة عبرت عنها كل من المؤسسة الملكية وأحزاب الصف الديمقراطي، المجتمعة في الكتلة الديمقراطية. واستطاعت البلاد بفضل هذا الحل الوسط من أن تصل إلى وضع سياسي جديد مكن ويمكن، حتى وإن كان لا يخلو من التناقضات، من تجاوز العديد من المعيقات على درب التقدم والحرية والديمقراطية وتدبير المرحلة على ضوء معطيات سوسيو سياسية يهيمن عليها مفهوم التوافق.

وهذا التوافق الذي يتجسد في تفعيل خطة وضعها الفرقاء السياسيون الأساسيون لبلورة قواعد التعامل المؤسساتي والسياسي، يمثل مدخلا ضروريا لتشييد الديمقراطية ببلادنا، علما أن أي تشييد ديمقراطي في أي بلد ينطلق من أرضية متوافق حولها، وأن هذا التوافق لا يمثل بديلا للديمقراطية، إنما يجسد إطارا يسمح بتطوير الدمقرطة.

ولقد أدى "الحل الوسط التاريخي"، في بلادنا إلى جعل حد لعقود من الخلاف والتشنج، ومكن من الوصول إلى الاندراج في انتقال ديمقراطي ملموس.

إن عبارة "التاريخي" اللصيقة، في أدبياتنا، بمفهوم "الحل الوسط" تعني أن الأمر لا يمكن أن يلخص في تحالف تكتيكي أو ظرفي، بل إنه تفاعل استراتيجي يسعى إلى تجسيد سياسة، على المدى الطويل، وإلى إدخال تغييرات عميقة على الدولة والمجتمع.

وما يجب الاعتراف به هنا هو أن هذه الممارسة الفريدة من نوعها، مقارنة مع بلدان أخرى شبيهة ببلدنا، تكتسي طابعا ثمينا وحيويا. لكننا مع ذلك، لا نعتبر التوافق معطى جامدا بل نقول إنه ظاهرة تخضع إلى ديناميكية الحركة الاجتماعية. وهذا ما يجعلنا، بالتالي، نطرح التساؤلات التالية.

3 - بعض التساؤلات

انطلاقا من هذه المعطيات نتساءل عن مصير "الحل الوسط التاريخي" الذي أخرج البلاد من الدرب المسدود ومكن الوطن من تحقيق ما حققه من تقدم في المجالات المؤسساتية والديمقراطية وعلى صعيد الحريات وحقوق الإنسان، و في الميادين الاقتصادية والاجتماعية،وهو التقدم الذي لا يمكن موضوعيا لأي كان أن يجادل في جدوى وأهمية رصيده رغم النقائص التي مازالت قائمة والتي يجب تجاوزها والقضاء عليها.

- ✓ هل أنهى هذا "الحل الوسط" مهمته ووصل إلى جميع أهدافه ولم يبق، بالتالي، أي مبرر لاستمراره؟ سؤال علينا أن نجيب عليه بموضوعية ورصانة وتبصر وشمولية.
- ✓ هل حققنا كشعب، وبشكل نهائي ما نصبوا إليه في ميدان وحدة تراب الوطن وتقوية لحمة شعبنا من أقصى الجنوب الغربي إلى أقصى الشمال؟
- ✓ هل أنهينا معركة تحرير كل أجزاء الوطن، علما أن الاستعمار لازال جاثما في مدينتينا السليبتين سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما ؟
- ✓ هل انهينا المسير على درب المرحلة الانتقالية التي ستوصلنا إلى نظام يضمن الحريات الفردية والجماعية ويمكن من تمثيل نزيه لشعبنا، ويجعله قادرًا على تدبير شؤونه العامة بتبصر ووعي وموضوعية، إلى نظام يضبط صلاحيات وميادين اختصاص كل سلطة من السلط التنفيذية والتشريعية، ويؤمن وجود جهاز قضائي سليم ومستقل؟
- ✓ هل استطعنا تطوير جهازنا الإنتاجي وضمان توزيعٍ عادلٍ للثروات بين كل فئات المجتمع والوصول إلى العدالة الاجتماعية التي هي أساس كل استقرار حقيقي؟
- ✓ هل التوجه الذي سِرنا عليه منذ 1998 ضَمِنَ الوصول إلى هذه الأهداف؟ وإذا كان الجواب لم يرق بعد إلى أن يكون إيجابيا مائة في المائة، وهذه هي الحقيقة المرة، فما هو السبب في ذلك؟ علينا أن نعمق التفكير في هذه المواضيع كلها.

وهنا يطرح سؤال آخر، فرعي: هل يمكن الوصول إلى المبتغى في إطار آخر غير "الحل الوسط التاريخي" الضامن للتوافق، اعتبارا لموازين القوى وللديناميكية السياسية للفاعلين السياسيين؟

4 - من أجل تعاقد سياسي جديد

لا ريب في أن الديناميكية السياسية في بلادنا تخضع لضوابط وجدلية الحركية الاجتماعية والصراع الطبقي. وبالتالي، فإن السير الايجابي لهذه الديناميكية، من منظورنا كقوة يسارية تطمح إلى تعزيز الديمقراطية والحداثة والتقدم والعدالة الاجتماعية، يفرض تقوية ذواتنا من جهة، ومن جهة أخرى التحلي بالتبصر وبرؤية متجددة تنتصر لمصلحة الوطن والشعب قبل كل شيء.

وهناك رهان مركزي علينا تحقيقه، وهو استرجاع العمل السياسي لمعناه النبيل والحد من اللاتسييس واللاتسيس، وذلك بالمساهمة في تجديد الحوار والممارسة السياسيين، وبالقدرة على طرح بدائل قابلة للتحقيق.

ولهذه الغاية بالذات، واستنادا على المعطيات المشار إليها، ننادي، في حزب التقدم والاشتراكية، كل الفاعلين السياسيين في البلاد إلى مراجعة الذات والتحلي بالواقعية وبروح وطنية عالية من أجل تحقيق "حل وسط متطور" وتوافق جديد حول أهدافنا الوطنية الكبرى. ولإنجاز هذه الأهداف ندعو، بالتالي، إلى إفراز "تعاقد سياسي جديد"، يجعل بلادنا ترتقي إلى مرحلة أسمى في تطور نظامها السياسي العام.

إذا كنا متفقين حول هدف وغاية هذا "التعاقد السياسي الجديد"، استنادا على ما سبق، فماهي، يا ترى، مضامينه؟

نقترح تبويب هذه المضامين في خمسة أبواب:

❶ المستوى المؤسساتي الدستوري

إن مسألة الإصلاح الدستوري وتحيين قانوننا الوطني الأسمى، بناءا على التجربة التي مررنا بها، واستفادةً منها، تظل مطلبا أساسيا وأحد المداخل المركزية لبناء الدولة العصرية، دون أن نغض الطرف عن مدى قدرة كل الفاعلين السياسيين على تفعيل النصوص القانونية المتوفرة، بما فيها الدستور نفسه، وتنشيط المؤسسات والممارسة السياسيتين مع تحسين حكامة جهاز الدولة.

إن الانتقال الديمقراطي، المتذبذب بطبيعته، الذي تحياه البلاد، وتشييدَ فضاء مؤسساتي متجدد يقتضيان مراجعةً دستورية تكون مبنية على مرجعية توافقية متطورة. لذا نعتبر أنه قد حان الوقت لكي نضبط بالمزيد من الدقة، اختصاصات كل سلطة من السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع السهر على ضمان استقلالية الجهاز القضائي ونزاهته.

وعندما نتطرق إلى ضبط اختصاصات السلط، فلا نتصوره في جو من التشنج الذي من شأنه أن يعود بنا إلى عقود خلت لم تنفع لا البلاد ولا العباد، بل إننا ننظر إلى هذا العمل في تناغم تام بين الفاعلين السياسيين والمؤسسة الملكية التي يجب أن تبقى "سلطة- حكما"، سلطةً فاعلة وموجهة، سلطة ضامنة لوحدة البلاد ووحدة الأمة.

إن الإصلاح الدستوري الذي نطمح إليه، بغية تكيف أكبر مع اختيار النهج الديمقراطي الحداثي، يجب، في الميدان المؤسساتي، أن يُدقق، أكثر، صلاحيات المؤسسة الملكية، ويوضح صلاحيات الحكومة والوزير الأول، ويرفع من مستوى نجاعة العمل الحكومي في ميدان تدبير المصالح العمومية وذلك بإخضاع الهيآت والمؤسسات العمومية لتدبير سليم وشفاف تحت مراقبة الحكومة المسؤولة دستوريا أمام الملك وأمام التمثيلية الشعبية، مع توسيع سلطة المراقبة المخولة للبرلمان.

إن المراجعة الدستورية المتوخاة ستمكن، في نفس الوقت، من ضبط صلاحيات كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار تفعيل مبدأ الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية الغربية، وإذا تحققت مراجعة مفهوم الجهة نحو المزيد من اللاتمركز واللامركزية. كما ستمكن هذه المراجعة من دسترة الأمازيغية، كمكون أساس لهويتنا الوطنية حضاريا وثقافيا. كما يجب التنصيص في الدستور على أولوية وأسبقية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وافق ويوافق عليها المغرب، على القانون الوطني، مما يفرض تحديث وملاءمة ترسانتنا القانونية الوطنية مع مضامين ومقتضيات المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

❷ المستوى السياسي

يرمي التعاقد السياسي الجديد أساسا إلى تدعيم استقرار البلاد، وتماسك مكوناتها عبر ديمقراطية ناضجة مبنية على دولة الحق والمؤسسات، تدافع عن حقوق الإنسان وتصونها، تنظم التضامن بين المواطنين والجهات، وتخلق ظروفَ عيشٍ كريمةٍ لكل المغاربة.

كما يجب أن يسعى هذا التعاقد السياسي الجديد إلى:

أ – تكريس وحدة أرض الوطن ووحدة شعبنا من أقصى البلاد إلى أقصاها، مع احترام الخصوصيات وفي نفس الوقت، تقوية لحمة انصهار مكونات شعبنا. و في هذا الصدد نقترح تفعيل مضمون الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية الغربية بجرأة وثقة عالية في النفس، بدءا بتعيين مواطنين منحدرين من هذه الأقاليم لتمثيل المصالح الحكومية المفوضة في المنطقة وتدبير شؤونها، منذ الآن. وهذا يعني التخلص من كل ردود الفعل المبنية على الهاجس الأمني، وإعادة الثقة بين المواطن والإدارة بشكل مستعجل.

ب – توسيع مجال الحريات الديمقراطية، الفردية والجماعية، رغم المعيقات الناجمة عن التهديدات، الجدية، الصادرة عن المخربين والظلاميين، وأعمال الإرهاب التي يقدمون عليها، بحيث أن حماية المجتمع لنفسه في هذا المضمار، بكل الوسائل الأمنية والسياسية والتربوية والدينية، يجب أن لا تتناقض، البتة، مع الاستمرار في تحصين وتوسيع تلك الحريات على كل الأصعدة (حرية التعبير والنشر والتظاهر مع الحرص الدائم على صيانة حرمة الأشخاص وكرامتهم). ذلك أن خيار توسيع حقوق الإنسان في شقها السياسي والمدني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي يجب أن يظل خيارا استراتيجيا لا تراجع عنه ولا تزحزح.

ج – تقوية الأخلاق في الممارسة العمومية مما يفرض محاربة جميع أنواع الفساد في الإدارة والقضاء، من رشوة ومحسوبية واختلاس للمال العمومي وسوء تدبيره.

د – السير الحثيث نحو إرساء قواعد نظام تمثيلي أكثرَ مصداقية وأكثر نجاعة، يمكن من تفعيل ديمقراطية مشاركاتية، يساهم من خلالها المواطنون في اختيار ما يهم حياتهم. وهذا يستوجب مناهضة – وبدون هوادة- الانحرافات التي يقدم عليها بعض مفسدي الانتخابات ضاربين عرض الحائط كل القيم والأخلاق.

إن محاربة هؤلاء المفسدين وتصرفاتهم، بكل ما يجب من صرامة ومثابرة، هي التي من شأنها أن تُنقِذَ الديمقراطية والتمثيل الشعبي في المجالس على اختلاف مستوياتها.

❸ المستوى الاقتصادي

على التعاقد المنشود أن يركز على ضرورة تحقيق تكامل مجدي بين القطاع الخصوصي والدولة، بوصفها فاعلا اقتصاديا في الميادين التي لا يستطيع أولا يريد الخواص (من مواطنين وأجانب) الخوض فيها، مثل المجالات السوسيو- تربوية والسوسيو- ثقافية والتجهيزات الكبرى وكل الأشغال المكلفة للرأسمال (كالموانئ والطرق السيارة والسكك الحديدية والطاقة والماء وغيرها). في المقابل، على القطاع الخصوصي أن يلتزم بالاستثمار المنتج والمبدع والتخلي عن ثقافة الريع ونبذها والتحلي بكل ما تقتضيه المسؤولية الاجتماعية من التزام.

ويعني هذا عدم الانسياق وراء سراب الليبرالية المطلقة التي لن تؤدي إلا إلى المزيد من انفصام الهيكل الاجتماعي لبلادنا.

ولضمان هذا التكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي، ولنجاعة الفعل الاقتصادي، على التعاقد المنتظر أن يقوي دور الدولة كحكم وموجه فعال، مما يفرض، تخلي أجهزة الدولة عن كل نزعاتها البيروقراطية المفرطة، المعرقلة للتنمية والفاتحة لأبواب الفساد على مصراعيه. وتفاديا لهذه الظاهرة، يجب دعم النصوص الخاصة بتنظيم المنافسة النزيهة بين المقاولات بجميع أصنافها وبين الفاعلين الاقتصاديين على اختلاف أطيافهم.

إن مظاهر اقتصاد الريع التي مازالت موجودة في عدد من ميادين النشاط الاقتصادي لتمثل عائقا كبيرا في وجه التنمية الاقتصادية، ويجب استئصالها بحزم وعزيمة وتكريس مبدأ دولة القانون في الميدان الاقتصادي.

إضافة إلى كل هذا، فلا مناص لهذا التعاقد الجديد المنشود من أن يقوي ما عرفه المغرب في العشر سنوات الأخيرة من تقدم، خاصة على مستوى الأوراش الكبرى وتطوير نسيجه الاقتصادي، ويحتم هذا الهدف، على البلاد، المرور إلى مرحلة أرقى من خلال الشروع في أوراش أكبر من حيث الحجم والقدرة المهيكلة ومن حيث القدرة على تقوية وتوسيع الآلة الإنتاجية وتدعيم النسيج الاقتصادي، لما لذلك من وقع على مستوى خلق الثروات وفتح مجالات جديدة للتشغيل في جميع الميادين بما فيها الفلاحة التي مازالت هياكلها وأجهزتها عتيقة، في المجمل، وتتأثر سلبا بتقلبات الطبيعة.

❹ المستوى الاجتماعي

إن نتائج الصحوة الاقتصادية التي يحياها الوطن في السنوات الأخيرة، بفضل تعبئة طاقات البلاد وتضحيات الجماهير والشغيلة، وبفضل السياسة الاقتصادية والمالية التي سارت على هديها الحكومات المتعاقبة منذ 1998، وبفضل الجو العام الناتج عن "الحل الوسط التاريخي"، لم يستفد منها بعد عموم المواطنين الذين مازالت فئات واسعة منهم تعاني من الفقر والتهميش، ويؤدي أبناؤهم ثمن عدم مسايرة الآلة الإنتاجية للنمو الديمغرافي من جهة، وعدم تطابق نوعية التكوين واحتياجات المرافق الاقتصادية الأكثر نشاطا.

وبالتالي علينا أن نولي اهتماما أكبر للقضايا الاجتماعية المتصلة بالسكن والصحة والتعليم والتكوين، وبمستوى وظروف العيش لأوسع الجماهير. وفي هذا الصدد يجب الحرص على أن لا تتيه مشاريع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي يمكن أن ترتقي بعموم المواطنين الفقراء إلى مستوى اجتماعي أفضل، في أدغال البيروقراطية والفساد، وأن يُعتنى بشكل كبير بضرورة تحسين القدرة الشرائية للفئات ضعيفة الدخل، وذلك بتفعيل مجموعة من الآليات الوقائية، بدءا بوضع نظام ضريبي أكثر إنصافا.

إن المجهودات التي بذلت في الميدان الاجتماعي، على جميع الأصعدة: فك العزلة على عدد من القرى، كهربة الأرياف، التزويد بالماء الشروب، يجب أن تَصْحُبَهَا عناية أكبر في ميادين الصحة العمومية والسكن والتمدرس والتشغيل، دون إغفال الجانب الخاص بالمستوى المعيشي لأوسع الجماهير والذي يستوجب تحسين الرواتب والأجور بالنسبة للفئات ضعيفة الدخل.

إن الوصول إلى العدالة الاجتماعية، وهي هدفنا الأسمى في حزب التقدم والاشتراكية، يلزمنا بأن نكون على الدوام مع أبناء وبنات شعبنا في كل مطالبهم المشروعة بما فيها المساواة بين الجنسين، واحترام كرامة المواطنين والمواطنات بشكل كلي، على اختلاف أجيالهم، في المدن وفي القرى على السواء.

إن اندراج اقتصاد بلادنا في ميكانيزمات العولمة، كما هي مفروضة، سيؤدي، لا محالة، إلى تفاقم أوضاع فئات وطبقات عديدة من مكونات مجتمعنا، وإلى هلهلة استقرار البلاد، إذا لم نستطع استثمار فرصها والتكيف مع تطوراتها الإستراتيجية المتلاحقة. إن تطوير تنافسية اقتصادنا الوطني رهين اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بقدرتنا على تأهيل الرأسمال البشري، وتحسين جودة التكوين، والرفع من القدرات المهنية لدى العاملين.

إن التوجه نحو صياغة "ميثاق اجتماعي" يحظى بتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والدولة، حول سياسات التشغيل والإنتاجية والتحديث الاقتصادي والحماية الاجتماعية،سيمكن بلادنا، لا محالة، من بلورة إطار للمسؤولية المشتركة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❺ المستوى الثقافي

بفضل الانصهار الذي طبع، على الدوام، طيلة التاريخ، مكونات شعبنا فيما بينها، أفرادا وجماعات، تميز تراثنا الثقافي والحضاري بتنوعه. وأصبح يمثل ثروة رفيعة من الواجب علينا وعلى الأجيال التي ستعقبنا المحافظة عليها وتثمينها و تكييفها وتحديثها.

لذا نعتبر أن على التعاقد الجديد، الذي نسعى إلى بلورته، إدراج الأمازيغية، وهي مكون أساسي لشخصيتنا الوطنية، كلغة وحضارة وثقافة، ضمن الإصلاح الدستوري المنتظر، كما يفرض علينا العناية القصوى باللغة العربية وبتطويرها، حتى تقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل.

فالعناية بالأمازيغية بجميع لهجاتها وبالعربية بجميع لهجاتها كذلك، ومنها اللهجة الحسانية، لا تعني غض الطرف عن المكونات الأخرى لرصيدنا الحضاري والثقافي، مثل التنوع في أنماط العيش وفي تعابير المواطنين، وهي التعابير التي انبثق بعضها من أعماق جذورنا المحلية، وأتانا بعضها الآخر من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن الأندلس وأوربا، ومن الشرق الأدنى والأوسط وكذلك على ما نجم عن احترام شعبنا لديانات أفراده غير المسلمين،وتعايشه معها، ونعني هنا، بالأساس، المغاربة الذين يدينون باليهودية.

إن هذا التنوع الذي يدل على غنى كبير ولا يعني البتة وجود أي انفصام في وحدة شعبنا ووطنيته، سيقوي الاعترافُ به، من دون شك، لحمةَ شعبنا.

إن الحفاظ على تراثنا، في تنوعه وغناه، يجب أن لا يقتصر على الذاكرة والصيانة، بل يفرض تطوير مضامينه والاندراج الواعي في الثقافة العالمية، وذلك بالانفتاح المستمر على عطاءات الشعوب والأمم الأخرى حيث يمر ذلك عبر الاعتناء التام بكل أشكال التعبير الثقافي والفني، وهذا يعني انخراط البلاد في تشييد مجتمع المعرفة والعلم.

اللجنة المركزية

الندوة الوطنية
" من أجل تعاقد سياسي جديد"
بوزنيقة، 15 - 16 - 17 فبراير 2008

التقريـر التركيبي
(صودق عليه بالإجماع)

بناء على المادة 39 من القانون الأساسي وكذا على مقرر اللجنة المركزية في دورتها الخامسة بتاريخ 9 دجنبر 2007، تم عقد ندوة وطنية تحت شعار "من أجل تعاقد سياسي جديد " كإحدى محطات خارطة الطريق الهادفة لمدارسة واستقراء الواقع السياسي الحالي من جهة، ولتقييم أداء الأداة الحزبية والبحث عن السبل العملية من أجل تطوير أدائه من جهة ثانية.

تمثل الندوة لحظة تقييم ذاتي ومساءلة لتوجهات ومواقف الحزب الأساسية في المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، في إطار بلورة عرض حزبي ملائم للمرحلة السياسية، بنفس القدر الذي تمثل فيه أيضا لحظة تقييم ذاتي للوضع التنظيمي للحزب، في أفق اقتراح وإعمال حلول تنظيمية مبتكرة كفيلة بتطوير أدائه. وذلك في إطار التوجهات الأساسية التي تم إقرارها خلال المؤتمر السابع.

ومن الممكن تحديد خصوصية هذه اللحظة التقييمية في عدد من العناصر الراجعة في آن واحد إلى الاختيارات التنظيمية المتعلقة بالندوة الوطنية من جهة، وإلى مجريات أشغال الندوة من جهة أخرى: فقد تم اختيار مشاركة حلفاء الحزب ضمن الأغلبية الحكومية وضمن العائلة الكبيرة لليسار، بالإضافة إلى فعاليات في مجالات مختلفة في مجهود النقاش والتقييم. وشملت المحاور كلا من المكونات البرنامجية للحزب وكذا وضعه التنظيمي، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة استثمار أمثل للفرصة الاستشارية التي تمثلها الندوة.

ولم تتوقف مداخلات ونقاشات الرفيقات والرفاق عند حدود التشخيص، بقدر ما كانت متجهة نحو إنتاج مقترحات عملية وتوصيات، سيكون لها وقعها أثناء الدورة السادسة للجنة المركزية المزمع عقدها في شهر مارس 2008، وكذا على مستوى باقي المحطات الأخرى لخارطة الطريق. كما أن بعض النقاشات النظرية الهامة التي تتعلق ببعض المقومات الأساسية لبرنامج الحزب كمفهوم الحل الوسط التاريخي أو دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي أو حتى بعض الاختيارات التنظيمية الموروثة عن مرجعية الحزب، سيكون لها أثر بعيد المدى على مسار تطور عرضه البرنامجي .

ليس للتقرير التركيبي، ادعاء اختزال غنى النقاشات التي دارت في مختلف الورشات والتي تعبر عن درجة عالية من التملك المشترك والإرادة القوية للمشاركة في تطوير عناصر العرض البرنامجي للحزب وبنيته التنظيمية، بقدر ما يشكل (التقرير) محاولة لعرض أهم اتجاهات النقاش خلال الندوة من خلال المحاور التالية.

I- المحور السياسي

نحو إعادة تحديد مضمون الحل الوسط التاريخي في أفق تعاقد سياسي جديد

أظهرت المداخلات والنقاشات بهذا الخصوص، أن إعادة استحضار السياق التاريخي الذي حدد اعتماد "الحل الوسط التاريخي" سواء في التجارب المقارنة أو في الحالة المغربية، له فضائل منهجية أساسية تتمثل في التذكير بتاريخية (ومن ثم بدينامية) هذا الحل ومضامينه المتجددة من جهة، وكونه يرتكز على افتراض قبلي بتفاوت علاقات القوة والمعنى بين أطراف هذا الحل من جهة أخرى. هنا يتعلق الأمر بمعطيين يحولان دون اختزال مفهوم الحل الوسط التاريخي في تصور ستاتيكي للتوافق مستمد من الحس المشترك أكثر منه من قراءة موضوعية للحقل السياسي.

إن أي محاولة لمنح مضمون متجدد للحل الوسط التاريخي في أفق معيارية سياسية normalité politique ينبني أيضا على الإدراك المشترك للأطراف للمخاطر السياسية خاصة تلك المتعلقة باستعمال الرأس مال الرمزي للديانة لإسلامية من قبل فاعلين سياسيين، ومخاطر انخفاض مستوى التعبئة و المشاركة السياسية. إضافة إلى هذا الإدراك المشترك للمخاطر السياسية، ستتحدد الدلالة المتجددة للحل الوسط التاريخي بناء على اتفاق الأطراف أيضا على توزيع للاختصاصات يتحدد تبعا لعدد من المتغيرات كطبيعة الدعم الاجتماعي الذي يتوفر عليه كل شريك حزبي، والمسار الطويل الأمد للخروج من السلطوية أو "الانتقال"، وكذا أنماط ممارسة المؤسسة الملكية لاختصاصاتها وتصورها لدورها المستقبلي وللإجابات التي قد تعرضها (أو تتلقاها نتيجة مبادرة فاعلين حزبيين) إزاء سؤالي التمثيل والعلاقة مع السلط الدستورية الأخرى، إضافة إلى قراءة حلفائنا السياسيين للوضع السياسي والمستقبلي. كما أن تحديد الدلالة المتجددة للحل الوسط التاريخي وللتعاقد السياسي ينبغي أن يستحضر الطابع المبتكر والمتقدم لعرض الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية بوصفه مقترحا لإعادة توزيع الاختصاصات بين المركز و الأطراف.

ووراء كل هذه المتغيرات يكمن السؤال الأساسي المتعلق بتكلفة إعادة تحديد مفهوم الحل الوسط التاريخي وكيف سيتم تحملها من قبل أطراف الحل (يبدو السؤال ملحا بالنظر إلى أن عددا من المناقشات أبرزت الكلفة المرتفعة للمشاركة في الحكومة منذ 1998 على الدعم الاجتماعي والسياسي للحزب). إن قراءة هذه المتغيرات ستكون ضرورية سواء بالنسبة لمن سيترافع من أجل إعادة تحديد مضمون الحل الوسط التاريخي أو حتى بالنسبة لمن يتساءل عن مآل الحل الوسط التاريخي في صيغته الحالية، كما أن هذه القراءة ستكون ضرورية لأي فاعل سيبادر إلى المطالبة بإصلاحات دستورية و مؤسساتية. أو بدستور جديد لترسيم التعاقد السياسي المتجدد مع كل أطراف الحل و مع المواطنين أو حتى بندوة وطنية على غرار التجارب الانتقالية.

نحو إعادة بناء أجندة الإصلاحات الدستورية و المؤسساتية

يتضح من خلال المداخلات والمناقشات الخاصة بهذا المحور أن هناك إدراكا قويا لدلالة نتائج الانتخابات الأخيرة ل 7 شتنبر 2007، وخاصة ضعف نسبة التصويت، كما أن هذا الحدث شكل فرصة لمساءلة أداء المؤسسات السياسية ، وكلفة المشاركة في تسيير الشأن العام على الدعم الاجتماعي و السياسي للحزب، وحدود الانتشار المجالي والسوسيولوجي للحزب. غير أن هذه المساءلات ذات الطابع الظرفي أو ذات المدى المتوسط تحيل على إشكالية الإصلاحات المؤسساتية والدستورية وعلى شروط نجاح عرض التعاقد السياسي الجديد بوصفه عملا جماعيا يشارك فيه جميع الفاعلين في الحقل السياسي والمدني.

ومن هنا فإن مشاركة الحزب في مسار الإصلاح الدستوري والمؤسساتي سيتطلب، على المستوى المنهجي، اتخاذ مسافة إزاء قراءة الممارسات والعلاقات بين السلط الدستورية الحالية بمنظور ما قبل 1999 من جهة (نموذج الاستعمالات الحالية للفصل 19)، ومن جهة أخرى إعادة بناء أجندة الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية لتكشف مداخل جديدة للإصلاحات، ولتتحمل أيضا

مقترحات تتعلق بتوسيع التنصيص الدستوري على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و بشكل خاص دسترة اللغة الأمازيغية، وإعادة تحديد مبدأ المساواة في اتجاه يدستر التدابير الإيجابية للرفع من التمثيلية السياسية للنساء، و تقديم عرض بخصوص إعادة توزيع الاختصاصات بين المركز والأطراف، بما في ذلك دسترة الجهوية الموسعة والحكم الذاتي، وإعادة تحديد اختصاصات الغرفة الثانية، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتثمين دور الوسيط الحزبي عبر إعادة تعريف وظائفه، بالإضافة إلى اتخاذ مواقف دقيقة مبنية على دراسة تقنية للآثار في كل القوانين المتعلقة بتنظيم الحقل السياسي، وكذا العمل على أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في المجالين القانوني والدستوري، مع الترافع من أجل ضمانة دستورية واضحة لأولوية مكونات القانون الدولي التي صادق عليها المغرب على التشريع الوطني. علما أن هذا التصور يتكامل إلى حد كبير مع"الجيل الأول" من المطالبات بالإصلاحات الدستورية.

II - المحور الاقتصادي والاجتماعي

مستلزمات التنمية الاقتصادية

اتسمت الورشة بمساءلة نقدية همت الاختيارات الاقتصادية، الاجتماعية العمومية أو الحزبية الأساسية، خاصة من خلال معادلات النمو والتنمية، كيفية إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي وأي دور اقتصادي للدولة (إلى جانب دورها في ضمان الديمقراطية السياسية)؟، وهل يجب على الدولة أن تقتصر على دور التنظيم والضبط أو تقوم بدور أكثر إرادوية في دعم النمو باستعمال الأدوات الموازنية والمؤسسات العمومية؟

إن مساءلات من هذا الحجم تتضح أهميتها على مستوى عدد من الأسئلة ذات الطابع القطاعي كماهية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في ضمان حد مقبول من الالتزامات الاجتماعية في مجال علاقات الشغل، خاصة في ظل العولمة الموصوفة بالنيوليبرالية والضغوطات التنافسية التي تفرض مرونة الشغل ؟ وهل يعتبر التضخم سلبيا بالضرورة؟ و تشخيص الآثار الاجتماعية والسياسية للاقتصاد الريعي ؟ وكيف يمكن ضمان تحويل النمو إلى عامل للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية ؟ وإلى أي حد يعتبر سعر الصرف عائقا أمام المنافسة؟

وظهر عدد من عناصر التشخيص في هذه الورشة، حيث اعتبر عدد من المشاركين أن المشاركة في الحكومة منذ 1998، لم يعط النتائج المنتظرة كفاية في مجال الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن اندماج الاقتصاد المغربي في السوق العالمي أدى إلى خلق ضغوطات على كلفة الإنتاج وعلى الأجور بشكل خاص مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية وارتهان الاقتصاد المغربي بعوامل خارجية. ثم إن انتقال مركز الثقل من الدولة إلى القطاع الخاص لم يؤد بالضرورة إلى خلق دينامية إنتاجية واستثمارية بالرغم من موارد التوفير الموجودة.

وتم تحديد أسباب هذا التشخيص في عدد من مستويات التفسير، تتعلق بالمستوى القراري (دور المؤسسات المالية الدولية، المستشارون الملكيون، التقنوقراط، في الحد من استقلالية الأجندة الاقتصادية للحكومة) أو بالبنية الاقتصادية ذاتها (المتسمة بالتخلع، والارتكاز على قطاعات هشة وغير خالقة للقيمة المضافة إلا بشكل محدود) أو بأولويات القرار الاقتصادي (التوازنات الأساسية ذات أسبقية على الحاجيات الاجتماعية) .

أوصى المشاركون ب:

- أن تتضمن أجندة الإصلاحات المؤسساتية والدستورية مقتضيات تضمن مسؤولية الحكومة في البرامج الاقتصادية والتأثير في القرار الاقتصادي .

- تقوية دور الدولة عبر تدخلها بواسطة أدوات الميزانية والمؤسسات العمومية.
- مكافحة مصادر الريع: المضاربات، الإعفاءات، الرخص.

دولة القانون والاقتصاد

تمثل الورشة لحظة للنقاش حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى أنها كرست من جهة عددا من عناصر التشخيص والاقتراح التي تم التوصل إليها في الورشة السابقة (محاربة اقتصاد الريع، استعادة "السيادة الاقتصادية"، حدود البديل النيوليبرالي، التكامل بين القطاع العام والخاص)، غير أن النقاش انصب أيضا على مجالات أخرى كسيادة القانون ودعم استقلال القضاء من أجل ضمان مناخ اقتصادي صحي، والآثار السياسية للوضعيات الاقتصادية الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، حدود الضمانات القانونية المتعلقة بحماية المستهلك. وإذا كان المشاركون في الورشة الأولى طالبوا باستعادة القرار الاقتصادي من أيدي فاعلين خارجيين أو غير حكوميين أو غير تمثيليين، فإن الورشة الثانية أكدت في نفس السياق على أهمية وضرورة إعادة امتلاك المسألة الاقتصادية من طرف الحزب كي لا تبقى محتكرة من طرف التقنوقراطي.

بالمقابل، فإن نقاشات نظرية هامة، يتعين أن يتم تعميقها في محطات قادمة، باعتبارها (أي هذه النقاشات) تتعلق بمساءلة مرجعيات فكرية للحزب وبالنظر إلى وجود مواقف متباينة بصددها، من قبيل الدور المتوقع للنظريات الاقتصادية ذات المرجعية الماركسية في تحديد عناصر البرنامج الاقتصادي للحزب؟ ما هي إمكانيات استكشاف مقاربات جديدة؟ هل يمكن تأسيس مطالب العدالة الاجتماعية على مرجعية حقوقية تركز بشكل خاص على مطالب الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة أشكال التمييز أو على أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي التضامني والمنصف، وعلى أولوية المرجعية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية؟ إلى أي حد تتباين المسارات الخاصة للإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي؟ و هل يجب البحث عن التوازنات الماكرو اقتصادية بوصفها أولوية ؟

4

أوصى المشاركون بعدد من الاقتراحات العملية يمكن تقديمها كما يلي:

- تقييم السياسات العمومية وابتكار آليات التتبع.
- دعم جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، وتأسيس وكالة الاستهلاك وكذا وكالة التنافسية.
- تفعيل القوانين المتعلقة بالمنافسة .
- تحسين الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
- إنشاء الصندوق الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل.

رهانات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

يتضح الطابع التراكمي للنقاش على مستوى هذه الورشة، من خلال توسع مساحة الاتفاق حول عناصر التشخيص أو التحليل (أولوية الاجتماعي، ارتباط التعاقد السياسي بالمشروع الاجتماعي، خاصة في ظل ارتباط نسبة من قرارات الامتناع عن التصويت بعدم الاستجابة العمومية لمطالب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية)، وبالمقابل أظهر النقاش، بشكل أكثر وضوحا، عددا من عناصر التشخيص بدءا بالمعطى المتمثل في أن التفاوتات الاجتماعية تتخذ صورة تفاوتات مجالية أيضا، وأن العجز الاجتماعي سينعكس سلبا على فرص إرساء المجتمع الديمقراطي الحداثي، وكذا وجود عجز في مواكبة السياسة الاجتماعية للتحولات الاجتماعية. من جهة أخرى أبرز النقاش اختلافا بين تشخيص يؤكد على أهمية المنجزات الاجتماعية لحكومة التناوب رغم محدوديتها (التغطية الصحية، مدونة الشغل، السكن الاجتماعي، تخصيص 50 بالمائة من ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية، تجهيز العالم القروي) وبين تشخيص آخر يقيس هذه المنجزات على ضوء الانتظارات الأصلية لفئات اجتماعية واسعة منذ 1998.

أثار المشاركون أيضا غياب منظور حول السياسة العائلية كشبكة وقائية من الإقصاء، كما أثاروا النتائج المتفاوتة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الجهات وكذا بعض الحدود التي تتسم بها ممارسة و تطبيق المبادرة وبشكل خاص في بعض الأقاليم (مخاطر الاستثمار الانتخابي للمشاريع المبرمجة في إطار المبادرة من طرف المنتخبين أعضاء لجان المبادرة). وقد تم إيلاء اهتمام خاص لمسالة تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة المحلية, وكيف يمكن للميثاق الجماعي أن يتحول إلى أداة لضمان تنمية منصفة ومتكافئة بمشاركة الرجال والنساء إذا ما تم استعمال مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية المحليتين، وإذا ما تم اعتماد المناهج الجديدة للتدبير العمومي من منظور التقائي للتنمية المحلية.

اعتبر المشاركون أيضا أن منظور الحزب لمسألة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص يتعين أيضا أن يولي أهمية كبرى لاقتراح عناصر إستراتيجية مبتكرة, متحاور بشأنها في مجال التربية و التكوين.

بالإضافة إلى ذلك، أوصى المشاركون بأن تعتمد أشغال الندوة الوطنية، توصيات المنتدى الوطني للحزب حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنعقدة بورزازات بتاريخ 26 ماي 2006، خاصة تلك المتعلقة بإدماج مقاربة النوع، وآليات دعم المشاريع المدرة للدخل، ودعم قدرات الجمعيات والتشبيك فيما بينها، وترسيم المقاربة التشاركية على مستوى العمل المحلي، والتفكير في الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في هذه المبادرة.

كما في الورشة الثانية، فإن جانبا من النقاش النظري يتعين أيضا أن يستمر في محطات حوارية أخرى، يتعلق الأمر بشكل خاص بمقاربة العائلة الفكرية اليسارية لمفهوم العدالة، واعتبر المشاركون أيضا أنه يتعين إجراء نقاش حول دور صندوق المقاصة وسن إستراتيجية تتعلق بمكافحة أشكال التمييز، وهي تمر بالضرورة عبر قنوات التنشئة الاجتماعية، وأيضا عبر الحماية القانونية.

5

وأوصى المشاركون بإرساء سياسة جبائية عادلة، وتجاوز المقاربة الإحسانية والخيرية للعمل الاجتماعي، واستثمار المرجعية الإيديولوجية للحزب، وكذا الدراسات الميدانية وعمل هيئات التفكير داخل الحزب (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مركز عزيز بلال للدراسات والأبحاث) في اقتراح مقاربات اجتماعية مبتكرة.

كما أن إحدى التوصيات الهامة تمثلت في توسيع أفق التفكير والفعل وبناء الائتلافات مع الحركات الاجتماعية التي أصبحت تمثل اليوم معطى أساسيا في الحقل الاجتماعي المغربي.

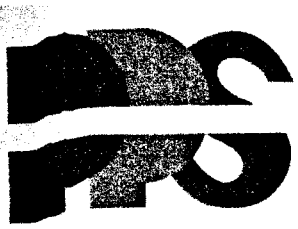

حزب التقدم والاشتراكية

Parti du Progrès et du Socialisme

COMITE CENTRAL

CONFERENCE NATIONALE

« VERS UN NOUVEAU CONTRAT POLITIQUE »

Bouznika - 15/16/17 Février 2008

Plateforme politique

Introduction

La 5ème session de notre Comité Central, tenue les 24 et 25 novembre et les 8 et 9 décembre 2007, a décidé de réunir une Conférence nationale pour approfondir sa réflexion aussi bien sur les questions liées à l'évolution de la situation politique et à la question des alliances qu'à l'organisation de notre action.

Une Conférence nationale, comme le stipulent nos statuts dans leur article 39, a un rôle consultatif sur des sujets définis par le Comité Central et en relation avec la vie du Parti et la situation politique générale.

La Conférence nationale a pour objet d'approfondir notre réflexion, avant qu'elle ne soit traduite en programme d'action visant à améliorer notre action politique, tant au niveau stratégique ou conjoncturel qu'au niveau de notre présence politique et de notre gestion au quotidien, sur tous les plans, du national au local.

Le présent document, soumis à la Conférence nationale, ne constitue qu'une plateforme introductive à nos débats et ne peut donc, en aucun cas, prétendre à la richesse d'un document politique, préparatoire à un congrès national.

Nos débats devraient nous permettre d'harmoniser notre vision sur l'étape que traverse notre pays et d'unifier notre démarche pour qu'ensemble nous soyons en mesure d'avancer fortement dans la voie de la démocratie, tant au niveau national que partisan, d'être à l'écoute des attentes de nos concitoyens et de leurs préoccupations et de répondre à la volonté de nos militants pour que nous soyons un parti militant, efficace, susceptible d'influer fortement sur la vie politique nationale, mobilisé pour préparer et gagner les échéances électorales, à commencer par celles de 2009.

Ce document se décompose de deux parties: l'une traitant de l'évolution de la situation politique et ses perspectives, après les péripéties qui ont suivi les Législatives de septembre 2007, et la seconde des questions organisationnelles.

La situation politique et ses perspectives

1- Eléments de la situation politique

Comme l'a souligné le rapport adopté par la 5ème session du Comité central, le faible taux de participation aux dernières Législatives constitue le fait marquant de ces élections au point où les observateurs ont pu parler de véritable divorce entre les citoyens et le politique.

La faible participation aux dernières élections, et plus globalement la faiblesse de l'engagement politique des citoyennes et des citoyens, constituent des traits marquants d'une société en crise et que notre parti doit analyser en profondeur. Elles trouvent leurs origines, pour une large part, dans l'incapacité des partis politiques, dans leur globalité, d'influer fortement sur le cours des événements et de s'adapter aux évolutions de la société, mais également dans la montée au sein de la société du discours défaitiste du nihilisme. Le vide politique qui en résulte se trouve dès lors comblé par les milieux réactionnaires et rétrogrades, aussi bien dans la société et dans la presse qu'au sein du parlement.

Elles trouvent leurs origines, également, dans le niveau général de notre société, marqué par des décennies d'exclusion sociale, culturelle et politique qui ont mené à une véritable crise de confiance entre l'Etat et les citoyens, et entre les citoyens et les élus, ainsi qu'à par la persistance de l'ignorance et de l'analphabétisme au sein de très larges couches de la population. Sur l'évolution de notre société, il est essentiel que nous menions une analyse sérieuse des données sociologiques, tant sur les plans de la différentiation sociale, de la diversité culturelle, des comportements et valeurs y prévalant et de la place qu'occupent des référents comme la droiture, la solidarité et le respect de l'autre, que de l'évolution démographique et de ses impacts sur la vie en société, sur l'urbanisation, sur les attentes sociales, dans les villes et en milieu rural.

Dans notre recherche des causes profondes et diverses de la faiblesse de l'engagement politique, il est important de souligner deux données:

L'approfondissement de la fracture sociale dans notre pays et la faiblesse de la conscience politique et sociale. Nombre de nos concitoyens ont le sentiment profond d'un horizon bouché, d'un avenir qui ne peut être qu'une continuation d'une situation difficile, et que les acteurs politiques ne sont pas en mesure de répondre aux défis que notre pays affronte. En d'autres termes, une certaine défiance à l'égard du politique a vu le jour, liée au sentiment d'incapacité du politique et à son impuissance à affronter une situation sociale difficile, malgré toutes les avancées économiques que connaît notre pays.

Ce sentiment est d'autant plus ancré que nombre de jeunes, et particulièrement les diplômés parmi eux, se trouvent sans emploi, en dehors du système productif.

En outre, la présence forte et continue du Roi, sur le front économique et social, et dans l'action de proximité, avec une orientation réformiste et moderniste incontestable, induit le sentiment que la gouvernance politique est conduite par la seule institution monarchique, en dehors de toutes autres institutions. Ce sentiment erroné, dû pour l'essentiel à certains archaïsmes dans l'animation de la vie institutionnelle nationale et dans la communication gouvernementale, contribue à marginaliser l'action des partis, voire à la dévaloriser aux yeux des citoyens. Cette dévalorisation constitue objectivement un danger pour notre système institutionnel et pour l'ancrage de la

démocratie dans notre pays, partant de l'attachement de nous tous, en tant que marocains, à la stabilité du pays, de ses institutions et à son avancée démocratique.

A ces traits majeurs, s'ajoutent des comportements comme ceux vécus lors de la formation de l'actuel gouvernement et qui a vu l'intervention dans les affaires internes de certains partis et la pression exercée sur eux pour incorporer des ministres technocrates sans lien politique. Cela, et les observateurs n'ont pas manqué de le relever, pose indéniablement le problème de la confiance de l'Etat envers les partis politiques et de son parti pris pour la technocratie non partisane. Faut-il rappeler également que certains de ces ministres technocrates ont dû changer d'affectation politique, dans la foulée, après que certains partis aient déclinés l'offre de les incorporer, et que des prémisses de formation d'un nouveau parti, dans le style des partis dits « administratifs », se font jour.

Ces faits discréditent non seulement les partis politiques mais l'action politique elle-même et les partenaires politiques dans leur ensemble, mettant en danger la stabilité politique du pays.

Cependant, nous ne pouvons pas ne pas relever, en toute objectivité et conscience, que parmi les raisons de cette dévalorisation du politique et du faible engagement des citoyens se trouvent celles liées à l'action des partis politiques eux-mêmes, dans leur globalité, et des partis démocratiques en particulier, dont nous-mêmes. Reconnaissons, pour le moins, une certaine inconstance dans l'action politique, des divisions stériles, une incapacité des partis progressistes au gouvernement depuis 1998 à allier la gestion des affaires publiques à leur rôle d'encadrement des revendications populaires et de défense des couches populaires, ainsi qu'une gestion politique peu mobilisatrice de cette phase que nous qualifions de « compromis historique ».

2. Le « compromis historique »

Le « compromis historique », en tant que cadre politique et institutionnel, est le fruit de décennies de luttes qui ont permis d'aboutir à une situation politique qui n'exclut pas les contradictions, mais permet de les gérer à la lumière de données sociopolitiques dominées par le concept de consensus.

Le consensus, démarche mise en œuvre par les principaux partenaires politiques pour s'accorder sur les fondements de l'action institutionnelle et politique, est une entrée nécessaire à l'édification de la démocratie, sachant que toute édification démocratique, dans le monde, doit partir d'une plateforme consensuelle minimale. En cela le consensus n'est pas une alternative à la démocratie mais un cadre de développement de la démocratie.

Le « compromis historique » est né de la volonté de l'institution monarchique et des forces démocratiques et progressistes de mettre fin à des décennies de dissensions et d'atteindre l'objectif de la transition démocratique. Le terme « historique » signifie qu'il ne s'agit pas d'une alliance tactique ou conjoncturelle, mais d'une interaction stratégique visant à instaurer une politique de principe de long terme et à introduire des changements fondamentaux dans l'Etat et dans la société. Ce qui est important de reconnaître, c'est l'aspect vital et précieux de cette démarche, unique dans notre pays comparativement à des pays similaires.

Ceci dit, nous ne considérons pas le consensus comme une question figée, mais une démarche soumise à la dynamique du mouvement social. C'est dans ce sens qu'il est légitime de s'interroger sur le devenir de ce « compromis historique ».

3. Questionnements

Partant de cette réalité, il est naturel de s'interroger sur le devenir du « compromis historique » qui a marqué cette dernière décennie, en ouvrant de

nouvelles perspectives, et qui a permis à notre pays, quoiqu'on en dise, de réaliser des avancées certaines sur le plan institutionnel et démocratique, sur le plan des libertés et des droits de l'homme, sur le plan économique et social.

Ce « compromis historique » a-t-il atteint ses limites et réalisé tous ses objectifs ? A cette question nous devons répondre en toute objectivité, avec sérénité et clairvoyance.

En premier lieu, peut-on avancer que nous avons, en tant que peuple, assurer l'intégrité territoriale du pays et sa cohésion ? En avons-nous terminé avec le combat national pour la libération de tous nos territoires, alors que nos villes de Sebta, Mellilia et leurs îlots annexes sont encore sous occupation ?

En second lieu, a-t-on achevé notre transition démocratique vers un régime qui garantit les libertés individuelles et collectives, qui permet une représentation populaire réelle en mesure de prendre en charge la gestion de la chose publique, avec clairvoyance et responsabilité et qui respecte la séparation des pouvoirs entre l'exécutif et le législatif, tout en garantissant l'indépendance de la justice et son intégrité ?

En troisième lieu, a-t-on avancé notablement dans la voie d'un développement consistant de notre économie et d'une répartition équitable des richesses qui garantit la dignité de tous les marocains et la stabilité du pays ?

A ces questions, qui sont loin d'être exhaustives, nous répondons par la négative.

Si la voie que nous avons suivie depuis 1998 n'a pas permis d'atteindre tous ces objectifs, quelle en est la raison fondamentale ? Existe-t-il une démarche foncièrement différente du « compromis historique » et du consensus, compte tenu du rapport des forces et de la dynamique politique des différents partenaires ?

4. Vers un nouveau contrat politique

Il ne fait pas de doute que la dynamique politique est soumise à la dynamique du mouvement social et de la différenciation des intérêts sociaux. Pour nous, en tant que force de gauche agissant pour plus de démocratie, de progrès, de modernité et de justice sociale, orienter cette dynamique dans un sens positif suppose, d'une part, un renforcement de notre présence et, d'autre part, une vision saine et objective qui place les intérêts de notre pays et de nos concitoyens au-dessus de toute considération.

Il y a un enjeu essentiel, celui de redonner du sens à la politique, de faire reculer la dépolitisation, en contribuant au renouvellement du débat et des pratiques politiques et en montrant que des alternatives sont possibles.

Partant de ces considérations, nous appelons, au Parti du Progrès et du Socialisme, tous les acteurs politiques à une véritable remise en cause de soi, avec toute l'objectivité nécessaire et un sens élevé de l'intérêt national, pour réaliser un « compromis historique évolué », un contrat politique nouveau autour des questions nationales centrales.

Quels seraient alors les termes de ce nouveau contrat politique ? Nous proposons cinq pistes à explorer :

a- Au niveau institutionnel

La question de la réforme constitutionnelle, partant de notre expérience politique collective, constitue une revendication centrale et une entrée privilégiée pour l'édification de l'Etat moderne, sans faire abstraction de la capacité de l'Etat et de tous les partenaires politiques de mettre en application les textes juridiques, dont la constitution elle-même, d'animer de façon modernisteles institutions et la pratique politiques, et d'améliorer le système de gouvernance.

La transition démocratique que vit notre pays et l'édification d'un espace institutionnel en renouveau nécessitent une révision constitutionnelle fondée sur un référentiel consensuel évolué.

nouvelles perspectives, et qui a permis à notre pays, quoiqu'on en dise, de réaliser des avancées certaines sur le plan institutionnel et démocratique, sur le plan des libertés et des droits de l'homme, sur le plan économique et social.

Ce « compromis historique » a-t-il atteint ses limites et réalisé tous ses objectifs ? A cette question nous devons répondre en toute objectivité, avec sérénité et clairvoyance.

En premier lieu, peut-on avancer que nous avons, en tant que peuple, assurer l'intégrité territoriale du pays et sa cohésion ? En avons-nous terminé avec le combat national pour la libération de tous nos territoires, alors que nos villes de Sebta, Mellilia et leurs îlots annexes sont encore sous occupation ?

En second lieu, a-t-on achevé notre transition démocratique vers un régime qui garantit les libertés individuelles et collectives, qui permet une représentation populaire réelle en mesure de prendre en charge la gestion de la chose publique, avec clairvoyance et responsabilité et qui respecte la séparation des pouvoirs entre l'exécutif et le législatif, tout en garantissant l'indépendance de la justice et son intégrité ?

En troisième lieu, a-t-on avancé notablement dans la voie d'un développement consistant de notre économie et d'une répartition équitable des richesses qui garantit la dignité de tous les marocains et la stabilité du pays ?

A ces questions, qui sont loin d'être exhaustives, nous répondons par la négative.

Si la voie que nous avons suivie depuis 1998 n'a pas permis d'atteindre tous ces objectifs, quelle en est la raison fondamentale ? Existe-t-il une démarche foncièrement différente du « compromis historique » et du consensus, compte tenu du rapport des forces et de la dynamique politique des différents partenaires ?

4. Vers un nouveau contrat politique

Il ne fait pas de doute que la dynamique politique est soumise à la dynamique du mouvement social et de la différenciation des intérêts sociaux. Pour nous, en tant que force de gauche agissant pour plus de démocratie, de progrès, de modernité et de justice sociale, orienter cette dynamique dans un sens positif suppose, d'une part, un renforcement de notre présence et, d'autre part, une vision saine et objective qui place les intérêts de notre pays et de nos concitoyens au-dessus de toute considération.

Il y a un enjeu essentiel, celui de redonner du sens à la politique, de faire reculer la dépolitisation, en contribuant au renouvellement du débat et des pratiques politiques et en montrant que des alternatives sont possibles.

Partant de ces considérations, nous appelons, au Parti du Progrès et du Socialisme, tous les acteurs politiques à une véritable remise en cause de soi, avec toute l'objectivité nécessaire et un sens élevé de l'intérêt national, pour réaliser un « compromis historique évolué », un contrat politique nouveau autour des questions nationales centrales.

Quels seraient alors les termes de ce nouveau contrat politique ? Nous proposons cinq pistes à explorer :

a- Au niveau institutionnel

La question de la réforme constitutionnelle, partant de notre expérience politique collective, constitue une revendication centrale et une entrée privilégiée pour l'édification de l'Etat moderne, sans faire abstraction de la capacité de l'Etat et de tous les partenaires politiques de mettre en application les textes juridiques, dont la constitution elle-même, d'animer de façon moderniste les institutions et la pratique politiques, et d'améliorer le système de gouvernance.

La transition démocratique que vit notre pays et l'édification d'un espace institutionnel en renouveau nécessitent une révision constitutionnelle fondée sur un référentiel consensuel évolué.

Dans ce sens, nous estimons qu'il est temps pour notre pays d'avancer dans la voie d'une répartition plus précise des prérogatives de l'Exécutif et du Législatif, tout en veillant à assurer l'indépendance de la Justice et son intégrité. La question de la séparation des pouvoirs doit être perçue aujourd'hui d'une manière différente de celle du passé où régnaient conflits et tensions stériles. Bien au contraire, cela doit se faire dans une entente totale entre les acteurs politiques et l'institution monarchique qui doit demeurer une institution efficiente d'arbitrage, d'orientation et de supervision, garante de l'unité de la Nation.

Cette réforme, qui a pour objectif une meilleure adaptation au choix d'un Etat démocratique moderne, doit, au niveau institutionnel, préciser les prérogatives de l'institution monarchique, du gouvernement et du premier ministre, rehausser le niveau d'efficience du gouvernement quant à la gestion effective des affaires publiques, en soumettant, en particulier, les organismes et établissements publics à une gestion saine et transparente, et à une réelle supervision gouvernementale, tout en renforçant le pouvoir de contrôle du parlement.

D'autre part, cette réforme devrait permettre de réviser les attributions de la Chambre des Représentants et de celle des Conseillers, surtout si les principes d'autonomie de nos provinces du sud-ouest, et de régionalisation sur la base d'une plus large décentralisation étaient mis en œuvre. Cette réforme devrait également permettre la constitutionnalisation de la composante Amazigh, en tant qu'élément fondamental de notre culture, et la reconnaissance de la suprématie des conventions internationales adoptées par le Maroc dans le domaine de la protection des droits de l'homme, ce qui exige la nécessaire mise à niveau de l'arsenal juridique national.

b- Au niveau politique

Le nouveau contrat politique doit avoir comme objectif essentiel de consolider la stabilité du pays et sa cohésion à travers une démocratie mature, fondée sur l'Etat de droit et des institutions, défendant les droits de l'homme, organisant la solidarité entre les citoyens et les régions et créant les conditions de vie dignes pour tous les marocains.

En particulier, les perspectives de ce contrat politique doivent concerner :

- Le renforcement de l'unité nationale, dans le respect de la diversité, pour une meilleure cohésion des différentes composantes de notre peuple. Dans cet esprit, nous proposons d'avancer concrètement dans la mise en œuvre de l'autonomie des provinces du sud-ouest, avec confiance et courage, en permettant, dès à présent, aux populations de ces régions de se gérer par elles-mêmes, dans le cadre des nouvelles prérogatives.

- L'élargissement des libertés individuelles et collectives, malgré le contexte sécuritaire lié à l'extrémisme religieux et aux actions terroristes qui lui sont liées, incluant en particulier les droits de manifestation, de la presse et de la personne. La sécurité du pays et la protection de la société, par tous les moyens qu'ils soient d'ordre sécuritaires, politiques, éducatifs ou religieux, ne doivent, en aucun cas, être contradictoires avec la protection des droits et libertés, car notre choix, en tant que pays, pour le renforcement des droits de l'homme -droits politiques, culturels, économiques et sociaux- est un choix stratégique sur lequel nous ne devons pas reculer.

- Le renforcement de l'éthique et la moralisation de la vie publique, en luttant contre toutes les formes de déviances, de corruption et de détournements au sein de l'Administration et de la Justice.

- L'avancée vers un système de représentation démocratique plus crédible et plus efficace, permettant l'expression d'une réelle démocratie participative où les citoyens sont associés aux choix qui les concernent. Cela suppose, en premier lieu, de

mener un combat contre la déviance des processus électoraux investis par certains « professionnels des élections » agissant en dehors de toute morale ou éthique. Ce combat doit être menée avec fermeté et persévérance car ces déviances donnent de la politique et de la démocratie une image peu enviable, et constituent un danger pour la démocratie elle-même et pour la représentation populaire aussi bien dans les conseils locaux et régionaux qu'au niveau parlementaire.

c- Au niveau économique

La nécessaire complémentarité entre l'Etat, en tant qu'opérateur économique, et le secteur privé doit permettre une articulation efficace entre le secteur public et le secteur privé. Ainsi l'Etat prendrait en charge les grands chantiers infrastructurels et les projets socioéducatifs et socioculturels, alors que le secteur privé, national et étranger, s'engagerait en faveur de l'investissement productif et de l'innovation, avec l'abandon de la culture de rente de situation et la prise de conscience de la responsabilité sociale qu'il doit assumer. Ce qui suppose, en particulier, de ne pas répondre aux sirènes de l'ultralibéralisme qui ne peut produire que des désastres sociaux.

L'Etat doit, par ailleurs, renforcer son rôle d'arbitrage et d'orientation en assurant les conditions propices à l'activité économique, en établissant un véritable Etat de droit économique, sans lequel aucune réelle avancée n'est possible, en garantissant, en particulier, une saine compétition entre entreprises et opérateurs, et en combattant toutes les dérives bureaucratiques et clientélistes.

Si la dernière décennie a connu des avancées notables en matière de grands chantiers infrastructurels et un renforcement de notre tissu productif, il est essentiel aujourd'hui, au vu des importants défis de niveau de vie et d'emploi, de passer à une étape qualitativement supérieure, dans les domaines des grands chantiers, du développement de notre outil de production, de la modernisation et de l'adaptation de notre agriculture.

L'engagement essentiel de ce contrat politique serait que le Maroc soit en mesure de créer plus de richesses pour produire plus de progrès social.

d- Au niveau social

L'amélioration tangible de la situation économique du pays, fruit de la politique économique et financière des gouvernements depuis 1998, des efforts déployés par les classes laborieuses, mais aussi du climat propice créé par le « compromis historique », n'a pas encore permis à de larges couches populaires de sortir de la pauvreté et de l'exclusion. Entre un système productif qui n'arrive pas à suivre la pression démographique, et un enseignement et une formation dont ni la qualité ni le profil ne s'adaptent aux besoins des secteurs les plus actifs, la jeunesse populaire reste trop souvent sans avenir, en marge de la société.

A ce désarroi social, nous sommes appelés à répondre avec vigueur, par une politique volontariste de développement, et par la mise en place d'un large système d'aide et de protection sociales. A ce titre, l'expérience de l'INDH, qui agit pour sortir de larges couches de la pauvreté, doit être renforcée et protégée contre toutes dérives bureaucratiques ou clientélistes.

S'il est indéniable que des efforts importants ont été consentis par le pays en matière de désenclavement de nombreux douars et villages, de leur électrification et de leur raccordement au réseau d'eau potable, il reste qu'une attention particulière doit être portée aux questions de santé publique, de logement, d'éducation, d'emploi et de niveau de vie des couches populaires qui nécessite, incontestablement, une revalorisation des bas salaires.

La justice sociale, pierre angulaire de notre politique au PPS, impose que soient prises en compte les justes revendications de nos concitoyennes et de nos concitoyens,

mener un combat contre la déviance des processus électoraux investis par certains « professionnels des élections » agissant en dehors de toute morale ou éthique. Ce combat doit être menée avec fermeté et persévérance car ces déviances donnent de la politique et de la démocratie une image peu enviable, et constituent un danger pour la démocratie elle-même et pour la représentation populaire aussi bien dans les conseils locaux et régionaux qu'au niveau parlementaire.

c- Au niveau économique

La nécessaire complémentarité entre l'Etat, en tant qu'opérateur économique, et le secteur privé doit permettre une articulation efficace entre le secteur public et le secteur privé. Ainsi l'Etat prendrait en charge les grands chantiers infrastructurels et les projets socioéducatifs et socioculturels, alors que le secteur privé, national et étranger, s'engagerait en faveur de l'investissement productif et de l'innovation, avec l'abandon de la culture de rente de situation et la prise de conscience de la responsabilité sociale qu'il doit assumer. Ce qui suppose, en particulier, de ne pas répondre aux sirènes de l'ultralibéralisme qui ne peut produire que des désastres sociaux.

L'Etat doit, par ailleurs, renforcer son rôle d'arbitrage et d'orientation en assurant les conditions propices à l'activité économique, en établissant un véritable Etat de droit économique, sans lequel aucune réelle avancée n'est possible, en garantissant, en particulier, une saine compétition entre entreprises et opérateurs, et en combattant toutes les dérives bureaucratiques et clientélistes.

Si la dernière décennie a connu des avancées notables en matière de grands chantiers infrastructurels et un renforcement de notre tissu productif, il est essentiel aujourd'hui, au vu des importants défis de niveau de vie et d'emploi, de passer à une étape qualitativement supérieure, dans les domaines des grands chantiers, du développement de notre outil de production, de la modernisation et de l'adaptation de notre agriculture.

L'engagement essentiel de ce contrat politique serait que le Maroc soit en mesure de créer plus de richesses pour produire plus de progrès social.

d- Au niveau social

L'amélioration tangible de la situation économique du pays, fruit de la politique économique et financière des gouvernements depuis 1998, des efforts déployés par les classes laborieuses, mais aussi du climat propice créé par le « compromis historique », n'a pas encore permis à de larges couches populaires de sortir de la pauvreté et de l'exclusion. Entre un système productif qui n'arrive pas à suivre la pression démographique, et un enseignement et une formation dont ni la qualité ni le profil ne s'adaptent aux besoins des secteurs les plus actifs, la jeunesse populaire reste trop souvent sans avenir, en marge de la société.

A ce désarroi social, nous sommes appelés à répondre avec vigueur, par une politique volontariste de développement, et par la mise en place d'un large système d'aide et de protection sociales. A ce titre, l'expérience de l'INDH, qui agit pour sortir de larges couches de la pauvreté, doit être renforcée et protégée contre toutes dérives bureaucratiques ou clientélistes.

S'il est indéniable que des efforts importants ont été consentis par le pays en matière de désenclavement de nombreux douars et villages, de leur électrification et de leur raccordement au réseau d'eau potable, il reste qu'une attention particulière doit être portée aux questions de santé publique, de logement, d'éducation, d'emploi et de niveau de vie des couches populaires qui nécessite, incontestablement, une revalorisation des bas salaires.

La justice sociale, pierre angulaire de notre politique au PPS, impose que soient prises en compte les justes revendications de nos concitoyennes et de nos concitoyens,

par delà les spécificités d'âge et de milieu, à une vie meilleure, dans l'égalité des sexes et le respect de la dignité de chacun.

La compétition économique féroce qu'impose la mondialisation aujourd'hui peut, si l'on n'est pas en mesure de nous adapter à ce contexte stratégique et de tirer profit des opportunités qu'il offre, mener à de graves déséquilibres sociaux. La compétitivité de notre économie demeure, plus que jamais, liée à la mise à niveau de notre capital humain, au niveau de formation et à la capacité d'innovation des travailleurs.

L'avancée vers un véritable « contrat social », entre les partenaires économiques et sociaux et l'Etat, permettant de débattre des politiques d'emploi, de modernisation économique et de productivité, de valorisation du travail et de protection sociale, constituerait un véritable cadre de responsabilités partagées pour l'essor économique et social de notre pays.

C'est dire que la justice sociale n'est ni un luxe ni une œuvre de charité, mais une nécessité qu'imposent à la fois nos valeurs, notre éthique, l'évolution économique, et la stabilité du pays.

e- Au niveau culturel

Les différentes composantes de notre peuple, individus ou groupements humains, ont forgé à travers l'Histoire une communauté de destin qui a permis l'expression d'une riche diversité culturelle qu'il est de notre devoir aujourd'hui de protéger et de raffermir.

C'est précisément dans ce sens que l'amazighité, en tant que langue, civilisation et culture, et en tant que composante essentielle de la personnalité marocaine, a droit à la reconnaissance constitutionnelle.

La langue arabe doit également faire l'objet d'une attention particulière, par son évolution et son adaptation, pour qu'elle soit en mesure de jouer pleinement son rôle.

Aux côtés de l'arabe et de l'amazigh, dans la diversité de leurs parlers, d'autres spécificités culturelles qui tirent leurs sources de nos régions, de notre héritage sub-saharien, andalous, méditerranéen et oriental, ou du respect dû aux religions du Livre et en particulier au judaïsme du Maroc, et qui attestent de la diversité du vécu et du parler de notre peuple, doivent également être protégées et valorisées.

Cette diversité, qui constitue une richesse de notre patrimoine, ne peut, aucun cas, être un danger pour notre unité et notre identité, mais bien au contraire, par sa reconnaissance et sa valorisation, c'est la fierté d'être marocain qui en sera renforcée.

Protéger notre patrimoine dans sa diversité n'est pas une œuvre de conservation et de mémoire, mais une entreprise d'intégration réfléchie dans la culture mondiale, par l'ouverture constante sur la création des autres peuples et nations, et une action soutenue pour promouvoir toutes les formes d'expression culturelle et artistique nationales, ce qui suppose l'engagement ferme de notre pays vers une société de la connaissance.

حزب التقدم والاشتراكية
ⵜⴰⵇⴷⵎⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti du Progrès et du Socialisme

الأمانة العامة

الرباط، في 18 أبريل 2011

مرجعنا:2011/04/92

إلى

السيد رئيس، والسيدات والسادة أعضاء

اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور

الرباط

الموضوع: مقترحات تكميلية بشأن المراجعة الدستورية

تحية طيبة

وبعد، يتشرف الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، إعمالا لما التزم به أمام لجنتكم الموقرة، بموافاتكم بالمقاربة النهائية للحزب في شأن الإصلاح الدستوري الذي نحن بصدده، وذلك في أعقاب اجتماع الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب المنعقد يوم السبت 16 أبريل الجاري.

إن هذا الاجتماع أكد أن اللجنة المركزية تثمن إيجابيا المذكرة الأولية التي عرضها أمامكم وفد الديوان السياسي يوم الاثنين 28 مارس 2011، حيث صارت، تبعا لذلك، مذكرة صادرة عن اللجنة المركزية التي تضيف إليها المواقف والمبادئ المكملة لها، علما أن الأمر يتعلق بتوجهات مبدئية وليس بصياغات نهائية.

وتتعلق المقترحات الإضافية بالمواضع التالية:

- التأكيد على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته؛
- الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وهو الذي يعين في المناصب العسكرية ؛
- التزام الجماعات الترابية بإشراك المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن المحلي عبر آليات الديمقراطية المشاركاتية؛
- إقرار حق المبادرة الشعبية التي يتمكن المواطنون من خلالها من تحريك مسطرة استفتاء للمصادقة على قانون يهم الحياة الاجتماعية، على أن يصدر قانون تنظيمي يضبط ممارسة هذا الحق؛
- الإقرار بحق المواطنين في اللجوء إلى المجلس الدستوري للمنازعة في دستورية القوانين وفق شروط وآليات يختص بتدقيقها القانون؛
- إقرار دسترة الحوار الاجتماعي ليلتئم على الأقل مرة في السنة كآلية للتداول في المطالب الاجتماعية التي تطرحها المركزيات النقابية التمثيلية؛
- إنشاء مجلس وطني للمساواة توكل له مهمة تقديم مقترحات في مجال النهوض بحقوق المرأة.

وتفضلوا بقبول خالص التحية وعميق التقدير.

محمد نبيل بنعبد الله

الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

العنوان: 29 شارع محمد السادس- الرباط– Adresse : 29 Av Mohammed VI – Rabat
☎ 0537 75 94 64/66/99 – 🖷 0537 75 94 76
Web : www. ppsmaroc.com E-mail : maroc.pps@gmail.com